مادة (وحد)
واستعمالاتها فى
القرآن الكريم
دراسة نحوية صرفية تطبيقية

دكتـــور
رفعت عبدالحميد محمود الليثى
مدرس اللغويات في الكلية

بسم الله الرحمن الرحيم

مُقَدِّمَة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وخاتم النبيين ورحمة الله للعالمين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين وبعد

فهذا بحث موضوعه مادة لغوية من المواد التي حفل القرآن الكريم باستعمالاتها المتنوعة، وأعنى بها مادة (وحد)، وهذه المادة لها تميز خاص، لأن التوحيد هو المعنى الذي تدور حوله المفردات التي تؤخذ من هذه المادة، والتوحيد كما تعلم هو جوهر العقيدة الصحيحة التي جاء الإسلام لينشرها في العالمين.

سبب الاختيار :-

وأما اختيار هذا الموضوع فقد كانت البداية مع سورة (الإخلاص) حيث كنت أرددها فأكثر ترادها حبا فيها لما تمتاز به من خصائص ينتفع بها كل الموحدين، ثم إنني أخذت في تدبر معانيها والوقوف عند كل لفظه من ألفاظها، فاسترعى انتباهي أنه قد ورد فيها - على قصرها- لفظ (أحد) مرتين، وكان من الظاهر أن الكلمة وإن بدت واحدة في حروفها، إلا أن معناها يختلف في الموضع الأول ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾، عنه في الموضع الثاني ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾، ولأول وهلة يدرك المتأمل أن المراد بها في الموضع الأول هو الحق سبحانه وتعالى، أما في الموضع الثاني فالمراد بها كل واحد من عموم العقلاء المخلوقين.

وإذا كان لفظ (أحد) قد اختلف المراد به في موضع عن موضع، فهل اللفظ في الحقيقة واحد كما هو الظاهر؟ أم أنه مختلف وإن بدا في الصورة واحدا؟

وللإجابة عن هذا السؤال بدأت أولى خطوات هذا البحث ثم إنني أجّلت النظر متتبعا ما ورد من مادة (وحد) واستعمالاتها في القرآن الكريم نحو: أحد -وحده- واحد -واحدة- وحيد، فوجدت أن الوقوف عند كل واحد من هذه الاستعمالات ودراسته صرفيا ثم تتبع المواضع التي ورد فيها ودراسة ما يتطق به في كل موضع من حيث الإعراب يقدم دراسة لغوية متكاملة عن هذه المادة في القرآن الكريم، ولتكن لبنة متواضعة في الصرح العظيم الذي شاده الكبار من الأئمة الأعلام في خدمة الكتاب العزيز.

ولو لم يكن لهذه الدراسة من ثمرة إلا أنها أتاحت لي المزيد من العيش في ظلال القرآن الكريم لكان هذا كافيا؛ ذلك لأن العيش في ظلال القرآن الكريم نعمة لا يعرفها إلا من ذاقها.

وقد جاء البحث في مقدمة وستة مباحث :-

- أما المقدمة فقد ذكرت فيها موضوع البحث وسبب اختياره وخطته.
- وأما المباحث فقد جاءت على النحو التالي:
- المبحث الأول في (أحد)
- المبحث الثاني في (إحدى).
- المبحث الثالث في (وحده).
- المبحث الرابع في (واحد).
- المبحث الخامس في (واحدة).
- المبحث السادس في (وحيد).

ثم ختمت البحث بخاتمة فيها نتائج البحث، ثم قدمت فهرسا للمراجع، وأتبعته فهرسا للموضوعات ولقد اقتضاني هذا البحث الصبر الجميل في التفتيش عما يوضح مسائله ويبينها في بطون الكثير من كتب التفسير واللغة والنحو وأعاريب القرآن الكريم. فأرجو من الله العلى القدير أن أكون قد وفقت في إخراج هذا البحث على الصورة التي تليق بجلال الموضوع خدمة للقرآن الكريم ولغته العظيمة، وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب، وهو حسبنا ونعم الوكيل نعم المولى ونعم النصير، وصلى الله على سيدنا محمد على آله وصحبه وسلم.

دكتور

رفعت عبد الحميد محمود الليثي

مدرس اللغويات في الكلية

ويستعمل (أحد) على ضربين: أحدهما في النفي والآخر في الإثبات[1]

❑ أولا: المختص بالنفي:

ولفظ (أحد) المختص بالنفي من ألفاظ العموم[2]، بمعنى أنه[3] يستغرق جنس الناطقين، ويتناول القليل والكثير، على طريق الاجتماع والافتراق، فإذا قلنا مثلا: ما في الدار أحد، كان المعنى: ما فيها واحد ولا اثنان فصاعدا، لا مجتمعين ولا مفترقين، ولهذا المعنى لم يصح استعماله في الإثبات، لأن نفى المتضادين يصح، كأن نقول مثلا: هذا الثواب لا أبيض ولا أسود، فيصدق ذلك بأن يكون أحمر مثلا، لكن لا يصح إثباتهما فلا يعقل أن يوصف الثوب بأنه أبيض أسود [4]، وعلى ذلك فلو قيل: في الدار أحد، لكان فيه إثبات واحد منفرد، مع إثبات ما فوق الواحد مجتمعين ومفترقين، وهذا ظاهر الإحالة.

ولدلالة (أحد) المختص بالنفى على العموم صح أن يخبر عنه بالجمع كما في قوله تعالى : ﴿ فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ ﴾[5] ، فهو ملازم الإفراد والتذكير أيا كان المراد به، ومن شواهد ذلك أيضا ما جاء في قوله تعالى: ﴿ يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ النِّسَاءِ إِنِ اتَّقَيْتُنَّ ﴾[6].

وقد ذكر سيبويه رحمه الله (أحدا) المختص بالنفى، وذكر أنه لا يجوز أن يوضع في موضع الواجب، لأنه إنما وقع في كلامهم نفيا

---

(١) ينظر في ذلك: المفردات في غريب القرآن مادة (أحد) ص١٢، وبصائر ذوى التمييز ٢/٩١-٩٢، وابن يعيش ٦/٣١، وشرح الكافية للرضى ٣/٣٥٨ ط. د. إميل بديع يعقوب.

(٢) نحو عريب وديار (ابن يعيش ٦/١٦).

(٣)المفردات / أحد / ص١٢.

(٤)وإن صح أن يقال: أبيض مع أسود.

(٥)الآية ٤٧ من سورة الحاقة.

(٦) من الآية ٣٢ من سورة الأحزاب.

عاما[1].

هذا، ولئن كان السياق الذى يكون فيه (أحد) مطرداً لعموم العقلاء هو في الأصل والغالب (النفى)، إلا أن هذا السياق يتسع ليشمل ما يشبه النفى من نهى أو استفهام أو شرط نص على ذلك الرضى[2].

أهمزة (أحد) المختص بالنفى منقلبة أم أصلية؟

ذكر الرضي[3] أن أبا على[4] يقول إن همزة (أحد) المستعمل في غير الموجب أصلية، لا بدل من واو، وأما في الموجب نحو قوله تعالى: ﴿قل هو الله أحد﴾ [5] فهي بدل اتفاقا.

ولقد رجعت إلى ابن جني[6] -أقرب تلاميذ أبي على إليه- فوجدته يقول[7]: "وحكى لي بعض أصحابنا -أراه عن أبي علي- ولم أسمعه منه- أن الهمزة في قولك: ما جاءني في أحد، غير مبدلة من واو، وهي أصل، وليست كالتي في قولك: أحد عشر ونحوه، قال: لأن معناه : واحد وعشرة، فالهمزة فيه بدل من واو، وقال: "وقولهم : ما جاءني من أحد ، ليس معناه: ما جاءني من واحد في شيء، إنما هذا لنفي الجنس أجمع، وأحد ههنا واقع على الجماعة" ، ويقول ابن جنى بعد ذلك :" وما أنا من هذه الحكاية عن ثقة، وقد يجوز أن تكون الهمزة في قولهم: ما قام أحد، بدلا من واو، لأن معناه: ما قام واحد من ذوى العلم، فاعرفه، أقول: وكلام ابن جنى هذا صريح في أن هذا النقل عن أبي على موضع شك، وإن كان ابن جنى لا يمنع من ذلك، بل يجعله جائزاً.

وممن وجدتهم يقولون بأصاله همزة (أحد) المستعمل في النفى

---

(١) كتاب سيبويه ٥٤/١ ـ ٥٥ هارون.

(٢) شرح الكافية ٣٥٨/٣.

(٣) السابق ٣٥٨/٣ ـ ٣٥٩.

(٤) هو الحسن بن أحمد عبدالغفار الفارسي أخذ عن الزجاج وابن السراج وغيرهما، وبرع من طلبته جماعة كابن جنى والربعي، صنف الإيضاح في النحو والتكملة في التصريف والحجة في القراءات والمسائل البصرية والعسكرية وغيرها ت ٣٧٧هـ(البغية ٤٩٦/١-٤٩٧).

(٥)الآية الأولى من سورة الإخلاص.

(٦) هو عثمان بن جنى أبو الفتح النحوى، صنف الخصائص وسر الصناعة وشرح تصريف المازني، واللمع في النحو وشرح ديوان المتنبي وغيرها أخذ عن أبي على الفارسي ولما مات أبو على تصدر ابن جنى مكانه ببغداد، وتوفي ابن جنى ٣٩٢هـ (ينظر البغية ١٣٢/٢).

(٧) المنصف شرح تصريف المازني ٢٣١/١ ـ ٢٣٢.

ابن يعيش[1]، حيث يشير إلى (أحد) المستعملة في الإيجاب فيقول[2] "وليست (أحد) هذه التي في النفي من نحو: ما جاءني في أحد، لأن معنى تلك العموم والكثرة بمعنى عريب وديار، ولذلك لا تستعمل في الواجب، وهمزتها أصل، ولا تثنى ولا تجمع، لأن معناها يدل على الكثرة فاستغنى به عن التثنية والجمع، بخلاف (أحد) التي في العدد فإنها تجمع على (آحاد).

وقد شاع هذا الرأي حتى رأيت أبا حيان في البحر[3]، والسمين الحلبي في الدر[4] يقرران ذلك دون تردد ، كما وجدت الألوسي[5] ينكر أن همزة (أحد) المستعمل في الإيجاب مبدلة من الواو، وأما (أحد) المستعمل في النفي فإن همزته أصلية، لكنه ينكر القول الآخر بصيغة التمريض فيقول: "وقيل : الهمزة منقلبة كالهمزة في الآخر.

وعلى الرغم من أن هذا الرأي لم يعدم الحجة التى تؤيده من مثل قول الرضى[6] ، كأنه لما لم يُرد في نحو (ما جاءني أحد) معنى (الوحدة) ارتكب كون الهمزة أصلاً وهو بذلك يشير إلى ما يصلح له اللفظ من الدلالة على المثنى والجمع وذلك لعمومه، كذلك قول ابن يعيش[7] "والذي يدل على وقوعه على الجمع قوله تعالى : ﴿ فما منكم من أحد عنه حاجزين ﴾ [8] فـ (حاجزين) نعت (أحد) وجمع الصفة مُؤْذِن بإرادة الجمع في الموصوف، وعلى هذا الهمزة في أوله أصل وليست بدلا من واو، ولا غيره، وذلك لأن اللفظ على الهمزة ولم تقم دلالة بما يخالف الظاهر واللفظ".

أقول: على الرغم من ذلك فإن القول به خلاف الأولى اتفاقا مع الرضىّ إذ يقول[9]، والأولى أن نقول: همزته في كل موضع بدل من واو، ومعنى (ما جاءني أحد): ما جاءني واحد فكيف ما فوقه؟

---

(١) هو يعيش بن على بن يعيش بن محمد بن أبي السرايا النحو الحلبي موفق الدين أبو البقاء ولد سنة ٥٥٣هـ، قرأ النحو على فتيان الحلبي وغيره ورحل إلى بغداد وكان من كبار أئمة العربية صنف شرح المفصل للزمخشرى وشرح تصريف الملوكي لابن جنى وتوفي بحلب سنة ٦٤٣ هـ(بغية الوعاة ٣٥١/٢ ـ ٣٥٢).

(٢) ابن يعيش ١٦/٦.

(٣) البحر المحيط ٢٢٩/٧.

(٤) الدر المصون ٢٥٦/٣، ١١٧/٩- ١١٨ وغيرها.

(٥) روح المعاني ٥٠٩/٣٠.

(٦) شرح الكافية ٣٥٩/٣.

(٧) ابن يعيش ٣١/٦.

(٨) سورة الحاقة الآية ٤٧.

(٩) شرح الكافية ٣٥٩/٣.

وقد وجدت صاحب الانتصار[1] ينص على أن اشتقاق (أحد) باستعماليه واحد، إذ يقول مشيرا إلى (أحد) المستعمل في الإيجاب[2]: "وليس (أحد) ههنا هو الذي يقع في النفي وإن كان اشتقاقهما واحدا، لأن العرب وضعتهما وضعا مختلفا".

كما وجدت صاحب معجم المقاييس يقول في مادة (أحد) [3]:" الهمزة والحاء والدال فرع، والأصل الواو" هكذا أطلق القول ولم يقيده.

وقد أهمل الزمخشري في الأساس مادة (أحد)[4]، وقال في الكشاف عند قوله تعالى ﴿لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ النِّسَاءِ﴾[5] :" أحد في الأصل بمعنى وحد وهو الواحد، ثم وضع في النفي العام مستويا فيه المذكر والمؤنث والواحد وما وراءه"[6].

وفي الصحاح[7] ذكر الجوهري في مادة (أحد) الاستعمالين في الإيجاب وفي النفي، ولم ينكر في همزة أي منهما ابه إلا أو أصالة، اللهم إلا إذ عُدّ قوله في المستعمل في الإيجاب (أحد) بمعنى الواحد" إشارةً إلى أن الهمزة مبدلة من واو، وقوله في المستعمل في النفي" وأما قولهم: ما في الدار أحد، فهو اسم لما يصلح أن يخاطب يستوي فيه الواحد والجمع والمؤنث" إشارة إلى أصالة الهمزة بحكم كونه اسما غير متصرف، وإن كان هذا لا يخلو من بعد.

وفي لسان العرب يقول ابن منظور[8] عن (أحد)[1] وهو اسم بنى

---

(١) الانتصار لسيبويه على المبرد لابن ولاد، وابن ولاد هو أحمد بن محمد بن ولاد وهو الوليد بن محمد النحوي هو ووالده وجده، قال الزبيدي كان بصيرا بالنحو أستاذا وكان شيخه الزجاج يفضله على أبي جعفر النحاس صنف المقصور والمنقوص والانتصار وغيرها، توفي سنة ٣٣٢ هـ (ينظر البغية١/٣٨٦).

(٢) الانتصار ص٥٤.

(٣) معجم المقاييس مادة (أحد) حـ ١ ص٦٧ وصاحبه هو أحمد بن فارس بن زكريا بن حبيب أبو الحسين اللغوي القزويني نجاراً الرازي دارا، له مصنفات كثيرة جليلة منها المقاييس والمجمل والتفسير وفقه اللغة (ينظر البلغة ص٦١) وذكر السيوطي نقلا عن الذهبي أنه توفي سنة ٣٩٥ بالري (ينظر البغية ١/٣٥٢).

(٤) أساس البلاغة ص٦ ط دار الشعب القاهرة حيث لم ينكر في الهمزة مع الحاء إلا مادة (أ ح ن).

(٥) من الآية ٣٢ من سورة الأحزاب.

(٦) الكشاف ٣/٢٣٤.

(٧) ينظر الصحاح مادة (أحد).

(٨) هو محمد بن مكرم بن على وقيل رضوان بن أحمد بن أبي القاسم بن حقه ابن منظور الأنصاري الإفريقي المصرى جمال الدين أبو الفضل صاحب لسان العرب

لنفى ما يذكر معه من العدد، تقول: ما جاءني أحد، والهمزة بدل من الواو، وأصله (وحد) لأنه من الوحدة" إلى أن يذكر عبارة الصحاح" وأما قولهم ما في الدار أحد فهو اسم لن يصلح أن يُخاطب، يستوي فيه الواحد... إلخ، وفي مادة (وحد) يذكر عن الأصمعي: تقول العرب ما جاءني من أحد، ولا تقول قد جاءني من أحد، ولا يقال: إذا قيل لك: ما يقول ذلك أحد: بلى يقول ذلك أحد" ويذكر عن الفراء: " أحد يكون للجمع والواحد في النفي ومنه قول الله عز وجل:﴿فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ﴾[2] جعل (أحد) في موضع جمع"[3].

أقول وإيراد هذه المرويات في مادة (وحد) دليل على أن همزة (أحد) المختص بالنفي مبدلة من واو.

وبعد، فإن البدء بذكر (أحد) المختص بالنفي في هذا البحث يرجع سببه إلى أن ما ورد منه في القرآن الكريم أكثر عددا مما ورد من المستعمل في الإيجاب، وأعرض ذلك فيما يلي:

أ- القسم الأول: ما جاء منه مرفوعا :-

وقد ورد ذلك في عشرة مواضع:

جاء في موضع واحد منها اسما لكان ، وفي ثمانية مواضع فاعلا، وفي موضع واحد نائب فاعل، وتفصيل الحديث عن ذلك فيما يلي:

اولا: وروده اسما لكان، وذلك:

١ ـ في قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ آية٤/الإخلاص وظاهر أن (أحداً) اسم كان، وأن (كفوا) خبرها، وتوسط الخبر وإن كان الأصل التأخير، لأن تأخير الاسم هو فاصلة، فحسُن ذلك، وأما الجار والمجرور (له) فمتعلق بـ (كفوا) وقدّم عليه، والتقدير: ولم يكن احد مكافئا له، فهو في معنى المفعول متعلق بـ(كفواً) وتقدم على (كفوا) للاهتمام به إذ فيه ضمير الباري تعالى[4].

- في اللغة جمع فيه بين التهذيب والمحكم والصحاح وحواشيه والجمرة والنهاية كان عارفا بالنحو واللغة والتاريخ والكتابة ت٧١١ هـ (ينظر البغية ٢٤٨/١).

(١) لسان العرب مادة "أحد" ، ٣٥/١ ط دار المعارف .

(٢) سورة الحاقة الآية ٤٧.

(٣) لسان العرب مادة (وحد) ٤٧٨٠/٦ ط دار المعارف .

(٤) ينظر البحث المحيط ٨/ ٥٢٩، والدر المصون ١٥٢/١١ ـ ١٥٣.

ثانيا: وروده فاعلا وذلك في :

١- في قوله: ﴿أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِّنكُم مِّنَ الْغَائِطِ﴾ ٤٣ النساء .

(أحد) فاعل (جاء)، و(منكم) صفة لأحد، (من الغائط): مفعول (جاء)[١].

وإنما كان (أحد) هنا من المراد به العموم لوقوعه في سياق الشرط في قوله تعالى:﴿وَإِن كُنتُم مَّرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ....﴾[٢]، وقد تقدم في كلام الرضي أن (أحدا) المراد به العموم هو ما وقع في سياق نفى أو نهى أو استفهام أو شرط[٣].

٢- وقوله تعالى: ﴿أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِّنكُم مِّنَ الْغَائِطِ﴾ ٦/المائدة والكلام فيه كالكلام في سابقة، واللفظ مطابق.

٣- وقوله تعالى:﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾٦/التوبة.
(أحد) فاعل لفعل محذوف دل عله ما بعده[٤] والتقدير: وإن استجارك أحد من المشركين استجارك"[٥] وقد ذكر السمين الحلبي في آية نظيرة لهذه أنها من باب الاشتغال[٦] .

ولا يجوز رفع الاسم الواقع بعد أداة الشرط بالإبتداء لأنها لا يليها إلا الفعل عند جمهور البصريين خلافا للأخفش والكوفيين[٧]، أما الكوفيون فقد ذهبوا إلى أنه يرتفع بما عاد إليه من الفعل من غير تقدير فعل، وأما الأخفش فقد حكى عنه أنه يرتفع بالابتداء، ومن يرجع إلى معاني القرآن للأخفش يجد أنه ذكر القولين ورجح مذهب جمهور البصريين وهذا نصه [٨]: "وقال ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ فابتدأ بعد (إنْ)، وأنْ يَكُون رَفْعُ (أحداً)[٩] على فعل مضمر أقيس الوجهين

---

(١) ينظر التبيان ٣٦١/١.
(٢) من الآية ٤٣ من سورة النساء.
(٣) شرح الكافية ٣٥٨/٣.
(٤) التبيان ٦٣٦/٢ وينظر مشكل إعراب القرآن ٣١٤/١.
(٥)البيان ٣٩٤/١.
(٦)الدر المصون ١٠٧/٤ والآية هي قوله تعالى : ﴿ وإن امرأة خافت من بعلها نشوزا ﴾ من الآية ١٢٨ من سورة النساء.
(٧) ينظر في هذا المسألة الإنصاف م ٨٥ ص ٦١٥ ـ ٦٢٠.
(٨) معاني القرآن ٥٥٠/٢ ـ ٥٥١.
(٩) كذا، مع أنه لا وجه للنصب.

لأن حروف المجازاة لا يبتدأ بعدها، إلا أنهم قد قالوا ذلك في (إنْ) لتمكنها وحسنها إذا وليتها الأسماء وليس بعدها فعل مجزوم في اللفظ".

٤- وقوله تعالى: ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ﴾ ٨١/هود وظاهر أن (أحداً) في هذه الآية فاعل للفعل (يلتفت) وهو واقع في سياق النهى، قال أبو البقاء [1]، والنهى في اللفظ له (أحد) وهو في المعنى للوط، أي لا تمكن أحدا منهم من الالتفات إلا امرأتك.

٥- وقوله تعالى:﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ﴾ (٦٥/ الحجر) والقول فيها كالقول في سابقتها واللفظ متحد.

٦- وقوله تعالى: ﴿لَن يُجِيرَنِي مِنَ اللَّهِ أَحَدٌ﴾ (٢٢/الجن) لفظ (أحد) فاعل للفعل (يجير) وهو واقع في سياق النفي بـ (لن).

٧- وقوله تعالى : ﴿أَيَحْسَبُ أَن لَّن يَقْدِرَ عَلَيْهِ﴾ ٥/ سورة البلد (أحد) فاعل للفعل (يقدر) وقد وقع في سياق النفى بـ (لن).

٨-وقوله تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ أَن لَّن يَقْدِرَ عَلَيْهِ﴾ ٧/سورة البلد (أحد) فاعل للفعل (ير) وقد وقع في سياق النفي بـ(لم).

ثالثا: وروده نائب فاعل:

وذلك في قوله تعالى:

١-﴿وَلَا تُؤْمِنُوا إِلَّا لِمَن تَبِعَ دِينَكُمْ قُلْ إِنَّ الْهُدَىٰ هُدَى اللَّهِ أَن يُؤْتَىٰ أَحَدٌ مِّثْلَ مَا أُوتِيتُمْ﴾[2] (٧٣/آل عمران) وقد ورد هذا الكلام على لسان طائفة من أهل الكتاب يحدثون به إخوانهم، وهو معطوف على قولهم في الآية والتي تسبق هذه ﴿آمِنُوا بِالَّذِي أُنزِلَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَجْهَ النَّهَارِ وَاكْفُرُوا آخِرَهُ﴾[3].

والشاهد هنا هو لفظ (أحد) وظاهر أنه نائب فاعل للفعل (يُؤْتَى)

---

(١) التبيان ٢/٧١٠، وينظر البيان ٢/٢٦.

(٢)ينظر في إعراب هذه الآية: إعراب القرآن للنحاس ١/٣٨٦ – ٣٨٧، والبيان ١/ ٢٠٧، والتبيان ١/٢٧٠، ومشكل إعراب القرآن ١/١٦٣، والكشاف ١/٤٣٧ – ٤٣٨، والبحر المحيط ٢/٤٩٤ – ٤٩٥، والدر المصون ٣/٢٥٠- ٢٦٠.

(٣) من الآية ٧٢ من آل عمران.

و(أحد) هنا هو الدال على العموم، قال مكي[1] " وإنما دخلت (أحد) لتقدم لفظ النفي في قوله (ولا تؤمنوا) فهو نهى لفظه لفظ النفي".

وعلى ذلك يكون (أن يؤتي) متعلقا بقولهم (ولا تؤمنوا) على حذف الجار، والأصل ولا تؤمنوا بأن يؤتي أحد مثل ما أوتيتم إلا لمن تبع دينكم.

ويقرر الزمخشري المعنى على هذا فيقول[2] ولا تظهروا إيمانكم بأن يؤتي أحد مثل ما أوتيتم إلا لأهل دينكم دون غيرهم، أرادوا: أسِرُّوا تصديقكم بأن المسلمين قد أوتوا مثل ما أوتيتم ولا تُفشُوه إلا لأشياعكم.

قال السمين[3] وعلى هذا يكون قوله ﴿ إِلَّا لِمَن تَبِعَ دِينَكُمْ ﴾ مستثنى من شئ محذوف تقديره: ولا تؤمنوا بأن يؤتي أحد مثل ما أوتيتم لأحد من الناس إلا لأشياعكم دون غيرهم.

واللام على هذا ليست زائدة -كما هو ظاهر- و(أن تؤمنوا) كما ذكر السمين[4] ضُمِّن معنى: أقِرُّوا واعترفوا، فعُدِّى باللام، أي ولا تُقِروا ولا تعترفوا إلا لمن تبع دينكم، وليس في الآية على هذا تقديم ولا تأخير تقتضيه الصناعة، وقوله تعالى:﴿قُلْ إِنَّ الْهُدَىٰ هُدَى اللَّهِ﴾، جملة معترضة من كلام الحق سبحانه[5].

على أن في الآية وجوها أخرى وقراءات بسطها السمين الحلبي في الدر المصون بسطا لا مزيد عليه، وليس هنا مقام تفصيلها، إلا أنه - أعني صاحب الدر- ذكر[6] أنه يجوز في (أحد) موضع الشاهد ألا يكون من المختص بالنفي، وذلك على بعض الأوجه التي ذُكرت على معنى الثبوت، وأنا أكتفي بذكر واحد من هذه الأوجه وهو مما ذكره الزمخشري[7] وقرره السمين بقول[8]:"أن يكون (أن يؤتى) مجرورا بحرف العلة وهو اللام والمعلَّل محذوف تقديره: لأن يؤتي أحد مثل ما أوتيتم قلتم ذلك ودبَّرتموه، لا لشيء آخر، وعلى هذا يكون كلام هذا

---

(١) مشكل إعراب القرآن ١٦٣/١.
(٢) الكشاف ١٩٥/١ ط دار المعرفة بيروت .
(٣) الدر المصون ٢٥٣/٣.
(٤) السابق ٢٥١/٣.
(٥) ينظر الكشاف ٣٧٤/١، والدر ٢٥٣/٣.
(٦) الدر المصون ٢٥٦/٣-٢٥٧.
(٧) ينظر الكشاف ٤٣٧/١.
(٨) الدر المصون ٢٥٥/٣.

الطائفة قد تم عند قوله:﴿إلا لمن تبع دينكم﴾ قال الزمخشري[1] يعني أن ما بكم من الحسد والبغي أن يؤتي أحد مثل ما أوتيتم من فضل العلم والكتاب دعاكم إلى أن قلتم ما قلتم.

القسم الثاني: ما جاء منصوبا :-

وقد ورد ذلك في عشرين موضعا من القرآن الكريم، وبتأمل هذه المواضع نجد أن المنصوب فيها قد وقع مفعولا به لفعل واقع في سياق نفى أو نهي أو شرط، وتفصيل ذلك فيما يلي:

١- قوله تعالى:﴿وَآتَاكُم مَّا لَمْ يُؤْتِ أَحَدًا مِّنَ الْعَالَمِينَ﴾ ٢٠/المائدة (أحدا) مفعول أول للفعل (يؤت) والمفعول الثاني هو ضمير الموصول الذي يربط الصلة به، والتقدير: ما لم يؤته أحدا، وقدم المفعول الثاني في التقدير لأنه ضمير متصل.

٢- وقوله تعالى: ﴿لَّا أُعَذِّبُهُ أَحَدًا مِّنَ الْعَالَمِينَ﴾ ١١٥/المائدة (أحدا) منصوب على المفعول الصريح، و(ابن العالمين) صفة لـ(أحدا) فيتعلق بمحذوف[2].

وأظهر الوجوه في الهاء من (لا أعذبه) أنها عائدة على (عذاب) الذى بمعنى التعذيب في التقدير: فإني أعذبه تعذيبا لا أعذب مثل ذلك التعذيب أحدا[3] ، قال أبو البقاء[4] وفي هذه الهاء على هذا التقدير وجهان:

- **أحدهما** : أن يكون حذف حرف الجر أي لا أعذب به أحدا.

- **والثاني** : أن يكون مفعولا به على السعة.

وقد تعقبوا الوجه الأول بأن حذف الجار ونصب المجرور به لم يطرد إلا مع أنْ وأنّ مع أمن اللبس [5] .

وأوضح مما ذكر أبو البقاء وأقرب أن هذا الضمير على هذا التقدير في محل نصب على المفعول المطلق ويكون هذا الضمير نائبا عن المصدر في باب المفعول المطلق.

---

(١) الكشاف ٤٣٧/١.
(٢) الدر المصون ٥١١/٤.
(٣) السابق ٥١٠/٤.
(٤) التبيان ٤٧٤/١.
(٥) الدر المصون ٥١٠/٤.

وعلى هذا استشهد بالآية ابن مالك في شرح التسهيل[1] وابن هشام في أوضح المسالك[2]، كما أشار إليه الزمخشري في الكشاف[3].

٣- وقوله تعالى:﴿وَلَمْ يُظَاهِرُواْ عَلَيْكُمْ أَحَدًا﴾ ٤/التوبة (أحدا) مفعول به للفعل (يظاهروا).

٤- وقوله تعالى : ﴿وَلَا يُشْعِرَنَّ بِكُمْ أَحَدًا﴾ ١٩/الكهف. (أحدا) مفعول به للفعل (يُشْعر)، و(بكم) متعلق به .

٥- وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَسْتَفْتِ فِيهِم مِّنْهُمْ أَحَدًا﴾ ٢٢/الكهف (أحدا) مفعول بـه للفعل (تستفت)، و(فيهم) متعلق بالفعل (تستفت) والضمير لأهل الكهف، و(منهم) متعلق بمحذوف حال من (أحدا) كان صفة فلما قدّم على النكرة صار حالا، والضمير في (منهم) يعود على أهل الكتاب[4].

٦- وقوله تعالى: ﴿وَلَا يُشْرِكُ فِي حُكْمِهِ أَحَدًا﴾ ٢٦/ الكهف (أحدا) مفعول به للفعل (يشرك) و(في حكمه) متعلق به، و(لا) نافية[5].

٧- وقوله تعالى: ﴿وَلَا أُشْرِكُ بِرَبِّي أَحَدًا﴾ ٣٨/الكهف (أحداً) مفعول به للفعل (أشرك) و(بربي). متعلق بهذا الفعل، و(لا) نافية [6] .

٨- وقوله تعالى:﴿وَيَقُولُ يَا لَيْتَنِي لَمْ أُشْرِكْ بِرَبِّي أَحَدًا﴾ ٤٢ /الكهف القول في (أحدا) وفي (بربي) نظير ما سبق.

٩- وقوله تعالى:﴿فَلَمْ نُغَادِرْ مِنْهُمْ أَحَدًا﴾ ٤٧/الكهف (أحدا) مفعول به للفعل (نغادر) و(منهم) متعلق بمحذوف في محل نصب حال من (أحداً) ولو تأخر أكان صفة فقدّم على النكرة، وقال أبو البقاء: أو مفعول به[7].

١٠- وقوله تعالى:﴿وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾ ٤٩/الكهف (لا) نافية،

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ١٨١/٢.

(٢) أوضح المسالك ١١٣/٢، محي الدين.

(٣) الكشاف ٣٧٢/١.

(٤) ينظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢٧٨/٣، وإعراب القرآن وبيانه لمحيي الدين درويش ٥٦٢/٥.

(٥) إعراب القرآن وبيانه ٤٦٤/٥.

(٦) السابق ٦٠٣/٥.

(٧) التبيان ٨٧٣/٢ن والدر المصون ٥٩/٧.

(يظلم ربك) فعل وفاعل ومضاف إليه، (أحداً) مفعول به.

١١- وقوله تعالى: ﴿وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا﴾ ١١٠ /الكهف (لا) ناهية، (يشرك) مضارع مجزوم وفاعله ضمير مستتر جوازاً (بعبادة) جار ومجرد متعلق بـ(بيشرك) ، و(عبادة) مضاف و(رب) مضاف إليه، وهو مضاف، وهاء الغائب في محل جر مضاف إليه، و(أحدا) مفعول (يشرك).

١٢- ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا﴾ ٢٦/مريم (أحدا) مفعول به للفعل (ترين) ، وهو من (رأي) البصرية، (من البشر) حال من (أحدا) كان في الأصل صفة و(إنْ) شرطية وقع (أحداً) في سياقها فهو للعموم كما تقدم.

١٣- وقوله تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ تَجِدُوا فِيهَا أَحَدًا﴾ ٢٨/النور (أحدا) مفعول به للفعل (تجد) وهو مضارع (وجد) بمعنى (أصاب) فلا ينصب إلا مفعولا واحدا[1].

١٤-وقوله تعالى ﴿وَلَا يَخْشَوْنَ أَحَدًا إِلَّا اللَّهَ﴾ ٣٩/الأحزاب (أحداً) مفعول به للفعل (يخشى) وقد وقع في سياق النفى بـ (لا).

١٥-وقوله تعالى: ﴿وَلَا نُطِيعُ فِيكُمْ أَحَدًا أَبَدًا﴾ ١١/ الحشر (أحداً) مفعول به للفعل (نطيع) وقد وقع في سياق النفي بـ(لا) و(فيكم) متعلق بالفعل (نطيع) على حذف مضاف أي لا نطيع في خذلانكم أحداً [2].

١٦- وقوله تعالى: ﴿وَلَن نُّشْرِكَ بِرَبِّنَا أَحَدًا﴾ ٢/الجن (أحداً) مفعول به للفعل (نشرك) وقد وقع في سياق النفي بـ(لن).

١٧- وقوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُمْ ظَنُّوا كَمَا ظَنَنتُمْ أَن لَّن يَبْعَثَ اللَّهُ أَحَدًا﴾ ٧/الجن . (أحداً) مفعول به للفعل (يبعث) وقد وقع في سياق النفي بـ "لن" .

١٨- وقوله تعالى: ﴿فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾ ١٨/الجن. (أحدا) مفعول به للفعل (تدعوا) وقد وقع في سياق النهى و(مع الله) ظرف متعلق بالفعل تدعوا، و(مع) مضاف ولفظ الجلالة مضاف إليه مجرور.

---

(١) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٧٩/٢.

(٢) إعراب القرآن وبيانه ٥٠/١٠.

١٩- وقوله تعالى ﴿وَلَا أُشْرِكُ بِهِ أَحَدًا﴾ ٢٠/الجن (أحدا) مفعول به للفعل (أشرك) وقد وقع في سياق النفي بلا و(به) متعلق بالفعل (أشرك).

٢٠-قوله تعالى : ﴿فَلَا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا﴾ ٢٦/الجن (أحداً) مفعول به للفعل (يظهر)، وقد وقع في سياق النفي بـ(لا).

القسم الثالث: ما جاء مجرورا:

وهو نوعان:

النوع الأول: المجرور بالحرف: وقد ورد في أربعة عشر موضعاً:

١- قوله تعالى : ﴿وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ﴾ ١٠٢/البقرة.

(أحد) مجرور بـ(من) الزائدة، الواقعة في سياق النفي، وهو مفعول به للفعل (يعلمان) فهو في الأصل منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهور اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد.

٢- وقوله تعالى ﴿وَمَا هُم بِضَآرِّينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ﴾ ١٠٢/البقرة. والقول في (أحد) هنا كالقول في سابقة ، فهو مفعول به لاسم الفاعل (ضارين) منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها .... إلخ.

٣-وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَلْوُونَ عَلَىٰ أَحَدٍ﴾ ١٥٣/آل عمران (أحد) مجرور بـ(على) والجار والمجرور متعلق بالفعل (تلوون) وقد وقع أحد في سياق النفي.

ومعنى (لا تلوون): لا ترجعون، يقال: لوى به: ذهب به، ولوى عليه: عطف [1].

٤- وقوله تعالى:﴿مَا سَبَقَكُم بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِّنَ الْعَالَمِينَ﴾ ٨٠/الأعراف (أحد) فاعل مجرور لفظا بـ(من) الزائدة، وهو مرفوع بضمة مقدرة، وقد وقعت(من) و(أحد) في سياق النفى بـ(ما)، و(من العالمين) متعلق بمحذوف صفة (أحد).

٥-وقوله تعالى:﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَىٰ أَحَدٍ مِّنْهُم مَّاتَ أَبَدًا﴾ ٨٤/التوبة (أحد) مجرور بـ(على) وقد وقع في سياق النهى، و(على أحد) متعلق

---

(١) الدر المصون ٣/٤٤٠.

بالفعل (تُصلّ) و(منهم) متعلق بمحذوف صفة لـ(أحدا) وكذلك الجملة من قوله (مات)، ويجوز أن يكون (منهم) حالا من الضمير في (مات)، أي مات حال كونه منهم، أي متصفا بصفة النفاق[1].

٦- وقوله تعالى: ﴿هَلْ يَرَاكُم مِّنْ أَحَدٍ﴾ ١٢٧/التوبة (أحد) فاعل (يرى) مرفوع وعلامة رفعة ضمه مقدرة ،وهو مجرور لفظا بـ (من) الزائدة ، وقد وقع في سياق الاستفهام.

٧- وقوله تعالى : ﴿هَلْ تُحِسُّ مِنْهُم مِّنْ أَحَدٍ﴾ ٩٨/مريم (أحد) مجرور لفظا بمن الزائدة وهو مفعول به للفعل (تحس) منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة ووقع (أحد) في سياق الاستفهام، و(منهم) متعلق بمحذوف حال من (أحد) إذ هو في الأصل صفة له [2] .

٨- وقوله تعالى: ﴿مَا زَكَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ﴾ ٢١/النور، العامة على تخفيف الكاف من (زكا) فيكون (أحد) فاعلا مرفوعا بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، وقرأ الأعمش وأبو جعفر بتشديدها فيكون (أحد) مفعولا به منصوبا بفتحة مقدرة، والفاعل ضمير يعود على الحق سبحانه وتعالى، و(مِنْ) زائدة في سياق النفي على كلا التقديرين [3].

٩- وقوله تعالى: ﴿مَا سَبَقَكُم بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِّنَ الْعَالَمِينَ﴾ ٢٨ /العنكبوت. تقدم نظير الآية في رقم (٤) وذلك في الآية الثمانين من الأعراف.

١٠- وقوله تعالى:﴿لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ النِّسَاءِ﴾ ٣٢/الأحزاب (أحد) مجرور بالكاف والجار والمجرور متعلق بمحذوف في محل نصب خبر (ليس) ووقع (أحد) في سياق النفي قال النحاس[4]: ولم يقل كواحدة لأن (أحدا) نفى عام يقع للمذكر والمؤنث والجميع على لفظ واحد. و(من النساء) متعلق بمحذوف صفة لأحد.

١١- وقوله تعالى: ﴿وَلَئِن زَالَتَا إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِّن بَعْدِهِ﴾ ٤١/ فاطر (أحد) مجرور لفظا بـ (من) الزائدة وهو فاعل

---

(١) الدر المصون ٩٤/٦.
(٢) السابق ٢٩٣/٨ .
(٣) ينظر الدر المصون ٢٩٣/٨.
(٤) إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس ٣١٢/٣. وينظر الكشاف ٢٥٩/٣، والدر ٩/ ١١٧-١١٨.

(أمسك) مرفوع بضمة مقدرة ، وقد وقع (أحد) في سياق النفي بـ(إنْ) و(من بعده) متعلق بمحذوف صفة لأحد.

١٢- وقوله تعالى على لسان سليمان عليه السلام: ﴿وَهَبْ لِي مُلْكًا لا يَنبَغِي لأَحَدٍ مِّنْ بَعْدِي﴾ ٣٥/ ص (لأحد) جار ومجرور متعلق بالفعل (ينبغي)، وقد وقع (أحد) في سياق النفي بـ(لا) و(من بعدى) متعلق بمحذوف صفة لأحد، و(بعد) مضاف وياء المتكلم ضمير مبنى على السكون في محل جر مضاف إليه.

١٣- وقوله تعالى: ﴿فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ﴾ الآية ٤٧/الحاقة.

(أحد) مجرور لفظا بـ (من) الزائدة وهو مرفوع تقديرا لأنه اسم (ما) الحجازية و(عنه) متعلق بـ(حاجزين) و(حاجزين) خبر (ما)، و(منكم على هذا حال من (أحد) وقيل تبيين[١] ولم يعتد بمنكم فاصلا بين (ما) واسمها لأنه جار ومجرور فالفصل به كلا فصل[٢].

هذا أرجح القولين في هذه الآية ، وفي ترجيحه يقول أبو حيان[٣]: "وإذا كان (حاجزين) خبرا تسلط النفى عليه وصار المعنى: ما أحد منكم يحجزه عما يريد به من ذلك.

وذهب الزمخشري[٤] إلى أن (حاجزين) وصف لأحد -يعنى على اللفظ [٥]- وجمع على المعنى لأنه في معنى الجماعة يقع في النفى العام للواحد والجمع والمذكر والمؤنث.

وعلى هذا الإعراب يكون (أحد) مبتدأ، والخبر (منكم) و(ما) غير عاملة لتقديم الخبر.

وقد ضعف أبو حيان هذا الإعراب حيث قال [٦]:

ويضعف هذا القول لأن النفي يتسلط على الخبر وهو كينونته منكم فلا يتسلط على الحجز.

وممن ذهب إلى أن (حاجزين)نعت لأحد النحاس[١] ومكي[٢].

---

(١) التبيان ١٢٣٨/٢.

(٢) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣٧٠/١، والبيان ٤٥٨/٢ ـ ٤٥٩، والدر ٤٤٣/١ ـ ٤٤٤.

(٣) البحر المحيط ٣٢٩/٨.

(٤)الكشاف ١٣٧/٤.

(٥) فهو مجرور كما أن (أحد) مجرور لفظا.

(٦) البحر المحيط ٣٢٩/٨ .

١٤ـ وقوله تعالى:﴿ وَمَا لِأَحَدٍ عِندَهُ مِن نِّعْمَةٍ تُجْزَى ﴾ ١٩/الليل (أحد) مجرور باللام والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، و(عنده) متعلق بمحذوف حال من (نعمة) ولو تأخر لكان وصفا، و(نعمة) مجرور لفظا مرفوع تقديرا لأنه مبتدأ، وجملة (تجزى) صفة لـ(نعمة)[٣].

النوع الثاني: ما جاء مجرورا بالإضافة

قد ورد ذلك في خمسة مواضع من القرآن الكريم بيانها فيما يلي:-

١ـ قوله تعالى: ﴿لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ﴾ ١٣٦/البقرة.

(أحد) مضاف إليه مجرور، هو واقع في سياق النفي بـ(لا) و(منهم) صفة لأحد، في الدر المصون [٤] : قوله : (بين أحد) متعلق بـ(لا نفرق)، وفي (أحد) قولان:

أظهرهما أنه الملازم للنفى الذى همزته أصلية [٥] فهو للعموم وتحته أفراد، فصح دخول (بين) عليه من غير تقدير معطوف نحو المال بين الناس.

والثاني: أنه الذي همزته بدل من واو بمعنى (واحد)، وعلى هذا فلابد من تقدير معطوف ليصبح دخول (بين) على متعدد، ولكنه حذف لفهم المعنى، والتقدير بين أحد منهم ونظيره، ومثله قول النابغة:

فما كان بين الخير لو جاء سالماً أبو حجر الإليال قلائل[٦]

أي بين الخير وبيني.

٢ـ وقال تعالى: ﴿لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ﴾ ٢٨٥/البقرة والكلام هنا كالكلام في الآية السابقة [٧] .

---

(١) إعراب القرآن ٢٥/٥.

(٢) مشكل إعراب القرآن ٧٥٥/٢ .

(٣) الدر ٣٢/١١.

(٤) ٣٩/٢ ـ ١٤٠

(٥) هذا ما ارتضاه السمين وذكره في كل كتابه وقد تقدم أنه خلاف الأولى.

(٦) البيت في ديوان النابغة الذبياني ص١٢٠ وهو البيت الثالث والعشرين من قصيدة قالها النابغة في النعمان بن الحارث تقع في ثلاثين بيتا ينظر الديوان ص١١٥ ـ ١١٢، والبيت من شواهد أوضح المسالك ٣٩٦/٣ بتحقيق المرحوم الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد وهو في الدر المصون ١٤٠/٢، وينظر معجم الشواهد ٢/ ٢٨٤.

(٧) ينظر الدر المصون ٦٩٤/٢ ـ ٦٩٦.

أي أن في إضافة (بين) إلى (أحد) وجهين:

إما لأن (أحداً) في معنى العموم الذي لا يستعمل إلا في الجحد فكأنه قيل: لا نفرق بين الجميع من الرسل.

وإما لأن ثمَّ معطوفا محذوفا لدلالة المعنى عليه، والتقدير: لا نفرق بين أحد من رسله وأحد، قال صاحب الدر[1] وحذف المعطوف كثير جدا نحو ﴿سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ﴾[2] ، أي والبرد، وقوله: فما كان بين الخبر .... البيت.

وقد ذكر أعني صاحب الدر[3] ـ أن بعضهم[4] رد التأويل الأول فقال: وقيل إن (أحداً) بمعنى (جميع) والتقدير: بين جميع رسله، وَيَبْعُدُ عندي هذا التقدير، لأنه لا ينافي كونهم مفرقين بين بعض الرسل، والمقصود بالنفي هو هذا، لأن اليهود والنصارى ما كانوا يفرقون بين كل الرسل بل البعض وهو محمد صلى الله عليه وسلم، فثبت أن التأويل الذي ذكروه باطل، بل معنى الآية: لا نفرق بين أحد من رسله وبين غيره في النبوة.

أقول، وهذا المعنى هو الذي قرره ابن عطيه[5]، وهذا الإيراد على الوجه الأول يفيد أنه مرجوح بل باطل، كما صرح صاحب الكلام السابق، وأن الصحيح هو الوجه الثاني.

٣- وقوله تعالى : ﴿لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ﴾ ٨٤/آل عمران وما قيل في الموضعين السابقين ١، ٢ يقال هنا.

٤- وقوله تعالى :﴿وَلَمْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ﴾ ١٥٢/النساء وما قيل في (أحد) فيما سبق يقال هنا، و(بين أحد) متعلق بقوله (لم يفرقوا) و(من رسله) صفة (أحد).

٥- وقوله تعالى:﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ﴾ ٤٠ /الأحزاب. وظاهر هنا أن (أبا) خبر كان منصوب وهو مضاف و(أحد) مضاف إليه، و(من رجالكم) متعلق بمحذوف صفة (أحد).

❑ ثانيا: (أحد) المستعمل في الإثبات:

---

(١) ينظر ٦٩٦/٢.

(٢) من الآية ٨١ من سورة النحل.

(٣) الدر المصون ٦٩٦/٢.

(٤)كذا ولم يصرح بالقائل.

(٥) المحرر الوجيز ٢١٥/١.

قال الراغب [1] وأما المستعمل في الإثبات فعلى ثلاثة أوجه:

الأول : في الواحد المضموم إلى العشرات، نحو أحد عشر وأحد وعشرين.

والثاني: أن يستعمل مضافا أو مضافا إليه بمعنى (الأول) كقوله تعالى: ﴿أَمَّا أَحَدُكُمَا فَيَسْقِي رَبَّهُ خَمْرًا﴾[2] ، وقولهم : يوم الأحد، أي يوم الأول ويوم الاثنين.

والثالث: أن يستعمل مطلقا وصفا، وليس ذلك إلا في وصف الله تعالى بقوله: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [3] ، وأصله (وحد) ، ولكن (وحداً) يستعمل في غير ذلك نحو قول النابغة:

كأن رحلي وقد زال النهار بنا بذي الجليل على مستأنس وحد[4]

وقد ذكر الرضي[5] أن (أحد) صفة مشبهة من مادة (وحد) وأن همزته مبدله من واو شذوذا، لأن الواو مفتوحة[6]، بخلاف إبدالها في (إحدى) فإنه قياسي عند المازني[7] شاذ عند غيره لأن الواو مكسورة[8].

كما ذكر الرضي[9] الاستعمالات الثلاثة التي ذكرها الراغب لأحد في الإثبات:

ـ مع التنييف ـ ويماثله في ذلك إحدى ـ وذكر أنهم يختارون لفظ (أحد) و(إحدى) على (واحد) و(واحدة) وأنهم قد يستعملون (واحدا) و(واحدة) في التنييف لكن ذلك قليل.

ـ في غير التنييف ـ مضافا نحو أحدهم، ومثله إحدى نحو

---

(١) المفردات ١٢/١/ أحد.

(٢) من الآية ٤١ من سورة يوسف عليه السلام.

(٣) الآية الأولى من سورة الإخلاص.

(٤) البيت من البسيط وهو في ديوان النابغة الذبياني ص١٧، هو البيت التاسع من معلقته التي أنشأها يمدح لنعمان بن المنذر وهو من شواهد ابن يعيش ١٦/٦، والخصائص ٣٦٢/٣.

(٥) شرح الكافية ٣٥٩/٣.

(٦) ينظر المنصف ٢٣١/١.

(٧) قال في تصريفه: ويكون ذلك مطرا فيها فيقولون في وسادة إسادة. وفي وعاء إعاء (المنصف ٢٢٩/١).

(٨) قال أبو الفتح فكان القياس في الواو المكسورة ألا تهمز (المنصف ٢٢٩/١).

(٩) شرح الكافية ٣٥٩/٣.

إحداهن.

- ويختص (أحد) بأن يستعمل قليلا في الموجب بلا تنييف ولا إضافة استعمال (واحد) قال الله تعالى قل هو الله أحد" [1].

القول: وقد ورد في القرآن الكريم الصور الثلاث لاستعمال (أحد) في الإثبات، وفيما يلى بيان ذلك:

الصورة الأولى: مع التنييف :-

وقد ورد ذلك في القرآن الكريم في موضع واحد، وذلك في قوله تعالى: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾ ٤/يوسف ونجد هنا أن (أحدا) مركب مع (عشر) وهذا المركب مبنى على فتح الجزأين وهو في محل نصب مفعول به للفعل (رأي).

أما سبب البناء فهو أن هذا المركب تضمن معنى الحرف وهو واو العطف لأن الأصل فيه: أحد وعشر، وبنيا على حركة تمييزا لهما عما بنى وليس له حالة إعراب، وعلى الفتح لأنه أخف الحركات[2].

قال في الدر[3] والرؤية هنا منامية وقد تقدم أنها تنصب مفعولين كالعلمية، وعلى هذا يكون قد حذف المفعول الثاني من قوله: ﴿رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾ ولكن حذفه اقتصارا ممتنع، فلم يبق إلا اختصارا وهو قليل أو ممتنع عند بعضهم، أقول وفي التصريح [4] أن الذي منعه أبو إسحاق بن ملكون[5] وأجازه الجمهور.

الصورة الثانية: مضافا :-

ولم يرد في القرآن الكريم إلا مضافا إلى ضمير، وتفصيل ذلك فيما يلى:

أ- أحدنا:

ولفظ (أحد) هنا مضاف إلى ضمير جماعة المتكلمين وقد جاء

---

(١) الآية الأولى من سورة الإخلاص.

(٢) ينظر أسرار العربية لأبي البركات الأنباري ص٢١٩.

(٣) الدر المصون ٤٣٧/٦.

(٤) ينظر التصريح بمضمون التوضيح ٥٠/١، ٦٠، والأشموني ٣٣/٢ ـ ٣٤.

(٥) هو إبراهيم بن محمد بن منذر بن سعيد بن ملكون الحضرمي الإشبيلي روى عن أبي الحسين بن شريح وغيره وروى عنه ابن خروف والشلوبين ألف شرح الحماسة وغيره ت٥٨٤. (البغية ٤٣١/١).

كذلك في موضع واحد من القرآن الكريم هو:

قوله تعالى: ﴿فَخُذْ أَحَدَنَا مَكَانَهُ﴾ ٧٨/يوسف عليه السلام ولفظ (أحد) مفعول به للفعل خذ وهو مضاف و(نا) ضمير في محل جر مضاف إليه، و(مكانه) كما ذكر أبو البقاء[1] منصوب على الظرفية، قال: ويجوز أن يكن محمولا على المعنى أي أجعل أحدنا مكانه".

ب- أحدكما :

ولفظ (أحد) هنا مضاف إلى ضمير المثنى المخاطب، وقد جاء ذلك في موضع واحد من القرآن الكريم في قوله تعالى:﴿أَمَّا أَحَدُكُمَا فَيَسْقِي رَبَّهُ خَمْرًا﴾ ٤١/ يوسف عليه السلام.

ولفظ (أحد) هنا قد وقع مبتدأ، وهو مضاف، وضمير المثنى المخاطب (كما) في محل جر مضاف إليه، والفاء رابطة وجملة (يسقى ربه خمراً) في محل رفع خبر المبتدأ.

جـ- أحدكم : ولفظ (أحد) هنا قد جاء مضافا إلى ضمير جماعة المخاطبين وقد ورد ذلك في سبعة مواضع من القرآن الكريم:

<u>جاء في اثنين منها فاعلا وذلك:</u>

١- في قوله تعالى:﴿أَيَوَدُّ أَحَدُكُمْ أَن تَكُونَ لَهُ جَنَّةٌ﴾٢٦٦ /البقرة.

٢- وقوله تعالى: ﴿أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا﴾ ١٢ /الحجرات.

<u>وجاء في خمسة منها مفعولا به وذلك في:</u>

١- قوله تعالى: ﴿إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ﴾ ١٨٠ البقرة.

٢- وقوله تعالى : ﴿إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ﴾ ١٠٦/المائدة.

٣- وقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ﴾ ٦١/الأنعام.

والفاعل في هذه الثلاثة (الموت) والمراد كما ذكر أبو البركات[2] أسباب الموت فحذف المضاف وأتيم المضاف إليه مقامه.

---

(١) التبيان ٧٤١/٢.

(٢) البيان ١٤١/١.

٤- وقوله تعالى :﴿فَابْعَثُوا أَحَدَكُم بِوَرِقِكُمْ هَذِهِ﴾ ١٩/الكهف. و(أحد) هنا مفعول به للفعل (ابعثوا).

٥- وقوله تعالى: ﴿مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ﴾ ١٠ /المنافقون و(أحدكم) مفعول والفاعل الموت والمراد أسبابه كما سبق.

د- (أحدهما) :

ولفظ (أحد) هنا مضاف إلى ضمير المثنى الغائب، وقد جاء ذلك في خمسة مواضع من القرآن الكريم، جاء في موضعين منها فاعلا وذلك في:

١- قوله تعالى : ﴿قَالَ أَحَدُهُمَا﴾ ٣٦/يوسف عليه السلام.

٢- وقوله تعالى: ﴿إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا﴾ ٢٣/الإسراء.

(أحدهما) فاعل ومضاف إليه، وفي الإتحاف[1] واختلف في (إما يبلغن) فحمزة والكسائي وخلف (يبلغان) على أن الألف ضمير الوالدين و(أحدهما) بدل منه بدل بعض من كل وفيه أيضا [2]، والباقون بغير ألف، وفتح النون على التوحيد لأنها تفتح مع غير الألف، وأحدهما فاعله وكلاهما عطف عليه.

٣- ووقع في موضع واحد مبتدأ وذلك في قوله تعالى: ﴿وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلاً رَّجُلَيْنِ أَحَدُهُمَا أَبْكَمُ﴾ ٧٦ / النحل.

أحدهما: مبتدأ أو مضاف إليه ، (أبكم) خبر، والجملة يجوز أن تكون تفسيرا لـ(مثل) فلا موضع لها ويجوز أن يكون موضعها نصبا نعتا لرجلين كقولك مررت برجلين أحدهما أبكم[3].

<u>وجاء في موضعين مجرورا بحرف جر وذلك:</u>

٤- في قوله تعالى: ﴿فَتُقُبِّلَ مِنْ أَحَدِهِمَا﴾ ٢٧/المائدة (من أحدهما) متعلق بالفعل تقبل.

---

(١) الإتحاف ص٢٨٢ ط المشهد الحسيني.

(٢) السابق ص٢٨٢ .

(٣) نظرت في هذا إلى إعراب السمين للآية ٣٢ من سورة الكهف.

٥- وقوله تعالى :﴿جَعَلْنَا لِأَحَدِهِمَا جَنَّتَيْنِ﴾ ٣٢/الكهف (جعلنا) فعل وفاعل، و(جعل) بمعنى صيَّر، وقد نقل أبو حيان في التذييل[١] عن البسيط[٢] ما نصه:

"وهذه -يعني جعل التي للتصيير- إما تصيير لما له نسبة إليه، أو إلى ما يكون ذاتا أو كالذات فالأول: لابد فيه من أحد حروف النسبة كقوله تعالى : ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ مَا يَكْرَهُونَ﴾ [٣] وقد يقال هو مجاز من الوضع ...".

أقول و(جعل) في آية الكهف موضوع حديثنا من هذا القبيل، وعلى ذلك يكون (لأحدهما) مفعولا ثانيا لجعلنا، وجنتين مفعول أول [٤] وجملة (جعلنا لأحدهما جنتين) تفسير لمثل فلا موضع له، ويجوز أن يكون موضعه نصبا نعتا لرجلين كقولك مررت برجلين جُعِل لأحدهما جنة[٥].

هـ- أحدهم :

و(أحد) في هذه الصورة قد جاء مضافا إلى ضمير جماعة الغائبين، وقد ورد في هذه الصورة في سبعة مواضع من القرآن الكريم تفصيلها فيما يلي:

<u>-جاء في موضع واحد منها فاعلا وذلك في:</u>

١- قوله تعالى:﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ ٩٦/البقرة .

<u>- وجاء في موضعين نائب فاعل وذلك في:</u>

٢- قوله تعالى:﴿وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُمْ بِالْأُنْثَى﴾ ٥٨/النحل.

٣-وقوله تعالى:﴿وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِمَا ضَرَبَ لِلرَّحْمَنِ مَثَلًا﴾١٧الزخرف.

<u>-وجاء في موضعين مفعولا به، وذلك في:</u>

٤- قوله تعالى :﴿إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ﴾ ١٨/النساء.

---

(١) التذييل والتكميل ٩٧١/٢ رسالة.
(٢) هو كتاب في النحو مؤلفه يدعى ابن العلج.
(٣) من الآية ٦٢ من سورة النحل.
(٤) إعراب القرآن وبيانه ٥٩٩/٥.
(٥) الدر المصون ٤٨٦/٧.

٥- وقوله تعالى:﴿إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ﴾ ١٩/المؤمنون.

-وجاء في موضعين مجرورا:

٦- قوله تعالى:﴿فَلَن يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِم﴾ ٩١/ آل عمران.

والثاني: مجرور بالإضافة وذلك في:

٧- قوله تعالى:﴿فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ﴾ ٦/النور.

الصورة الثالثة :-

(أحد) وَصْفٌ بمعنى (واحد) خاص بالحق سبحانه وتعالى وهذا أقل الصور استعمالا -كما سبق- ، وقد ورد ذلك في موضع واحد من القرآن الكريم وذلك في :

١- قوله تعالى:﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ ١/الإخلاص وفي (أحد) هنا أعاريب مختلفة باختلاف إعراب ما قبله[١]:

فإذا كان (هو) عائد أعلى ما يفهم من سبب النزول، لما روى أنهم – أي الكفار- قالوا لرسول الله صلى الله عليه وسلم : صف لنا ربك وانسبه، وقيل قالوا له: أمن نحاس هو أم من حديد؟ فنزلت [٢].

فإنه -أعنى (هو) المسئول عنه- يعرب مبتدأ ويعرب لفظ الجلالة مبتدأ ثانيا و(أحد) خبرا للمبتدأ الثاني، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره خبر المبتدأ الأول:

ويجوز أيضا أن يكون لفظ الجلالة بدلا من (هو) ويكون (أحد) خبر المبتدأ.

- كما يجوز أن يكون لفظ الجلالة خبرا أول و(أحد) خبرا ثانيا.

- ويجوز أن يكون (أحد) خبرا لمبتدأ محذوف أي هو أحد.

وأجاز أبو البقاء أن يكون لفظ الجلالة خبر (هو) و(أحد) بدلا من لفظ الجلالة.

-وفي (هو) وجه ثان هو أن يكون ضمير الشأن لأنه موضع تعظيم، والجملة بعده خبره، مفسرة له فلا يحتاج إلى رابط.

---

(١) الدر المصون ١٤٩/١١، وينظر البيان ٥٤٥/٢، والتبيان ١٣٠٩/٢.

(٢) ينظر الدر المصون ١٤٩/١١، وينظر أيضا التسهيل لعلوم التنزيل لابن جُزيّ الكلبي ٢٢٣/٤.

المبحث الثاني

إحدى

جاء في اللسان[1] : وإحدى صيغة مضروبة للتأنيث على غير بناء (الواحد) كبنت من ابن وأخت من أخ.

وقرأت في الدر[2] " وإحدى تأنيث الواحد، قال الفارسي أنثوه على غير بنائه، وفي هذا نظر، بل هو تأنيث (أحد) ولذلك يقابلونها به في: أحد عشر وإحدى عشرة، وواحد وعشرين وإحدى وعشرين.

ويؤصل ابن يعيش لفظ (إحدى) تأصيلا فيه عمق، إذ يذكر[3] أن (واحداً) على ضربين : وصف، واسم للعدد غير وصف، ويذكر أن الضرب الثاني وهو اسم العدد لا يثنى ولا يجمع من لفظه، فإذا أردت التثنية قلت: اثنان؛ وإذا أردت الجمع قلت: ثلاثة، أربعة، فتصوغ للتثنية والجمع لفظاً من غير لفظ الواحد، وكما لم تثنه من لفظه لا تؤنثه من لفظه، لأنه لو أنث من لفظه لزم أن يقال: (واحدة) فيخرج إلى مشابهة الصفات الجارية على أفعالها، و(واحد) ليس بصفة [4] فكُرة فيه ما يكون في الصفات، فلما امتنع فيه هذا الضرب من التأنيث[5] واحتيج إلى علامة فاصلة بين المذكر والمؤنث، إذ كان اسما يقع على المؤنث كما يقع على المذكر، عُدِل إلى لفظ آخر بمعناه، ولما كان (أحد) بمعنى (واحد) في العدد وكان اسما غير صفة كما أن (واحدا) كذلك، وأريد إثبات العلامة لم تكن بالتاء كراهية أن تكون على حد الصفة نحو حَسَن وحسنة كما كُره ذلك في فاعل لأن الصفة في الموضعين واحدة، فعُدِل عن العلامة التي هي التاء إلى غيرها، فلم يجز مع العدول عن هذه العلامة إلا تغيير البناء لأن العلامة التي غير التاء تغير البناء، وتُصاغ منه على غير لفظ

---

(١) اللسان/ وحد/ ٦/ ٤٧٩٧.

(٢) الدر المصون ٦٦٧/٢.

(٣) ابن يعيش ٣٢/٦.

(٤) يعني: اسم العدد.

(٥) أقول: هذا يعني أنه لا يقال: واحدة عشرة، ولا: واحدة وعشرون ، مع أن الرضي قد ذكر أنه يقال وإن كان قليلا لأنهم يختارون مع النيف أحداً وإحدى (شرح الكافية ٣٥٨/٣)، كذلك قال ابن مالك: ومن العرب من يقول واحد عشر وواحدة عشرة (شرح التسهيل ٤٠٢/٢).

العذكر[1] ، فلمّا أنِثَ بالألف قُلِبت من (فَعَل) إلى فِعْلى فقالوا: (إحدى) في المؤنث و(أحد) في المذكر، فاستغنى بتأنيث (أحد)، عن تأنيث (واحد) لأنه بمعناه.

ومن كلامه أيضا [2] ، وكذلك الهمزة في (إحدى) بدل من الواو لأنها تأنيث الأحد، والهمزة في (أحد) بدل من الواو، فكذلك هي في مؤنثه لأنه من لفظه ومعناه.

ويقول في موضع آخر[3] ـ وقد ذكر أحداً بمعنى واحد: "وقد أنثوا واحد على غير بنائه قالوا (إحدى) "[4].

ولا يستعملونه إلا مضموما إلي غيره، قال أبو عمرو: ولا تقول : جاءني إحدى ولا رأيت إحدى.

وقد ذكر الرضي[5] أن (إحدى) لا يستعمل إلا في التنييف أو مع الإضافة، وفي الهمع[6]: ويعطف عليهما ـأي على أحد وإحدى- العشرون وإخوته، كما يعطف على واحد وواحدة، ولا يستعملان غالبا دون تنييف مع العشرة أو العشرين وإخوته إلا مضافين لغير علم نحو (لإحدى الكُبَر)[7] (إحدى ابنتي)[8]، (قالت إحداهما)[9] (فتذكر إحداهما الأخرى)[10]، وبعد:

فقد ورد لفظ (إحدى) في القرآن الكريم في أحد عشر موضعا، جاء في خمسة منها مضافا إلى اسم ظاهر، وجاء في ستة المواضع الباقية مضافا إلى ضمير، وفيما يلي بيان ذلك:

---

(١) وذلك كما في تأنيث فعلان على فعلى، بالألف المقصورة، وتأنيث أفعل في التفضيل على فُعْلى، وفي الصفة المشبهة على فعلاء.

(٢) ابن يعيش ٣١/٦.

(٣) السابق ١٦/٦.

(٤) هذا يخالف ما سبق من قوله إنها تأنيث (لأحد).

(٥) شرح الكافية ٣٥٨/٣ ـ ٣٥٩.

(٦) همع الهوامع ٣١٢/٥.

(٧) من الآية ٣٥ من سورة المدثر.

(٨) من الآية ٢٧ من سورة القصص.

(٩) من الآية ٢٦ من سورة القصص.

(١٠) من الآية ٢٨٢، من سورة البقرة.

أولا: المواضع التي جاء فيها مضافا إلى الظاهر:

وقد جاء في بعضها مرفوعا وفي بعضها منصوبا وفي بعضها مجرورا:

أ- ما جاء مرفوعا :-

وذلك في موضع واحد حيث جاء خبراً لـ (إن) وذلك في قوله تعالى : ﴿ إِنَّهَا لإِحْدَى الْكُبَرِ﴾ ٣٥ / المدثر إنها: إن واسمها ، لإحدى: اللام المزحلقة، وإحدى خبر إن مرفوع بضمة مقدرة على الألف للتعذر.

وإحدى مضاف والكبر مضاف إليه، والجملة من إن واسمها وخبرها لا محل لها لأنها جواب القسم[1]، ومعنى: إحدى الكبر أي إحدى الدواهي، وقوله: إنها: أي إن النار[2].

ب- ما جاء منصوبا :-

وذلك في ثلاثة مواضع ورد فيه مفعولا به، وهي:

١-وذلك قوله تعالى: ﴿وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ﴾ ٧ /الأنفال. (إحدى) مفعول ثان للفعل (يعد)، والمفعول الأول الضمير المتصل به (كم).

٢- وقوله تعالى: ﴿هَلْ تَرَبَّصُونَ بِنَا إِلاَّ إِحْدَى الْحُسْنَيَيْنِ﴾ ٥٢ /التوبة. (إحدى) مفعول التربص والاستثناء مفرغ[3]، و(بنا) متعلق بـ(تربصون)[4].

٣-وقوله تعالى: ﴿أُرِيدُ أَنْ أُنكِحَكَ إِحْدَى ابْنَتَيَّ﴾ ٢٧/ القصص (إحدى) مفعول ثان للفعل (أنكح).

جـ- ما جاء مجرورا:

وقد جاء فيه مجروراً بالحرف، وذلك في موضع واحد:

---

(١) إعراب القرآن وبيانه ٢٨٨/١٠.

(٢)الدر المصون ٥٥١/١٠، والمراد القسم في قوله تعالى:﴿ كلا والقمر والليل ... إلخ﴾.

(٣) السابق ٦٤/٦.

(٤) إعراب القرآن وبيانه ١١٢/٤.

١ـ في قوله تعالى: ﴿لَيَكُونُنَّ أَهْدَى مِنْ إِحْدَى الْأُمَمِ﴾ ٤٢/فاطر

(إحدى) مجرور بمن، والجار والمجرور متعلق بأفعل التفضيل (أهدى) و(إحدى) مضاف والأمم مضاف إليه، قال في الدر [١] ، قوله (من إحدى الأمم) أي من الأمة التى يقال فيها هي إحدى الأمم ، تفضيلا لها، كقولهم هو أحد الأحدين قال:

حتى استثاروا بي إحدى الإحد

ليتا هِزَبْرًا ذا سلاح معتدى[٢]

ثانيا: المواضع التى ورد فيها مضافا إلى ضمير، وذلك في ستة مواضع :-

أ- ورد في خمسة منها مضافا إلى ضمير المثنى الغائب وهو فيها جميعها قد وقع فاعلا وهي:

(١،٢) قوله تعالى: ﴿أَن تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى﴾ ٢٨٢/البقرة.

(إحداهما) الأولى فاعل (تضل) ومضاف إليه، وهذا ظاهر.

(إحداهما) الثانية فاعل (تذكر) ومضاف إليه، و(الأخرى) مفعول، وذكر أبو البقاء [٣] أنه يجوز العكس ، أي إن أحدهما) مفعول مقدم و(الأخرى) فاعل ، وذكر أن جواز الوجهين وإن كان لا يستقيم مع خفاء الإعراب في الفاعل والمفعول كليهما، إلا أن هذا إنما يمتنع إذا أدى إلى لبس كما يقول النحويون، وما هُنا لا لبس فيه، لأن النسيان والأذكار لا يتعين في واحدة منهما بل ذلك على الإبهام وقد عُلِم بقوله (فتذكر) أن التى تذكر هي الذاكرة والتى تُذكرُ هي المناسبة، كما علم من لفظ (كَسَر) في قولنا: كسر عيسى العصا، مَنْ يصحُّ منه الكسر، فعلى هذا يجوز أن يجعل إحداهما فاعلا والآخر مفعولا.

ثم طرح أبو البقاء سؤالا يقول: ولِمَ لمْ يقُلْ: فتذكرها الأخرى؟

وأجاب بأنه له وجهين:

-إما القصد إلى الإبهام.

---

(١) الدر المصون ٢٤٠/٩.

(٢) من شواهد اللسان/ أحد، وفي المساعد ٨٥/٢، والدر المصون ٦٦٧/٢، ولم ينسب فيها لقائل، وإحدى الأحد: يعنى واحد لا مثيل له.

(٣) التبيان ٢٢٩/١ ـ ٢٣٠.

-وإما أن يكون من وضع الظاهر موضع المضمر والتقدير: فتذكرها الأخرى.

قال: وإذا كان هذا الوجه -يعني الثاني- فإنه يتعين أن تكون (إحداهما) الثانية مفعولا به و(الأخرى) فاعلا، ولا يستقيم جعل (إحداهما) فاعلا، وإلا كانت الناسبة هي المذكرة.

القول: وتفسير ذلك أن الضمير في (فتذكرها) يعود على فاعل (تضل).

٣- وقوله تعالى: ﴿فَجَاءتْهُ إِحْدَاهُمَا﴾ ٢٥/القصص.

٤- وقوله تعالى: ﴿قَالَتْ إِحْدَاهُمَا﴾ ٢٦ /القصص.

٥- وقوله تعالى: ﴿فَإِن بَغَتْ إِحْدَاهُمَا﴾ ٩/الحجرات.

ب- وقد ورد في موضع واحد مضافا إلى ضمير جمع المؤنث وذلك في:

١- قوله تعالى: ﴿وَآتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِنطَارًا﴾ ٢٠/النساء (إحدى) مفعول أول للفعل (آتي) وهو فاعل في المعنى لأنه آخذ، وإحدى مضاف و(هن) ضمير في محل جر مضاف إليه وقنطاراً مفعولا ثان.

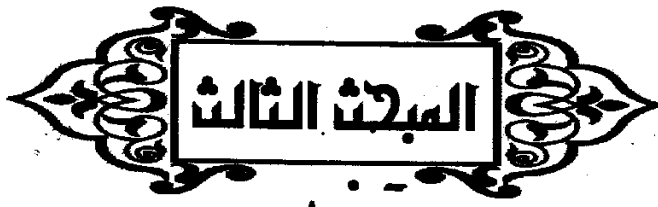

وحده

وقد ورد في القرآن الكريم في ستة مواضع [1]، جاء فيها مضافا إلى ضمير الغائب المفرد (وحده)، وهذه المواضع هي:

قوله تعالى: ﴿لِنَعْبُدَ اللَّهَ وَحْدَهُ﴾ من الآية ٧٠ من الأعراف.

قوله تعالى: ﴿ذَكَرْتَ رَبَّكَ فِي الْقُرْآنِ وَحْدَهُ﴾ من الآية ٤٦ من الإسراء.

وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَحْدَهُ﴾ من الآية ٤٥ من الزمر.

وقوله تعالى : ﴿إِذَا دُعِيَ اللَّهُ وَحْدَهُ﴾ من الآية ١٢ من غافر.

وقوله تعالى: ﴿آمَنَّا بِاللَّهِ وَحْدَهُ﴾ من الآية ٨٤ من غافر.

وقوله تعالى:﴿حَتَّى تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَحْدَهُ﴾ من الآية٨٤ من الممتحنة.

ومن يتأمل هذه المواضع يجد أن (وحده) وقد ورد في جميعها فضلة مكملة لجملة فعلية مكونة:

إما من فعل وفاعل ومفعول وذلك قوله تعالى:﴿لِنَعْبُدَ اللَّهَ وَحْدَهُ﴾ وإما من فعل وفاعل ومفعول بعده جار ومجرور وذلك قوله تعالى:﴿ذَكَرْتَ رَبَّكَ فِي الْقُرْآنِ وَحْدَهُ﴾.

وإما من فعل وفاعل وجار ومجرور وذلك في قوله تعالى:﴿آمَنَّا بِاللَّهِ وَحْدَهُ﴾ وقوله سبحانه:﴿حَتَّى تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَحْدَهُ﴾ وإما من فعل ونائب فاعل وذلك في قوله تعالى:﴿وَإِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَحْدَهُ﴾ وقوله سبحانه:﴿إِذَا دُعِيَ اللَّهُ وَحْدَهُ﴾ وقضينا هنا هي إعراب (وحده):

---

(١) المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم (وحد) ص٩١٣.

وقد اختلف النحويون في ذلك على مذاهب:

المذهب الأول: أنه منصوب على الحالية:

ويمكن أن نجعل أصحاب هذا المذهب فريقين:

الفريق الأول:

فريق يرى أن (وحده) في المواضع السابقة وما أشبهها نحو قولك: مررت به وحده – اسم وُضِعَ مَوْضِعَ المصدر الموضوع موضع الحال، فـ(وحده) وضع موضع (إيحاد) و(إيحاد) وضع موضع (موحد).

وهذا مذهب سيبويه رحمه الله في الكتاب[1] هذا باب ما جُعِل من الأسماء مصدرا كالمضاف في الباب الذي يليه[2] وذلك قولك: مررت به وحده، ومررت بهم وحدهم، ومررت برجل وحده"

وما ذكره سيبويه نجد نظيره عند المبرد في المقتضب[3] ونصه "هذا باب الأسماء الموضوعة في مواضع المصادر إذا أريد بها ذلك" وهو يشير بقوله (ذلك) إلى الباب السابق وهو باب الأسماء التي توضع موضع المصادر التي تكون حالا[4]، ويقول ابن السراج في الأصول[5]، ومذهب سيبويه أن قولهم: مررت به وحده وبهم وحدهم، ومررت برجل وحده أي مفرد، أقيم مقام مصدر يقوم مقام الحال".

وأنت تجد النص على أن هذا مذهب سيبويه في شرح الجمل لابن عصفور[6]، والتذييل والتكميل لأبي حيان[7]، وفي ارتشاف الضرب له أيضا[8]، وفي تعليق الفرائد للدماميني[9]، وفي الدر المصون للسمين الحلبي[10]، وفي الهمع للسيوطي[11] وعبارة السيوطي: قال سيبويه

---

(١) كتاب سيبويه ٣٧٣/١ هارون، وينظر شرح الكتاب للسيرفي ١٤٩/٥.

(٢) يريد بذلك باب ما يجعل من الأسماء مصدرا كالمصدر الذي فيه الألف واللام نحو العراك (الكتاب ٣٧٥/١).

(٣) المقتضب ٢٣٩/٣.

(٤) السابق ٢٣٦/٣ – ٢٣٨.

(٥) الأصول في النحو ١٦٥/١.

(٦) شرح الجمل ٢٧٠/٢.

(٧) التذيل والتكميل ١١٥/٥ رسالة.

(٨) ارتشاف الضرب ١٥٦٧/٣.

(٩) تعليق الفرائد ١٧٢/٦.

(١٠) الدر المصون ٣٦٣/٧.

(١١) همع الهوامع ٢٠/٤.

والخليل: هو اسم موضوع موضع المصدر الموضوع موضع الحال، كأنه قال: إيحاداً و(إيحاد) موضع (موحوداً) في المتعدى، ومتوحدا، في اللازم، وقد نسب ذلك إلى أهل البصرة في التنبيه والإيضاح لابن بَرّي[1]، وإلى البصريين في تاج العروس[2].

وحين ذكر أبو حيان هذا المذهب في التذييل والتكميل ونسبة إلى سيبويه وجّه إليه نقداً فقال[3]: وهذا مذهب متكلف جدا لأنه فيه شيئين لا ينقاسان:

-أحدهما وضع الأسماء غير المصادر موضع المصادر.

-والثاني وضع المصادر موضع أسماء الفاعلين في غير المبالغة.

ومن الواضح أن هذا الاسم الموضوع موضع المصدر الموضوع موضع الحال منصوب على الحال، وليس هو الحال نفسها، وإنما هو قائم مقامها كما قالوا في المصادر من نحو قتلته صبرا وجاء ركضا وأتي سعيا، إلا أن في (صبرا) و(ركضا) و(سعيا) شذوذا واحدا هو عدم الوصفية التى هي الأصل في الحال، أما (وحده) ففيه شذوذان: عدم الوصفية والتعريف.

الفريق الثاني :-

ويذهبون إلى أن (وحده) مصدر منصوب على الحال أي أنه في موضع الحال، وقد نسب الرماني ذلك إلى الخليل [4] ، وممن ذهب إلى ذلك أيضا الزمخشرى حيث يقول في المفصل [5]:

"وأما أرسلها العراك أو مررت به وحده ..... فمصادر قد تُكُلّم بها على نية وضعها في موضع ما لا تعريف فيه".

وفي الشرح يقول ابن يعيش[6]:"وأما ما جاء مضافا فنحو قولك:

مررت وحده، ومررت بهم وحدهم، فوحده مصدر في موضع الحال" ويقول أيضا[7]: وكان الزجاج يذهب إلى أن (وحده) مصدر".

---

(١)التنبيه والإيضاح ٦٠/٢.
(٢) تاج العروس (و ح د) ٢٩٩/٥ – ٣٠٠.
(٣) التذييل والتكميل ١١٥/٥ رسالة.
(٤) هامش كتاب سيبويه ٣٧٨/١ تعليق رقم (١).
(٥) المفصل ص٦٣ ط. دار الجيل.
(٦) شرح المفصل لابن يعيش ٦٣/٢.
(٧) السابق ٦٣/٢.

ومن كلام الزمخشري في الكشاف[1]، وحده من باب رجع عوده على بدئه، وافعله جهدك وطاقتك، في أنه مصدر سادٌ مسد الحال أصله يحد وحده بمعنى: واحداً أوحده".

وقد ذكر ابن عصفور هذا المذهب حيث يقول[2]: ومنهم من قال إنه مصدر وضع موضع الحال" أقول ومن هؤلاء أيضا: ابن مالك إذ يقول[3]: ولا يكون منصوبا إلا على الحال وهو في الأصل مصدر"، وأبو حيان إذ يقول [4] والصحيح أنه مصدر.

ثم إن هؤلاء قد تشعبت آراؤهم:

فمنهم من ذهب إلى أن (وحده) مصدر على توهم حذف الزيادة وقد جاءت مصادر كذلك.

أقول ومن هؤلاء ابن يعيش وعبارته [5]: "كأنه في معنى إيجاد جاء على حذف الزوائد كأنك قلت: أوحدته بمروري إيحادا، وإيحاد في معنى موحد، أي منفردا، فإذا قلت مررت به وحده، فكأنك قلت مررت به منفرداً.

وإلى ذلك ذهب يونس في أحد قوليه ففي ابن يعيش [6] " وقال يونس إذا قلت مررت به وحده فهو بمنزلة (موحدا) أو منفردا" وحكى ذلك الزبيدي عن شيخه [7] ووجه دلالة هذه العبارة على هذا المذهب هو أنه جعله بمنزلة (موحدا)، وهو اسم مفعول من (أوحدته) والمصدر (إيحاد).

وأصحاب هذا الرأي يذكرون له نظائر في حذف الزوائد فيقولون[8]:

وجدنا مصدر (أفعل) يأتي على مصدر وزن (فَعَل)، ومصدر (تفعّل) يأتي على وزن مصدر (فَعَّل)، فمثال الأول:﴿وَاللَّهُ أَنبَتَكُم مِّنَ

---

(١) الكشاف ٣٦٣/٢.
(٢) شرح الجمل لابن عصفور ٢٦٩/٢.
(٣) شرح التسهيل ٢٤٠/٣.
(٤) التذييل والتكميل ١١٥/٥، رسالة وينظر: ارتشاف الضرب ١٥٦٧/٣.
(٥)شرح المفصل ٦٣/٢.
(٦) ابن يعيش ٦٣/٢.
(٧) تاج العروس / وحد / ٥-٢٩٩-٣٠٠.
(٨) شرح الجمل لابن عصفور ٢٦٩/٢.

الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾[1]، ومثال الثاني:﴿وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا﴾[2].

ومنهم من ذهب إلى أنه مصدر لم يلفظ له بفعل مثل (الأبوة) و(الخؤولة)[3].

قال أبو حيان: ورُدّ هذان المذهبان بأن المصادر الموضوعة موضع الحال تتصرف وهذا لا يتصرف[4].

ومنهم من ذهب إلى أنه مصدر له فعل مستعمل، وصحح ذلك أبو حيان إذ قال [5] والصحيح أنه مصدر لفعل ملفوظ به، وحكى الأصمعي عن العرب، وحد الرجل يحد إذا انفرد، فيكون (وحْد) و(حِدَة) مصدرين لـ (وحد) كما تقول : وَعَد وَعْدًا وعِدَة.

ثم إن أبا حيان يدفع الاعتراض على هذا الرأي الثالث بعدم التصرف فيقول[6]: ولا يُرَدّ هذا المذهب بعدم تصرفه، لأن بعض الألفاظ يخصونه بأحكام لا تكون لنظائره.

فهذا هو المختار عنده، وواضح أنه أقل تكلفا من مذهب سيبويه، إلا أنه يؤخذ على أبي حيان أنه دافع عن الوجه الذي اختاره بما يمكن أن يدافع به عن الوجهين اللذين ردّهما[7]، أقول وما ذلك إلا لثبوت المادة الثلاثية لهذا الفعل رواية عن الثقة.

وقد رد ابن عصفور القول بأن (وحد) مصدر بكونه لم يحفظ له فعل، قال[8]:" فإن قيل قد حكى: وحده يحده وحداً إذا مر به منفردا.

ووحَّد الرجل يتوحد وحادة ووحدا إذا كان منفردا .... .

..... فالجواب أن الذي حكي في (وحده) مما انفرد به كتاب العين وكثيرا ما يوجد فيه أمور منكرات لأنه لا واضع له".

أقول: وهذا لا يسلّم لابن عصفور لأن اللغة نقل، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ، وليس كتاب العين هو المصدر الوحيد الذي تثبت به

---

(١) من الآية ١٧ من سورة نوح عليه السلام.
(٢) من الآية ٨ من سورة المزمل صلى الله عليه وسلم .
(٣) التذييل والتكميل ١١٥/٥ رسالة والإرتشاف ١٥٦٧/٣.
(٤) التذييل والتكميل ١١٥/٥ رسالة.
(٥) المرجع السابق الصفحة نفسها.
(٦) المرجع السابق الصفحة نفسها.
(٧) أغنى أنه مصدر محذوف الزوائد، أو أنه مصدر لا فعل له.
(٨) شرح الجمل ٢٧٠/٢.

هذه المادة ففي تاج العروس (وحد) عن التهذيب:" ويقال وَحَد الشئ يحِدُ حدة، ومثله في اللسان / وحد، وقد حكى ذلك أبو حيان مرويا عن الاصمعي[1]، ويقول المحقق الرضي[2] ويجوز أن يكون الوحْد والحِدة والوحدة مصدر وَحَد يَحِدُ، يقال وحدا وحدة، كوعد بعد وعْدًا وعدة، وفي الكشاف[3]، يقال وحد يحد وَحْدًا وحِدة نحو وعد يعد وَعْدًا وعِدَة، وفي التذييل[4]، وقد بيّنا بالنقل عن العرب أنه مصدر لفعل ملفوظ به فهو واقع موقع منفرد" وفي المساعد[5]، واختلف عن العرب: أنطق له بفعل أم لا؟ والصواب أنه نطق، حكى الأصمعي: وحد الرجل يحد: انفرد، فوحدٌ وحِدَةٌ على هذا كوَعْدٍ وعِدةٍ، وليس بمحذوف الزوائد.

كما استند ابن عصفور[6] في رد هذا القول إلى أنه لو كان مصدرا لتصرف فكان يكون فاعلا ومفعولا.

أقول : ويمكن الجواب عن ذلك بما ذكر أبو حيان من أنهم يخصون بعض الألفاظ بأحكام لا تكون لغيره.

وفي ضوء ذلك: لا يسع الباحث إلا أن يقول: لو لم يكن في مذهب سيبويه إلا تكلف المزيد من التأويل إلى ثلاث مراحل اسم في موضع المصدر في موضع الحال، مع تكلف وضع الاسم موضع المصدر، ووضع المصدر موضع اسم الفاعل في غير المبالغة لكان دافعا إلى الرغبة عنه وترجيح القول بأنه مصدر في موضع الحال، فذلك كثير وإن كان غير مقيس[7].

المذهب الثاني: أنه منصوب على الظرفية :-

ويرى القائلون به أن (وحده) منصوب على الظرفية، وتوضيح ذلك أنه وإن قام مقام الحال فهو منتصب على الظرفية، كما ينتصب على الظرفية (فوق) في قولنا: رأيت العصفور فوق الشجرة، والحال في الحقيقة هي متعلَّقُهُ، وأيضا كما ينتصب على الظرفية ما قام مقام خبر المبتدأ من الظروف نحو زيد أمامك، ولا يعرب إعراب ما قام مقامه،

---

(١) التذييل والتكميل ١١٥/٥ رسالة.
(٢) شرح الكافية ٥٥/٢.
(٣) الكشاف ٣٦٣/٢.
(٤) التذييل ١١٦/٥ رسالة.
(٥) المساعد على تسهيل الفوائد ٣٤١/٢.
(٦) شرح الجمل ٢٧٠/٢.
(٧) ينظر التصريح ٣٧٤/١.

وبعبارة أخرى فإن (وحده) على هنا المذهب من الحال شبه الجملة.

بين الحال والظرف:

ويحسن هنا أن نشير إلى العلاقة بين الحال والظرف، فسيبويه مثلا يقول [1] هذا باب ما ينتصب من المصادر لأنه حال وقع فيه الأمر فانتصب لأنه موقوع فيه" ويقول أبو علي في ذلك [2]، الحال تشبه الظرف من حيث كانت مفعولا فيها كما أن الظرف كذلك وذلك قولك جاءني زيد راكبا، وخرج عمرو مسرعا، فمعنى هذا:

خرج زيد في حال الإسراع ووقت الإسراع فأشبهت ظرف الزمان"، ويفسر الرضي القول بأن وحده منصوب على الظرفية بقوله[3]:" أي لا مع غيره، فهو في المعني ضد (معا) في قولك: جاؤوا معا، وكما أن في (معا) خلافا هل هو منتصب على الحال، أي مجتمعين، أو على الظرف أي في زمان واحد، فكذا اختلف في (وحده) أهو حال أي منفردا، أم ظرف أي لامع غيره" ومن تعليل الرماني[4] أن صاحب هذا الرأي" رأي (وحده) في هذا الموضع ناقص التمكن كنقصان تمكن (عنده) وهو نصب كما أنه نصب، وتلزمه الإضافة كما تلزمه، وفيه معنى (على حياله) فحمله على جهة الظرف لهذه العلة".

من القائل بذلك؟

أما من البصريين فيونس وقد نص على ذلك سيبويه بقوله[5]، وزعم يونس أن وحده بمنزلة عنده"، ويقول السيرافي[6]

قال يونس مررت به وحده معناه على حياله، في موضع الظرف وإذا كان الظرف صفة أو حالا قدّر فيه مُستَقرًّا صِبَّ للظرف.

ويقول ابن السراج[7]، وجعل يونس نصب (وحده) كأنك قلت مررت برجل على حياله فطرحت (على)، وفي البيان[8] ذكر أبو البركات ثلاثة أوجه في (وحده) ثالثها: أن يكون منصوبا على الظرف وهو قول

---

(١) الكتاب، ٣٧٠/١ هارون.
(٢) متن الإيضاح في المقتصد ٦٧١/١.
(٣) شرح الكافية ٥٥/٢.
(٤) هامش كتاب سيبويه ٣٧٨/١ تعليق رقم (١) هارون.
(٥) كتاب سيبويه ٣٧٧/١.
(٦) شرح الكتاب ١٥٤/٥.
(٧) الأصول ١٦٦/١.
(٨) البيان ٣٢٤/٢.

يونس، وفي التبيان[1] ذكر أبو البقاء هذا القول منسوبا إلى يونس، وكذلك نسبه إلى يونس ابن عصفور في شرح الجمل[2] وأبو حيان في التذييل[3] ونسبه في الارتشاف إلى يونس وهشام في أحد قوليه[4] كما نسبه إليه أيضا ابن عقيل في المساعد[5] ونسبه إلى يونس وهشام السيوطي في الهمع[6].

وقد نسب هذا القول إلى الكوفيين وحدهم الجوهري في الصحاح[7]، وتعقبه ابن بَرّى في التنبيه والإيضاح بقوله: ومن البصريين مَنْ ينصبه على الظرف وهو مذهب يونس وليس ذلك مختصا بالكوفيين كما زعم[8]"، وفي شرح الكافية قال الرضي [9] :" ومذهب الكوفيين أن انتصاب (وحده) على الظرفية"، وقد تقدم أن هذا القول نسب إلى هشام مع يونس في الارتشاف والهمع، وهشام من النحويين الكوفيين [10] ، على أنني لم أظفر بنص من كلامهم يشير إلى هذا القول [11].

حقيقة النصب على هذا المذهب :-

وقد تردد في كلام النحويين أنه نصب على الظرفية، ولا أدل على ذلك من قول سيبويه[12] وزعم يونس أن (وحده) بمنزلة عنده"، كذلك قول الرضي مفسراً معنى الظرفية فيه "أي لا مع غيره"[13]. وهذا لا إشكال فيه.

---

(١) التبيان ١١٦/٢.
(٢)شرح الجمل لابن عصفور ٢٦٩/٢.
(٣) التذييل ١١٥/٥ رسالة.
(٤) الارتشاف ١٥٦٧/٣.
(٥)المساعد ٣٤١/٢.
(٦)الهمع ٢٠/٤.
(٧) الصحاح / وحد.
(٨) التنبيه والإيضاح / وحد / ٢/ ٦٠.
(٩) شرح الكافية ٥٨/٢.
(١٠) هو هشام بن معاوية الضرير أبو عبدالله النحوي الكوفي أحد أعيان أصحاب الكسائي له مقالة في النحو تعزّى إليه، صنف مختصر النحو، الحدود، القياس، (توفي ٢٠٩هـ) (البغية ٣٢٨/٢).
(١١) راجعت أهم مصادر النحو الكوفي كمعاني الفراء ومجالس ثعلب وشرح السبع الطوال للأنباري.
(١٢) كتاب سيبويه ٣٧٨/١.
(١٣) شرح الكافية ٥٨/٢.

لكن الذي يسترعي الانتباه ما مر من تفسير بعضهم (وحده) على هذا المذهب بقولهم (على حياله) وهو تفسير قديم أول ما تجده عند سيبويه وعبارته [1]:" وجعل يونس نصب (وحده) كأنك قلت مررت برجل على حياله فطرحت (على) فمن ثمَّ قال هو مثل (عنده)"ويقول السيرافي[2]: قال يونس مررت به وحده معناه على حياله" ويقول ابن السراج[3] وجعل يونس نصب (وحده) كأنك قلت مررت برجل على حياله فطرحت (على)" كما ذكر هذا التفسير أبو البقاء[4] ويقول أبو حيان[5] فكأن الأصل عنده –أي عند يونس– جاء زيد على وحده، ثم حذف حرف الجر ونصب كما يعمل بالمفعول إذا حذف منه الحرف وحكي من كلام العرب: جلسا على وحديهما، ويقويه ما روى أبو زيد في لغاته[6]: اقتضيت كل درهم وحده أي على حدته وحكي ابن سيده جلس على وحده، وجلسا على وحدهما وعلى وحديهما وحكى جلسوا على وحديهم" وفي شرح الكافية للرضى [7] " وقيل جا، على وحده، أي انفراده، وعلى بمعنى (مع) وفي الهمع [8] والأصل في (جاء زيد وحده): على وحده، حذف الجار ونصب على الظرف.

أقول: والقول بأن الأصل (على وحده) وقد حكى عن العرب، وأن الجار قد حذف ونصب (وحده) على الظرف يذهب بالمسألة إلى واد آخر هو (نزع الخافض) ويختلف بها عما بدأ به سيبويه من أن مذهب يونس أن (وحده) بمنزلة (عنده).

ويقوّى ما أزعمه قول أبي حيان وقد تقدم – كأن الأصل عنده جاء زيد على حياله، ثم حذف حرف الجر ونصب كما يعمل بالمفعول إذا حذف منه الحرف".

ولذلك قال أبوحيان "ورُدَّ مذهب يونس بأن حذف حرف الجر لا ينقاس في مثل هذا".

فهل هذا نصب على الظرفية؟ إلا أن يكون تفسير معنى وإن كان

---

(١) الكتاب ٣٧٨/١ هارون.
(٢) شرح الكتاب ١٥٤/٥.
(٣) الأصول ١٦٦/١.
(٤) التبيان ١١١٦/١.
(٥) التذييل ١١٥/٥ رسالة.
(٦) اللسان / وحد والمساعدة ٣٤٢/٢.
(٧) شرح الكافية ٥٩,١/٢
(٨) همع الهوامع ٢٠/٤.

كلام أبي حيان يأباه، ولقد وجدت نصا للرماني يقول [1] " مذهب يونس في (مررت به وحده) أن ينصبه نصب الظرف" كقولك هو عنده، والمعني: مررت به على حياله "فهو تفسير معنى وليس تحليل لفظ.

هذا المذهب بين الترجيح والرد:

ومما يقوى مذهب يونس قول العرب (زيد وحده)، قال أبو حيان[2] "فلو لم يكن -يعنى وحده- منصوبا على الظرف لما صح أن يقع خبرا عن الجثة" ومن كلام السيوطي [3] والتقدير في (زيد وحده) : زيد موضع التفرد، وهذا المثال مسموع وهو أقوى دليل على ظرفيته حيث جعلوه خبرا لا حالا إذ لا يجوز: زيد جالسا".

هذا مع أن ابن عصفور قد ردّ هذا المذهب بقوله[4] أما يونس فيدل على فساد مذهبه أن ما ليس بزمان ولا مكان لا ينبغي أن يجعل ظرفاً بقياس.

أقول: وهل غاب عن ابن عصفور جعل المصدر منصوبا على الظرفية في قولهم: آتيك طلوع الشمس[5]؟

ثم إن من ذهب إلى ذلك لم يزعم أنه قياسي، وقد مَرَّ بنا ما ذكره الرماني من تعليل لذهاب يونس هذا المذهب.

على أنه نُقِل عن يونس قول آخر في المسألة وهو قول سائر البصريين أعنى أن (وحده) منصوب على الحالية صرح بذلك النحاس[6] ومكي[7]، وممن ذكر القولين عن يونس ابن يعيش وعبارته[8]" وقال يونس :إذا قلت مررت به وحده فهو بمنزلة مُوحَدًا أو منفردا ، وتجعله للممروريه، وليونس فيه قول آخر أن (وحده) معناه (على حياله) و(على حياله) في موضع الظرف ...".

أقول: ونقلهم عن يونس في القول الآخر أن (وحده) منصوب على الحال كما هو رأي جمهور البصريين يقوى هذا المذهب ويجعل

---

(١) حاشية كتاب سيبويه ٣٧٨/١، تعليق رقم (١) هارون.
(٢) التذييل ١١٥/٥ رسالة.
(٣) الهمع ٢٠/٤.
(٤) شرح الجمل ٢٦٩/٢.
(٥) ينظر الهمع ١٧٠/٣.
(٦) إعراب القرآن للنحاس ١٤/٤.
(٧) مشكل إعراب القرآن ٦٣٢/٢.
(٨) شرح المفصل ٦٢/٢.

القول بالنصب على الظرفية مرجوحا، وقد ذكر الرماني مذهب النصب على الظرفية ليونس والنصب على المصدرية ـ يعني المصدر الذي في موضع الحال ـ ونسبه الخليل ثم قال [1]: " وقول الخليل أقوى لأن (وحده) أشبه بالمصدر في معناه، وحمله عليه أولى لكثرة نظيره من المصادر وظهور معنى الاختصاص فيه".

المذهب الثالث: أنه منصوب على المصدرية:

في عبارات بعض النحويين ما يفيد صراحة أن (وحده) منصوب على المفعول المطلق، نجد هذا عند أبي البركات الأنباري في البيان[2] حيث ذكر أن في (وحده) ثلاثة آراء:

الأول: أن يكون منصوبا على المصدر بحذف الزيادة وأصله أوْحد بالذكر إيجادا.

ثم يذكر القول الثاني وهو أنه منصوب على الحال، والثالث على الظرف، لذلك نقول إنه يعنى بالمذهب الأول المفعول المطلق.

وهو يقول بعد ذكر الأوجه الثلاثة: والذي عليه الأكثرون هو الأول وهو أوجه الأوْجُه.

وفي شرح الكافية[3] يتحدث الرضي عما جاء من الأحوال معرفا بأل أو بالإضافة نحو: العراك وجهدك، ووحدك، وعودة على بدئه، ثم يقول: قال أبو علي إن هذه المصادر منصوبة على أنها مفعولات مطلقة للحال المقدرة قبلها أي: أرسلها معتركة العراك ... ومنفردا وحدك أي انفرادك".

ومما عرف عن المبرد[4] وذكره كثير من النحويين[5] أنه يعرب المصدر الواقع موقع الحال مفعولا مطلقا لفعل محذوف، وجملة هذا الفعل هي الحال.

يقول الشيخ عضيمة رحمه الله[6]: وقد جاء في كلامه ـ يعني المبرد ـ عبارتان قد يفهم منهما أنه يعرب المصدر مفعولا مطلقا لفعل

---

(١) هامش الكتاب ٣٧٨/١ تعليق رقم (١).
(٢) البيان ٣٢٤/٢.
(٣) شرح الكافية للرضي ٥٥/٢.
(٤) وكذلك الأخفش (ينظر المساعد ١٣/٢).
(٥) الأشموني ١٧٣/٢، التصريح ٣٧٤/١، والمساعد ١٣/٢، والهمع ١٥/٤.
(٦) حاشية المقتضب ٢٣٥/٣.

محذوف، قال هنا[1] وكذلك جئته مشيا، لأن المعني جئته ماشيا، فالتقدير أمشي مشيا" وقال في الجزء الرابع[2] " جاء زيد مشيا إنما معناه ماشيا لأن تقديره جاء زيد يمشي مشيا" يقول الشيخ عضيمة: فالعبارتان صدرهما يفيد أنه يعرب المصدر حالا بتأويله بوصف، وعجزهما يفيد أن المصدر مفعول مطلق لفعل محذوف.

أقول ولطه مما يدعم القول بأن من مذهب المبرد أن يعرب المصدر أو ما قام مقامه في هذا الاستعمال مفعولا مطلقا قوله[3] "أما قولك مررت بزيد وحده، فتأويله أوحدته بمروري إيحادا، كقولك أفردته بمروري إفردا".

ولو أراد النص على الحال لقال كما قال ابن يعيش [4]" كأنك قلت أوحدته بمروري إيحادا، وإيحاد في معنى موحد أي منفرد، فإذا قلت مررت به وحده، فكأنك قلت مررت به منفرداً، لكن هذا الاستنتاج لا ينسينا أن عنوان الباب الذي تحدث فيه المبرد عن (وحده) هو باب الأسماء الموضوعة في مواضع المصادر إذا أريد بها ذلك...". وهو يشير بقوله (ذلك) -كما أسلفت- إلى الباب الذي سبق هذا الباب وعنوانه "الأسماء التي توضع مواضع المصادر التي تكون حالا" وهذا يتطابق تماما مع مذهب سيبويه.

والشيخ عضيمة يميل إلى القول بأن مذهب المبرد أنه يعرب المصدر حالا على تأويله بالوصف، قال: يشهد لذلك قوله[5]: قتلته صبرا إنما تأويله صابرا، وكذلك جئته مشيا.

لأن المعني: جئته ماشيا" وقوله فيما يأتي [6] "واعلم أن من المصادر مصادر تقع في موضع الحال وتغني غناءه فلا يجوز أن تكون معرفة لأن الحال لا تكون معرفة، وذلك قولك: جئتك مشيا، وقد أدي عن معنى جئتك ماشياً" أقول: ومن خلال ما سبق يظهر أن للمبرد في ذلك قولين: النصب على الحال وهو الأكثر في كلامه، والنصب على المفعول المطلق، وإن كان ما يدل عليه في كلامه قليلا.

وممن يرى ذلك أيضا هشام الضرير في أحد قوليه وقد شرحه أبو

---

(١) يعني في المقتضب ٢٣٤/٣.
(٢) المقتضب ٥٩٩/٤.
(٣) المقتضب ٢٣٩/٣.
(٤) شرح المفصل ٦٣/٢.
(٥) المقتضب ٢٣٤/٣.
(٦) المقتضب ٢٣٥/٣.

حيان [1] بأن:" وحده منصوب بفعل مضمر يخلفه (وحده) والتقدير: وَحَد وَحْدَهُ، كما قيل: زيدٌ إقبالاً، وإدباراً، والمعني يقبل: إقبالا ويدبر إدباراً" فهذا ظاهر في أنه منصوب على المفعول المطلق.

(١) التذييل ١١٨/٥ رسالة.

تعقيبات :-

وفي ضوء ما تقدم من أن مذهب سيبويه أن (وحده) اسم موضوع موضع المصدر الموضوع موضع الحال يبدو غريبا ما نجده عند الجوهري من التصريح بأن (وحده) "منصوب على المصدر عن البصريين على كل حال[1]"وقد ردّ هذا ابن برى بقوله[2]" وذكر -يعنى الجوهري- في فصل (وحد) أن (وحده) في قولك: رأيته وحده، منصوب عند أهل الكوفة على الظرف وعند أهل البصرة على المصدر قال الشيخ: أما أهل البصرة فينصبونه على الحال وهو عندهم اسم واقع موقع المصدر المنتصب على الحال، مثل جاء زيد ركضا، أي راكضا.

كذلك يبدو غريبا قول النحاس[3] في إعراب قوله تعالى: ﴿إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَحْدَهُ﴾ نصب على المصدر عند الخليل وسيبويه وعلى الحال عند يونس " ، وكذلك قول مكى[4] – ولعله ناقل عن النحاس – " قوله (وحده)[5]، هو نصب على المصدر عند الخليل وسيبويه وهو حال عند يونس".

أقول: فذكرهما النصب على المصدر في مقابل النصب على الحال عند يونس يدل على أن المراد بالمصدر المفعول المطلق، وليس المصدر الواقع موقع الحال، وهذا ليس مذهب سيبويه كما ظهر لنا، وليس قول الخليل أيضا، وأما ما ورد في كلام الرماني [6] ترجيحا لقول الخليل أنه مصدر في مقابل قول يونس إنه منصوب على الظرفية، فالمقصود به أنه مصدر واقع موقع الحال لا أنه مفعول مطلق.

كما أسجل هنا العجب مما ذكر أبو البركات وقد تقدم من ترجيح القول بأن (وحده) منصوب على المصدر وأنه هو الذي عليه الأكثرون وأنه أوجه الأوجه، وهو يعني بالنصب على المصدر أنه مفعول مطلق، لأنه قابله بالقول بالنصب على الحال، وسر العجب هنا أن هذا ليس أرجح الأقوال وليس الذي عليه الأكثرون كما تبين لنا.

---

(١) الصحاح / وحد.
(٢) التنبيه والإيضاح / وحد / ٢/ ٦٠.
(٣) إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس ١٤/٤.
(٤) مشكل إعراب القرآن ٦٣٢/٢.
(٥) من الآية ٤٥ من سورة الزمر.
(٦) هامش الكتاب ٣٧٨/١، تعليق رقم (١).

وفي ختام ذكر هذه المذاهب أذكر أمرين:

الأول: أن هذه المذاهب لم تخرج بهذا المركب الإضافي عن باب الحال، إلا أنهم لمّا وجدوه مخالفا لما هو الأصل في الحال لأنه ليس وصفا ولا نكرة، أخذوا يسلكون المسالك في نصبه فمن قائل إنه منصوب على الحال وهو اسم موضوع موضع المصدر الموضوع موضع الحال، ومنهم من قال إنه مصدر موضوع موضع الحال، ومنهم من قال إن نصبه على الظرفية والحال متعلقة، ومنهم قال إن نصبه على المفعول المطلق لفعل محذوف والجملة هي الحال.

الأمر الثاني: في مقام الترجيح بين هذه الآراء فإنني أرجح ما رجح أبو حيان في التذييل من أنه منصوب على الحال وهو مصدر لفعل ملفوظ به، وإنما اخترت ذلك لأنه أقل تكلفا من قول سيبويه إنه اسم وضع موضع المصدر الموضوع موضع الحال، ولا داعي لذلك ما دام قد ثبت له فعل.

كذلك هو أقل تكلفا من قول يونس والكوفيين إنه منصوب على الظرفية، وكما قال ابن عصفور إنه ليس زمانا ولا مكانا، وقد أدي كلام بعضهم في إيضاحه إلى القول بأنه منصوب على نزع الخافض كما سبق.

أما القول بالنصب على المفعول المطلق فإن فيه حذفا وتقديرا يمكن الاستغناء عنهما بالقول إنه مصدر منصوب على الحال خاصة إذا علمنا أن ورود الحال في صورة المصدر يقع كثيرا كما قال ابن مالك:

ومصدر منكر حالا يقع بكثرة كبغتة زيد طلع[1]

أهو حال من الفاعل أم من المفعول؟

وفي ذلك مذاهب:

- المذهب الأول: أنه حال من الفاعل:

وهو قول سيبويه -رحمه الله- حيث يقول[2]: "هذا باب ما جعل من الأسماء مصدرا كالمضاف في الباب الذي يليه، وذلك قولك مررت به وحده ومررت بهم وحدهم ومررت برجل وحده".

---

(١) ينظر التصريح ٣٧٤/١.

(٢) الكتاب ٣٧٣/١.

فهذا المثال الأخير (مررت برجل وحده) يدل على أن (وحده) حال من الفاعل، لعدم صحة كونه من المفعول، لأن المفعول وهو (رجل) نكرة بلا مسوغ لمجئ الحال منها، يقول الأشموني مشيرا إلى ذلك [1]" وصحة (مررت برجل وحده) -وبه مثل سيبويه- تدل على أنه حال من الفاعل".

وفي كتاب سيبويه نجد أيضا فيما يحكيه عن الخليل[2]:"إذا قال وحده، فإنما يريد: مررت به فقط لم أجاوزه".

وقد نسب هذا القول إلى سيبويه في شرح الجمل[3] والتذييل والتكميل[4]، والمساعد[5] والدر المصون[6] والأشموني[7] كما نسب في الارتشاف[8] إلى الخليل وسيبويه.

ونجد عند النحويين تفسيراً للمثال (مررت بزيد وحده) على أن (وحده، حال من الفاعل ، فيقول السيرافي[9] أن تجعل قصدك إليه دون غيره فتقول مررت به وحده، أي لم أعتمد غيره في مروري، ويقول الجوهري[10] كأنك قلت أوحدته برؤيتي إيحادا، أي لم أر غيره، ثم وضعت (وحده) هذا الموضع، ويذكر الدماميني[11] قول صاحب الصحاح[12] كأنك قلت: أوحدته برؤيتي إيحاداً، أي لم أر غيره، ثم وضعت (وحده) هذا الموضع" ويذكر مذهب المبرد فيقول[13]: وقال أبو العباس يحتمل وجها آخر وهو أن يكون الرجل في نفسه متفردا، كأنك قلت: رأيت رجلا منفردا انفرادا، ثم يقول[14]: أي الدماميني[15]-: "قلت:

---

(١) الأشموني بأعلى حاشية الصبان ١٧٢/٢.
(٢) كتاب سيبويه ٣٧٤/١ هارون.
(٣) ٢٧٢/٢.
(٤) ١١٦/٥.
(٥) ٣٤١/٢.
(٦) ٣٦٣/٧.
(٧) ١٧٢/٢.
(٨) ١٥٦٦/٣.
(٩)شرح الكتاب ١٥٤/٥.
(١٠)الصحاح / وحد/ ٤٧٧/٢.
(١١) تعليق الفرائد ١٧٢/٦.
(١٢) الصحاح/ وجد/ ٤٧٧/٢.
(١٣) تعليق الفرائد ١٧٢/٦.
(١٤) السابق ١٧٣/٦.
(١٥) هو محمد بن أبي بكر بن عمر بن أبي بكر بن محمد القرشي المخزومي الأسكندراني المالكي النحوي الأديب فاق في النحو والنظم والنثر وتصدر بالجامع

فهو على الأول حال من الفاعل والأصل رأيت زيدا موحدا له برؤيتي إياه، وهو على الثاني حال من المفعول، ويقول أبو حيان[1]: فإذا قلت ضربت زيدا وحده أو مررت بزد وحده فكأنه قال مفرداً له بالضرب أو مفردا له بالمرور، ويقول الصبان[2] أي حالة كوني موحده أي مفرده بالرؤية، فهو اسم مصدر (أوحد) مؤول باسم الفاعل، أو حالة كوني متوحده أي متوحدا به أي متفردا برؤيته فهو مصدر وحد يحد وحدًا بمعنى انفرد.

أقول: وكون (وحده) حالاً من الفاعل مذهب الزجاج أيضا يقول ابن يعيش[3] وكان الزجاج يذهب إلى أن (وحده) مصدر وهو للفاعل دون المفعول"، ومذهب الرماني إذ يقول[4]:" وتقول مررت به وحده فينتصب على معني أفردته بمروري وحده واختصصته بمروري وحده".

فهؤلاء متفقون مع سيبويه، وقد وجدت عند السيرافي نصا يقول فيه[5]، أما مذهب سيبويه فالذي قال المبرد إنه يحتمل أن يكون الفاعل أو المفعول" كما وجدت ابن يعيش يقول [6] "ويحتمل عند سيبويه أن يكون للفاعل أو للمفعول".

أقول وظاهر أن هذا يختلف مع ما سبق تقريره من مذهب سيبويه.

المذهب الثاني: أنه حال من المفعول:-

وهو مذهب يونس، إذ يقول السيرافي[7]:"ومعنى ذلك أن يونس يجعل وحده إذا قلت مررت به وحده بمنزلة متوحدا ومنفردا ويجعل الممرور به[8]" كما ذكر ذلك ابن يعيش وعبارته [9] : وقال يونس: إذا قلت مررت به وحده فهو بمنزلة (موحَدًا) أو (منفردا) وتجعله لِلمَمْرُور

الأزهر لإقراء النحويين ومن مصنفاته تحفة الغريب في حاشية مغني اللبيب وشرح البخاري وشرح التسهيل (تعليق الفرائد) وغيرها توفي بالهند سنة ٨٣٧هـ.

(١) التذييل ١١٦/٥ رسالة.

(٢) حاشية على الأشموني ١٧٢/٢.

(٣) شرح المفصل ٦٣/٢.

(٤) هامش الكتاب ٣٧٣/١ هارون.

(٥) شرح الكتاب ١٥٢/٢.

(٦) شرح المفصل ٦٣/٢.

(٧) شرح الكتاب ١٥٤/٥.

(٨) كذا، والصواب ويجعله للممرور به.

(٩) شرح المفصل ٦٣/٢.

به، وأيضا هو قول أبي بكر بن طلحة [1] ففي الإرتشاف [2] وذهب أبو بكر ابن طلحة إلى أنه حال من المفعول ليس إلا، لأنهم إذا أرادوا الفاعل قالوا مررت به وحده، كمال قال:

والذئب أخشاه إن مررت به وحدى وأخشى الريح والمطرا[3]،

وفي الاشموني[4]، وقال ابن طلحة يتعين كونه حال من المفعول لأنه إذا أراد الفاعل يقول رأيت زيدا وحدى".

ويعلق العلامة الصبان على ذلك بقوله أي ليطابق ما قبله في التكلم" وهو يقول بعد ذلك:" ويدفع بعدم تعين ذلك لصحة ضمير الغيبة الراجع إلى المفعول في الحالية من الفاعل أيضا".

أقول ومثال ما ذكر: ضرب زيد عمرا موثقه، فإن (موثق) اسم فاعل منصوب على الحالية من فاعل (ضرب) وهو مضاف إلى ضمير المفعول.

وسر الخلاف الظاهر بين ما ذكر عن ابن طلحة، وما دفع به الصبان هو النظر إلى الفعل الذي يرجع إليه (وحْد)، فإن كان قاصرا لم يستقم أن يضاف إلى المفعول، ولذلك تقول: مررت به وحدي، إن كانت الحال من الفاعل، أي: حال توحدي وانفرادي، ولا يصح أن نقول (وحده)، وإن كانت الحال من المفعول قلنا: مررت به وحده، أي حال توحده وانفراده، فلفظ (وحده) مضاف في الصورتين إلى فاعله، هذا ما بنى عليه ابن طلحة قوله:

أما ما دفع به الصبان فهو مبنى على أن فعله (أوحد) المتعدى ويكون (وحد) اسم للمصدر (إيحاد)، فإن كانت الحال من الفاعل قلنا مررتبه وحده، أي حال إيحادى إياه، أي حال كوني موحده، فكلمة (موحده) اسم فاعل، وهوحال من الفاعل وقد أضيف إلى المفعول لأن فعله متعد (أوحدته) بمعنى أفردته.

وإذا كانت الحال من المفعول قلنا مررت به وحده، أي حال إيحاده

---

(١) هو محمد بن طلحة بن محمد بن عبدالملك الأموي الإشبيلي أبو بكر، كان إماما في صناعة العربية، تأدب بأبي إسحاق بن ملكون وغيره وتدرس العربية والآداب بإشبيلية أكثر من خمسين سنة ت٦١٨، بإشبيلية (البغية ١/١٢١-١٢٢)

(٢) الإرتشاف ٣/١٥٦٦.

(٣) البيت في نوادر أبي زيد ص١٥٩، وهو البيت السادس من أبيات: ذكرها أبو زيد للربيع بن ضبع الفزاري عدتها ثمانية،وهو من شواهد جمل (الزجاجي ص٤٠. منسوبا إلى الربيع أيضا، وفي التصريح ٢/٣٦، وينظر : معجم شواهد العربية ١/ ١٤٦.

(٤) حاشية الصبان على الأشموني ٢/١٧٢.

بالمرور أي إفراده بالمرور، من إضافة المصدر إلى مفعوله، وإذا حوّلنا المصدر إلى اسم المفعول قلنا: مررت به موحَدًا فيكون نائب الفاعل ضميرا مستترا وهو بمعني (مفرَدًا).

وبهذا يظهر أن الاختلاف بين الرأيين يرجع إلى اختلاف الجهة أعني الفعل الذي يرجع إليه (وحْد).

ويوضح ذلك أبو حيان بقوله[1] : " وإذا كان -يعني الفعل- متعديا بنفسه أو بحرف جر فمذهب سيبويه أنه حال من الفاعل فإذا قلت ضربت زيدًا وحده، أو مررت بزيد وحده، فكأنه قال. مفردًا له بالضرب أو مفردًا له بالمرور، ومذهب المبرد أنه يجوز ذلك، وأن يكون حالا من المفعول فمعناه: ضربت زيدا في حال أنه مُفرَد بالضرب".

إلى أن يقول: وما ذهب إليه سيبويه والمبرد مبنى على أنه اسم وضع موضع المصدر المتعدي الذي هو (إيحاد) الموضوع موضع الحال الذي هو موحدًا وموحَدًا [2] .

ثم يقول أبو حيان دافعا ذلك: وقد بيَّنا بالنقل عن العرب أنه مصدر لفعل ملفوظ به فهو واقع موقع (منفرد) فيكون إذ ذاك المصدر الذي هو (وحْد) مضافا إلى الضمير الذي هو فاعل في المعني لأنه من فعل قاصر، وعلى قول سيبويه والمبرد يكون مضافا إلى الضمير الذي هو مفعول وهو مخالف للسماع، وإذا تقرر هذا فلا يجوز إذا أردت الحال من الفاعل إلا أن تقول ضربت زيداً وحدى، وإذا أردت الحال من المفعول قلت ضربت زيدا وحده.

أقول : وهو في المثال الأخير مضاف إلى فاعله أيضا أي حال توحده، فيُفسَّر بمصدر فعل قاصر.

وبذلك يتفق أبو حيان في الرأي مع أبي بكر بن طلحة ، معللا لذلك بأن المنقول عن العرب أنه مصدر لفعل ملفوظ به قاصر غير متعدٍّ.

والواقع أن المصدر (إيحاد) وفعله (أوحد) قد وردا في كلام كثيرين[3]، فهل هو منهم تمثيل لم يَرِدْ به سماع كما يفهم من كلام أبي حيان؟ وإذا كان الأمر كذلك صح دفعه وأن القول ما ذهب إليه ابن طلحة، أم أنهم حين مثلوا به كان ذلك ناشئا عن سماع. وعليه لا يمتنع المذهب الآخر.

---

(١) التذييل ١١٦/٥ رسالة.

(٢) الأول اسم فاعل فاعل، والثاني اسم مفعول.

(٣) المبرد في المقتضب ٢٣٩/٣، والجوهري في الصحاح / وحد وابن يعيش ٦٣/٢.

مذهب المبرد: يقول المبرد [1] أما قولك مررت بزيد وحده فتأويله أوحدته بمروري إيحادا كقولك أفردته بمروري إفرادا وقولك (وحده) ي معني المصدر.

وهذا التأويل الذي ذكره المبرد يدل على أنه يرى أن (وحده) حال من الفاعل، وقد مر ذكر ما فُسِّر به المعني على هذا الوجه عند أكثر من نحوي.

لكنني وجدت أكثر من نحوى ينسب إلى المبرد القول بأنه يجوز أن يكون من الفاعل وأن يكون من المفعول، فالسيرافي مثلا يقول[2]: فالذي قال المبرد أنه يحتمل أن يكون من الفاعل أوالمفعول ونجد ذلك عند الجوهري في الصحاح[3] ، وابن عصفور في شرح الجمل[4] وأبي حيان في التذييل[5] وابن عقيل في المساعد[6] والسمين في الدر المصون[7].

على أنني وجدت أبا حيان في الإرتشاف[8] يذكر أن مذهب المبرد أنه حال من المفعول أي ضربته في حال أنه متفرد بالضرب.

وظاهر أن هذا لا يتطابق مع ما ذكره أبو حيان نفسه في التذييل عن المبرد، كما أنه لا يتطابق مع ما نسبه إليه جماعة من النحويين سبق ذكرهم من أن مذهبه جوازاً أن يكون (وحده) حالا من المفعول أو من الفاعل، هذا فضلا عن عدم اتفاقه مع كلام المبرد نفسه في المقتضب وقد تقدم ذكره، اللهم إلا أن يكون للمبرد نصّ آخر يجيز فيه الوجهين

الترجيح:

هذا وقد رجح ابن عصفور مذهب سيبويه بقوله [9] ومذهب سيبويه أولى لأن وضع المصادر موضع اسم الفاعل أكثر من وضعها موضع اسم المفعول.

---

(١) المقتضب ٢/٢٣٩.
(٢) شرح الكتاب ٥/١٥٤.
(٣) الصحاح / وحد / ٢/ ٤٧٧.
(٤) شرح الجمل ٢/٢٧٢.
(٥) التذييل ٥/١١٦ رسالة.
(٦) المساعد ٢/٣٤١.
(٧) الدر المصون ٧/٣٦٣.
(٨) الارتشاف ٣/١٥٦٦.
(٩) شرح الجمل ٢/٢٧٢.

وينكر أبو حيان ذلك الترجيح فيقول[1] ومذهب سيبويه أحسن لأن وضع المصادر موضع اسم الفاعل أكثر من وضعها موضع المفعول، وذكره ابن عقيل أيضا[2]، كما رجحه الأشموني بقوله: وصحه مررت برجل وحده -وبه مثل سيبويه- تدل على أنه حال من الفاعل، -أيضا فهو مصدر أو نائب المصدر، والمصادر في الغالب إنما تجئ أحوالا من الفاعل.

صور استعمال (وحد) :-

سبق أن ذكرت في بداية الحديث عن (وحد) أنه لم يرد في القرآن الكريم إلا في صورة واحدة هي (وحده)، جاء بها في ستة المواضع التي ورد بها في الكتاب العزيز، ولو وصفناه في هذه الصورة لقلنا إنه منصوب مفرد مذكر مضاف إلى ضمير الغائب المفرد، وكأن ابن مالك رحمه الله قد نظر إلى هذا الاستعمال حين ذكر خصائص (وحد) في التسهيل إذ قال [3] ووحد لازم النصب والإفراد والتذكير وإيلاء ضمير".

وهو يقول بعد ذلك:" وقد يُجَر بعلى وبإضافة نسيج وجُحَيْش وعُئَيْر[4]، وربما ثُنِّي مضافا إلى مثنى" أقول: وظاهر أن ابن مالك بدأ بذكر الخصائص الغالبة في استعمال (وحْد) وهي التي ورد بها في القرآن الكريم ، ثم إنه ذكر بعد ذلك القليل والنادر من وجوه الاستعمال:

وقد نقد أبو حيان قول ابن مالك " وحد لازم النصب والإفراد..."، يقوله: [5] وقول المصنف "لازم النصب" ليس بجيد لأنه قد ذكر بعده أنه يجر بعلى وبإضافة فالعبارة الجيدة أن يقول: والغالب نصبه:

وجه آخر من الاستعمال:

على أن (وحده) قد وقع في كلام العرب في موقع (خبر المبتدأ). وذلك قولهم (زيد وحده)[6]، وقد خرج هشام الضرير ذلك على وجهين:

- أحدهما أن يجرى مجرى (عنده) ويكون التقدير : زيد موضع

---

(١) التذييل والتكميل ١١٦/٥ رسالة.

(٢) المساعد ٣٤١/٢.

(٣) متن التسهيل في شرح التسهيل لابن مالك ٢٣٩/٣.

(٤) نسيج وحده إذا قصد قلة نظيره في الخير وجحيش وحده وعبير وحده إذا قصد قلة نظيره في الشر (شرح التسهيل لابن مالك ٢٣٩/٣).

(٥) التذييل والتكميل ١١٨/٥ .

(٦) همع الهوامع ٢٠/٤، والتذييل ١١٥/٢.

التفرد، وهذا محكى عن يونس أيضا، قال أبو حيان [1] ، ويجوز على هذا التخريج أن يتقدم فتقول:وحده زيد كما تقول:عندك زيد

- والوجه الثاني أن ينتصب (وحده) بفعل مضمر يخلفه (وحده) والتقدير: وَحَدَ وَحْدَهُ، كما قيل: زيد إقبالا وإدباراً، المعني يقبل إقبالا ويدبر إدباراً أقول: ومعنى هذا أنه منصوب على المفعول المطلق.
- ثم إن ابن مالك يذكر في المتن [2] أنه لازم الإفراد والتذكير ويقول في الشرح [3] وهو في الأصل مصدر فلذلك لم يؤنث ولم يُثنَّ ولم يجمع، فيقال: جئت وحدك وجئت وحدك وجئتما وحدكما وجئتم وحدكم وجئتن وحدكن وجئنا وحدنا".
- وقال الزبيدي[4]: "وحكى أبو زيد: قلنا هذا الأمر وحدينا، وقالتاه وحدَيْهما" أي بالجمع مرة والتثنية مرة أخرى.

كما نقل ابن مالك [5] عن ابن سيده أنه يقال: جلس على وحده وجلسا على وحدهما وعلى وحديهما وقلنا ذلك وحدينا.

---

(١) التذييل ١١٨/٥ رسالة.
(٢) شرح التسهيل ٢٣٩/٣.
(٣) السابق والصفحة نفسها.
(٤) تاج العروس / وحد.
(٥) شرح التسهيل لابن مالك ٢٣٩/٣.

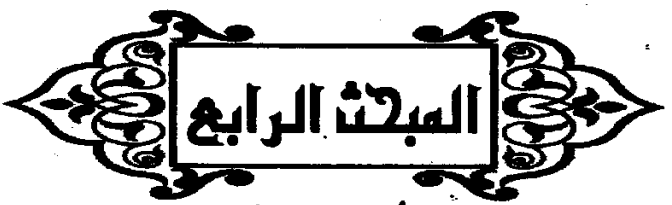

جاء في الصحاح[1]: "والواحد أول العدد"، وقال الراغب في المفردات[2]" الوحدة الانفراد، والواحد في الحقيقة الشئ الذي لاجزء ألبته" ثم ذكر أن (الواحد) لفظ مشترك على ستة أوجه [3] ذكر منها خمسة، ثم قال:

"وإذا وصف الله تعالى بالواحد فمعناه هو الذي لا يصح عليه التجزيء ولا التكثر".

ويقول الرضي[4]:" والواحد اسم فاعل من : وَحَد يَحِدُ وَحْدًا وحدةً، أي: انفرد ، فالواحد بمعنى المنفرد، أي العدد المنفرد، ويستعمل في المعدود كسائر ألفاظ العدد فيقال رجل واحد وقوم واحدون". والجزء الأخير من عبارة الرضي يحتاج إلى وقفة، ذلك لأن لفظ (واحد) ومثله لفظ (اثنين) يختلفان في استعمالهما عن بقية ألفاظ العدد، من جهتين[5]: الأولى أنهما يطابقان المعدود تذكيرا وتأنيثا، والثانية[6]: أنهما لا يجمع بينهما وبين المعدود لا على طريق الإضافة ولا على طريق الوصفية ما لم يقصد بالوصف بيان أن المراد باسم الجنس المعدود لا الجنسية، والرضى نفسه يذكر ذلك في شرحه تبعا لابن الحاجب [7] .

ويقول ابن الخباز[8] أما الواحد فإنهم يستعملونه على وجهين اسما وصفة، فالاسم كقولك في العدد واحد اثنان ثلاثة، والصفة كقوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ ﴾ ولا يثنونه استغناء باثنين، وقد جمعوه قال الكميت:

فَرَدَّ قَوَاصِيَ الأحياء منهم وَقَدْ رَجَعُوا كَحَيٍّ وَاحِدِينا

---

(١) الصحاح (وحد) ٤٧٨/٢.
(٢) المفردات (وحد) ص٥١٤.
(٣) ونقل عنه ذلك الفيروزآبادي في بصائر ذوي التمييز ١٧٠/٥ – ١٧١.
(٤) شرح الكافية ٣٥٨/٣ – ٣٥٩.
(٥) ينظر التصريح ٢٦٩/٢.
(٦) ينظر حاشية الشيخ يس على التصريح ٢٦٩/٢.
(٧) ينظر شرح الكافية ٣٥٨/٣، طبعة د. إميل يعقوب.
(٨) توجيه اللمع ص٤٣٥.

وتقول في مؤنثه (واحدة)، وفي التنزيل: ﴿مَّا خَلْقُكُمْ وَلَا بَعْثُكُمْ إِلَّا كَنَفْسٍ وَاحِدَةٍ﴾[1].

القول: وما جاء في القرآن من لفظ (واحد) هو وصف للمعدود ويتضح ذلك فيا يلي:

مواضع وروده في القرآن الكريم:-

ورد لفظ (واحد) في القرآن الكريم في ثلاثين موضعا [2]، تنقسم بحسب الإعراب ثلاثة أقسام:

الأول: المواضع التي ورد فيها مرفوعا، وهي في سبعة عشر موضعا، منها:

أ- موضعان ورد فيهما لفظ (واحد) مرفوعا خبرا للمبتدأ[3] :

١- وهو في أول هذين الموضعين معرف بأل وذلك في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ﴾ من الآية ١٦ من سورة الرعد.

- وفي الثاني نكرة وذلك في قوله تعالى: ﴿وَإِلَٰهُنَا وَإِلَٰهُكُمْ وَاحِدٌ﴾ من الآية ٤٦ من سورة العنكبوت.

- وموضع جاء فيه لفظ (واحد) خبرا لإن[4] وذلك في قوله تعالى ﴿إِنَّ إِلَٰهَكُمْ لَوَاحِدٌ﴾ من الآية ٤ من سورة الصافات .

- ثم ورد في أربعة عشر موضعا صفة لموصوف ويمكن تقسيم هذه المواضع إلى نمطين:

الأول: حيث جاء لفظ (واحد) نكرة صفة لنكرة هي على التحديد لفظ (إله)، وإذا نظرنا في موقع هذا الموصوف من الإعراب وجدناه قد وقع خبرا عن مبتدأ هو لفظ (إله) في ستة مواضع هي:

١- قوله تعالى : ﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ﴾ ١٦٣/ البقرة.

---

(١) من الآية ٢٨ من سورة لقمان.

(٢) المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم (و – ح – د) ص٩١٣).

(٣) والخبر وصف في المعنى .

(٤) والخبر وصف في المعنى.

٢- وقوله تعالى: ﴿إِلَـٰهُكُمْ إِلَـٰهٌ وَاحِدٌ﴾ ٢٢/ النحل.

٣- وقوله تعالى : ﴿أَنَّمَا إِلَـٰهُكُمْ إِلَـٰهٌ وَاحِدٌ﴾ ١١٠ / الكهف.

٤- وقوله تعالى : ﴿أَنَّمَا إِلَـٰهُكُمْ إِلَـٰهٌ وَاحِدٌ﴾ ١٠٨/ الأنبياء.

٥- وقوله تعالى: ﴿فَإِلَـٰهُكُمْ إِلَـٰهٌ وَاحِدٌ﴾ ٣٤/ الحج.

٦- وقوله تعالى : ﴿إِنَّمَا إِلَـٰهُكُمْ إِلَـٰهٌ وَاحِدٌ﴾ ٦/ فصلت.

وبالنظر في هذه المواضع نجد أن لفظ (واحد) على الرغم من كونه واقعا فيها صفة لموصوف إلا أن هذه الصفة هي موضع الفائدة في الجملة، ذلك لأنها صفة للخبر (إله) والخبر في هذه المواضع لا يحمل معنى زائدا عن المبتدأ وهو (إله) وهذا يعني أن الخبر موطئ للفائدة التي محلها الصفة وليس هو موضع الفائدة، وهو بذلك نظير الحال الموطئة يقول أبو البقاء[١] في إعراب قوله تعالى:﴿وَإِلَـٰهُكُمْ إِلَـٰهٌ وَاحِدٌ﴾[٢]: " إله خبر المبتدأ، وواحد صفة له، والغرض هنا هو الصفة، إذ لو قال وإلهكم واحد، لكان هو المقصود إلا أن في ذكره زيادة توكيد، وهذا يشبه الحال الموطئة كقولك مررت بزيد رجلا صالحا، وكقولك في الخبر: زيد شخص صالح".

وهناك موضع سابع جاء فيه الموصوف بواحد لفظ (إله) لكن النحويين لم يتفقوا على إعرابه، وأعنى بذلك قوله تعالى:﴿وَمَا مِنْ إِلَـٰهٍ إِلَّا إِلَـٰهٌ وَاحِدٌ﴾[٣]، قال أبو البركات الأنباري[٤] (إله) مرفوع على البدل من موضع (من إله) وموضعه الرفع لأن (من) زائدة للتوكيد، وقد نقل السمعين[٥] قول الزمخشري في هذا الموضع[٦]" والمعني: وما من إله قط في الوجود إلا إله متصف بالوحدانية" ثم قال –أي السمين– فقد تحصل من هذا أن (من إله) مبتدأ وخبره محذوف و(إلا إله) بدل على المحل.

---

(١) التبيان ١٣٢/١، وينظر الدر المصون ١٩٧/١.

(٢) من الآية ١٦٣ البقرة.

(٣) من الآية ٧٣ المائدة.

(٤) البيان ٣٠٢/١، وينظر التبيان ٤٥٣/١.

(٥) الدر المصون ٣٧٥/٤.

(٦) الكشاف ٦٣٤/١.

وقد ذهب الفراء إلى تعيُّن هذا الوجه إذ وجدته يقول[1]: "وقوله ﴿وَمَا مِنْ إِلَـهٍ إِلاَّ إِلَـهٌ وَاحِدٌ﴾ لا يكون قوله (إله واحد) إلا رفعا، لأن المعني ليس إله إلا إله واحد، فرددت ما بعد (إلا) إلى المعني ألا ترى أن (من) إذا فُقِدَتْ من أول الكلام رفعت".

لكن الفراء يعود فيقول بعد ذلك "فرأيت الكسائي قد أجاز خفضه وهو بعد (إلا) وأنزل (إلا) مع الجحود بمنزلة غير، وليس ذلك بشئ".

فالفراء يرفض قول الكسائي بجواز الجر، ويعلل رده بقوله "لأنه أنزله بمنزلة قول الشاعر:

ابنى لُبَيْنِيَ لستُمُ بيد إلا يدٍ ليست لها عضد[2]

وهذا جائز لأن الباء قد تكون واقعة في الجحد كالمعرفة والنكرة فيقول ما أنت بقائم، والقائم نكرة، وما أنت بأخينا، والأخ معرفة، ولا يجوز أن تقول ما قام من أخيك كما تقول ما قام من رجل".

ومعنى كلام الفراء أن زيادة الباء تختلف عن زيادة (من)، لأن (من) الزائدة لا يكون مجرورها إلا نكرة، ولأن (من) لا تزاد في الإيجاب، ومن ثم يمتنع اتباع ما بعد (إلا) مجرور(من) لأن ما بعد (إلا) موجب، وفي ذلك يقول مكي [3] وأجاز الكسائي الخفض على البدل [4]، من لفظ (غله) وهو بعيد لأن (من) لا تزاد في الواجب.

ولعل أبا البقاء تابع الكسائي فيما ذهب إليه إذ قال [5] : ولو قرئ بالجرّ بدلاً من لفظ (إله) لكان جائزا في العربية".

وقد ردّ عليه السمين بالرد الذي سبق، ثم قال وإنما يجوز ذلك على مذهب الكوفيين والأخفش.

أقول إنه ينبغي استثناء الفراء من الكوفيين في ضوء ما سبق كلامه.

---

(١) معاني القرآن للفراء ٣١٧/١ ـ ٣١٨.

(٢) البيت نسبه محقق الكتاب إلى أوس بن حجر وذكر أنه في ديوانه ص٢١ وهو من شواهد سيبويه ٣١٧/٢، برواية (يا ابنَىْ لبينى) و(إلا يدا) وفي معاني القرآن للفراء ٣١٧/١، ١٠١/٢، وما هنا روايته، ومن شواهد إعراب القرآن للنحاس ٥/٤ كرواية الفراء وهو ف يجميعها غير منسوب، كما أنه من شواهد ابن يعيش ٩٠/٢ وقد نسبه إلى طرفة، قال محقق الكتاب ٣١٦/٢، وليس في ديوانه.

(٣) مشكلة إعراب القرآن ٢٣٥/١.

(٤) نقل السمعين ذلك بلفظ (واختار الكسائي الخفض) الدر ٣٧٥/٤.

(٥) التبيان ٤٥٣/١.

على أن هناك وجهاً ثالثا ذكره مكي فقال [1]: ويجوز في الكلام النصب (إلا إلها واحداً) على الاستثناء.

أقول وهذا هو الوجه المرجوح في إعراب المستثنى بإلا إذا كان الاستثناء تاما منفيا [2].

ويجيز السمين وجها رابعا فيقول[3]: "ولو ذهب ذاهب إلى أن قوله (إلا إله) خبر المبتدأ وتكون المسألة من الاستثناء المفرغ لما ظهر له منع، لكني لم أرهم قالوه".

على أنني لم أحد من ذكر القراءة بالجر ولا بالنصب، لا سبعية ولا شاذة[4].

ثم هناك أربعة مواضع جاء فيها لفظ (إله) الموصوف بواحد خبرا لا عن لفظ (إله) وإنما عن لفظ آخر وذلك فيما يلي:

١- قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾ من الآية ١٧١/النساء.

٢- وقوله تعالى :﴿إِنَّمَا هُوَ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾ من الآية ١٩/الأنعام.

٣- وقوله تعالى:﴿وَلِيَعْلَمُوا أَنَّمَا هُوَ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾ من الآية٥٢ /إبراهيم.

٤- وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا هُوَ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾ من الآية ٥٩/ النحل ونلاحظ أن الجملة في المواضع الأربعة قد اقترنت بـ (إنما)

- فأما المواضع الأول "إنما الله إله واحد"[5] فيتعين أن تكون فيه (ما) كافة لـ(إن) ولفظ الجلالة مبتدأ و(إله) خبره، وواحد صفة، ولا يصح أن تكون (ما) موصولة لأنه لا صلة لها في الكلام لو قيل في غير القرآن الكريم "إن الذي -الله- إله واحد"، وذلك لخلو الصلة من العائد، أما في المواضع الباقية فيصح أن تكون (ما) كافة وهو أظهر الوجهين كما ذكر السمين[6]، والضمير (هو) مبتدأ ولفظ (إله) خبر، وواحد صفة.

---

(١) مشكلة إعراب القرآن ٢٣٥/١.

(٢) ينظر التصريح ٣٥٠/١، وقد وصف ابن هشام هذا الوجه بأنه عربي جيد، وقال الشيخ يس لكنه خلاف المنتخب الراجح.

(٣) الدر المصون ٣٧٥/٤.

(٤) ينظر مختصر شواذ القراءات ص٣٤، والإتحاف ص٢٠٢، وغيرهما.

(٥) من الآية ١٧١ / النساء.

(٦) الدر المصون ٥٦٩/٤.

ويصح أن تكون (ما) موصولة اسم (إن) وصلتها جملة (هو إله) وفيها العائد، وخبر (إن) هو (واحد) وقد ذكر أبو البقاء الوجهين في إعراب آية الأنعام ﴿إنما هو إله واحد﴾[1]، وقال عن الوجه الثاني إنه أليق بما قبله[2]، وأما السمين فقد قال – وقد ذكر الوجهين – إن الثاني ضعيف وأتبع ذلك بقوله: ويدل على صحة الوجه الأولى تعينه في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾[3].

ومما يلاحظ على عبارة السمين أنه يستدل على (صحة الوجه الأول) وهذا يعني أن الوجه الثاني غير صحيح، فكان المناسب أن يقول (قوة الوجه الأول) أو (رجحانه)، هذه واحدة، أما الثانية فهي أن تعين الوجه الأول في آية النساء لا يدل على أن الوجه الثاني غير صحيح في آية الأنعام لأن الآيتين مختلفتان كما هو واضح.

هذه هي المواضع التي تمثل النمط الأول من ورود (واحد) صفة لموصوف، وهي المواضع التي ورد فيها نكرة.

النمط الثاني:

حيث جاء لفظ (واحد) معرفا بأل صفة لأعرف المعارف أعني لفظ الجلالة، وذلك في ثلاثة مواضع:

١- قوله تعالى: ﴿أَمِ اللَّهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ﴾ من الآية ٣٩ / يوسف.

٢- وقوله تعالى: ﴿وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ﴾ من الآية ٦٥ /ص.

٣- وقوله تعالى: ﴿سُبْحَانَهُ هُوَ اللَّهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ﴾ من الآية ٤ /الزمر.

وفي الآية الأولى (أم) متصلة[4] وبدايتها ﴿يَا صَاحِبَيِ السِّجْنِ أَأَرْبَابٌ مُتَفَرِّقُونَ خَيْرٌ أَمِ اللَّهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ﴾ ولفظ الجلالة معطوف على (أرباب).

-وفي الآية الثانية: الواو حرف عطف و(ما) نافية، (من) حرف

---

(١) من الآية ١٩/ الأنعام.
(٢) التبيان ٤٨٦/١.
(٣) من الآية ١٧١ / النساء.
(٤) التبيان ٧٣٣/٢.

جر زائد، (إله) مجرور لفظ مرفوع تقديرا بالابتداء، و(إلا) أداة حصر، ولفظ الجلالة خبر، والواحد القهار صفتان.

وفي الآية الثالثة: (هو) مبتدأ ، ولفظ الجلالة خبره، والواحد القهار نعتان للفظ الجلالة.

القسم الثاني: وهو ما ورد فيه لفظ (واحد) منصوباً :-

وقد ورد لفظ (واحد) منصوبا في خمسة مواضع من القرآن الكريم:

١- قوله تعالى:﴿قالوا نعبد إلهك قَالُواْ نَعْبُدُ إِلَـٰهَكَ وَإِلَـٰهَ آبَائِكَ إِبْـرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَقَ إِلَـٰهًا وَاحِدًا﴾ من الآية ١٣٣ /البقرة.

٢- وقوله تعالى:﴿وَمَا أُمِرُواْ إِلاَّ لِيَعْبُدُواْ إِلَـٰهًا وَاحِدًا﴾ من الآية ٣١ /التوبة.

٣- وقوله تعالى حكاية عن الكافرين:﴿لاَّ تَدْعُوا الْيَوْمَ ثُبُورًا وَاحِدًا﴾ من الآية ١٤/الفرقان .

٤- وقوله تعالى حكاية عن الكافرين أيضا: ﴿أَجَعَلَ الآلِهَةَ إِلَـٰهًا وَاحِدًا﴾ من الآية الخامسة / ص.

٥- وقوله تعالى حكاية عن الكافرين أيضا: ﴿أَبَشَرًا مِّنَّا وَاحِدًا نَّتَّبِعُهُ﴾ من الآية الرابعة / القمر.

وظاهر أن (واحدا) في هذه المواضع جميعها قد جاء صفة لموصوف منصوب ، كما يلاحظ أن الوصف والموصوف كليهما نكرة:

فأما الآية الأولى: فقد أعرب أبو البقاء[1]: (إلها) بدل من (إله) الأول يعني في قوله (إلهك)، قال: ويجوز أن يكون حالا موطئة كقولك: رأيت زيدا رجلا صالحا، وذكر الوجهين أبو البركات[2] بدأ مما بدأ به أبو البقاء ، أعني أن يكون بدلا.

---

(١) التبيان ١١٩/١.

(٢) البيان ١٢٤/١.

ويقول الزمخشري[1] (إلها واحد) بدل من (إله آبائك).

كقوله تعالى: ﴿ بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ ﴾.

وهو يشير بذلك إلى جواز إبدال النكرة من المعرفة، قال: أو على الاختصاص، أي نريد بإله آبائك إلها واحدا".

وقد أعرب النحاس[2] (إلها واحدا) نصبا على الحال، ثم قال وإن شئت على البدل، لأنه يجوز أن تُبدل النكرة من المعرفة والمعرفة من النكرة، وقال ابن عطية[3] و(إلها) بدل من (إلهك) وكرره لفائدة الصفة بالوحدانية، وقيل (إلها) حال، وهو قول حسن لأن الغرض إثبات حال الوحدانية. ونلاحظ أن أبا البقاء وأبا البركات قد ذكرا أن البدل من (إلهك). أما الزمخشري وابن عطية فقد جعلاه بدلا من (إله آبائك) وهو الأحسن لأن (إله آبائك) أضيف فيه (إله) إلى متعدد.

وقد انفرد الزمخشري بجواز أن يكون منصوبا على الاختصاص وهو يعني بذلك النصب على المدح[4] لأن المنصوب على الاختصاص في الاصطلاح هو الاسم الظاهر الواقع بعد ضمير يخصه أو يشارك فيه[5]، قالوا: ولا يدخل في هذا الباب نكرة[6].

أما الآية الثانية: وهي قوله تعالى : ﴿وَمَا أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعۡبُدُوٓاْ إِلَٰهٗا وَٰحِدٗا﴾[7] .

فإن (واحداً) صفة للمفعول به، وهذا ظاهر.

كذلك الآية الثالثة: وهي قوله تعالى: ﴿لا تدعوا اليوم ثبورا واحداً﴾[8]، فإن (واحدا) صفة لـ(ثبوراً) و(ثبوراً) مفعول به للفعل (تدعوا)، أو هو – أعني (ثبوراً) منصوب على المصدر أي المفعول

---

(١) الكشاف ٩٦/١.
(٢) إعراب القرآن له ٢٦٦/١. وينظر مشكل إعراب القرآن لمكي ١١٢/١.
(٣) ينظر شرح الكافية للرضي ٣٩٤/١.
(٤) الأشموني ١٨٦/٣.
(٥) الأشموني ١٨٦/٣.
(٦) السابق ١٨٧/٣.
(٧) من الآية ٣١/ التوبة.
(٨)من الآية ١٤/ الفرقان.

المطلق وبه بدأ مكي[1]، وقال أبو البقاء [2] وثبورا مفعول به ويجوز أن يكون مصدرا من معنى (دعَوْا)، لكن القرطبي ذكر أنه مصدر لفعل من لفظه، قال[3] وأنتصب على المصدر أي ثبرنا ثبورا"، وهو أولى مما ذكر أبو البقاء وفي كلام ابن عطية ما يوضح ذلك إذ يقول[4]" وقوله (ثبوراً) مصدر، وليس بالمدعو، ومفعُول (دَعَوْا) محذوف تقديره: دعوا من لا يجيبهم أو نحو هذا من التقديرات، ويصح أن يكون الثبور هو المدعوّ كما تُدْعَى الحسرة والويل".

وأما الآية الرابعة: ﴿أَجَعَلَ الْآلِهَةَ إِلَهًا وَاحِدًا﴾ [5]

فإن الموصوف بواحد مفعُول ثان للفعل جعل بمعنى (صير) ففي إعراب القرآن للنحاس[6] ﴿أَجَعَلَ الْآلِهَةَ إِلَهًا وَاحِدًا﴾ مفعولان .

وأما الآية الخامسة: ﴿أَبَشَرًا مِّنَّا وَاحِدًا نَّتَّبِعُهُ﴾ [7] .

فقد جاء في المحرر الوجيز[8] وقرأ الجمهور (أبشرا منا واحدا) ونصب قوله (أبشراً) بفعل بدل عليه قوله (نتبعه) ، و(واحد) نعت لبشر"

وقد ذكر ذلك مكى وقال[9]:"ومنا وواحدا صفتان لبشر" أقول وقد استشكل بعضهم[10] أن تكون الصفة (مِنّا) وهي شبه جملة سابقة على الصفة المفردة (واحدا)، وحاول الخروج من هذا بقوله إن (مِنّا) حينئذ ليست وصفا بل حال من (واحد) قدم عليه، يعنى بذلك أن تقديم الحال هو المسوغ من مجيئها من النكرة، أقول ولا حاجة إلى ذلك لأن ترتيب النعت مفردا فجملة فشبه جملة غالب لا واجب [11] وقد جاء في

---

(١) مشكلة إعراب القرآن ٥١٩/٢.
(٢) التبيان ٩٨١/٢.
(٣) الجامع لأحكام القرآن ٩/١٣.
(٤) المحرر الوجيز ٢٠٢/٤.
(٥) من الآية الخامسة من سورة ص.
(٦) إعراب القرآن للنحاس ٤٥٤/٤.
(٧) من الآية ٢٤ من سورة القمر.
(٨) المحرر الوجيز ٢١٧/٥.
(٩) مشكلة إعراب القرآن ٧٠٠/٢.
(١٠) صاحب إعراب القرآن وبيانه ٣٨٣/٩.
(١١) ينظر شرح الكافية ٣٥١/٢.

القرآن الكريم ﴿وَهَـٰذَا كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ﴾[1] وفيه أيضا ﴿فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾[2] فتقدم النعت الجملة على المفرد[3].

وذكر صاحب الاستشكال وجها آخر من الإعراب في (واحدا) على هذه القراءة وهو أن يكون حالا من الهاء في (نتبعه) [4] وفي الآية قراءة أخرى[5] فقد قرأ أبو السمال (أبشر) بالرفع، (منا واحدا) بالنصب ، رفع (بشر) بإضمار فعل يدل عليه (ألقي) كأنه قال" أيُنبَّأ بشر منا، وقوله:(واحداً) يجوز أن يكون حالا من المضمر في (منا) والناصب له متعلق الظرف كأنه يقول: أبشر كائن. منا واحداً، ويجوز أن يكون حالا من الضمير في (نتبعه).

وعلى هذه القراءة يجوز في (بشر) أن يكون مرفوعا بالابتداء وخبره جملة (نتبعه)

وهناك وجه ثالث من القراءة، قال القرطبي [6] وقرأ أبو الأشهب وابن السميقع وأبو السمال العدوي (أبشر) بالرفع (واحد) كذلك ،رفع بالابتداء ، والخبر (نتبعه).

أقول : وعلى هذا فإن (واحدٌ) بالرفع صفة لبشر.

القسم الثالث: وهو ما ورد فيه لفظ (واحد) مجروراً :-

وقد جاء ذلك في ثمانية مواضع هي:

١- قوله تعالى على لسان بني إسرائيل: ﴿لَن نَّصْبِرَ عَلَىٰ طَعَامٍ وَاحِدٍ﴾ من الآية ٦١/ البقرة.

٢- وقوله تعالى:﴿وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ﴾ من الآية

---

(١) ينظر الآية ٩٢ من سورة الأنعام، وكذلك في الآية ١٥٥ منها.

(٢)من الآية ٥٤ من سورة المائدة.

(٣) ينظر الأشموني ٧٢/٣.

(٤) إعراب القرآن وبيانه ٣٨٣/٩.

(٥) ينظر المحتسب ٢٩٨/٢ ـ ٢٩٩، والقرطبي ١٧/ ١٣٧، والمحرر الوجيز ٢١٧/٥

(٦) الجامع لأحكام القرآن ١٣٧/١٧.

١١/النساء.

٣- وقوله تعالى:﴿فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ﴾ من الآية ١٢ /النساء.

٤- وقوله تعالى على لسان يعقوب عليه السلام:﴿لَا تَدْخُلُوا مِن بَابٍ وَاحِدٍ﴾ من الآية ٦٧/يوسف عليه السلام.

٥- وقوله تعالى: ﴿يُسْقَى بِمَاءٍ وَاحِدٍ﴾ من الآية الرابعة من سورة الرعد .

٦- وقوله تعالى: ﴿وَبَرَزُوا لِلَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ﴾ من الآية ٤٨ من سورة إبراهيم عليه السلام.

٧- وقوله تعالى : ﴿فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِئَةَ جَلْدَةٍ﴾ من الآية الثانية من سورة النور .

٨- وقوله تعالى: ﴿لِّمَنِ الْمُلْكُ الْيَوْمَ لِلَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ﴾ من الآية ١٦ من سورة غافر.

ونلاحظ هنا:

أ- أن لفظ (واحد) قد جاء في ثلاثة من هذه المواضع صفة مجرورة لموصوف مجرور وكلاهما نكرة وذلك في:

١- قوله تعالى : ﴿ لَن نَّصْبِرَ عَلَىٰ طَعَامٍ وَاحِدٍ﴾ .

٢- وقوله تعالى: ﴿ لَا تَدْخُلُوا مِن بَابٍ وَاحِدٍ﴾ .

٣- وقوله تعالى " ﴿ يُسْقَى بِمَاءٍ وَاحِدٍ ﴾ .

والموصوف في هذه المواضع مجرور بحرف جر هو على الترتيب (على) و(من) والباء.

ب- ثم إنه جاء في موضعين صفة لموصوف معرفة وذلك في:

١- قوله تعالى: ﴿ وَبَرَزُوا لِلَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ ﴾ .

٢- وقوله تعالى: ﴿ لِّمَنِ الْمُلْكُ الْيَوْمَ لِلَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ ﴾ .

والموصوف في هذين الموضعين هو لفظ الجلالة وقد جاء مجرورا بحرف الجر اللام.

حـ ثم إنه جاء في ثلاثة مواضع مجروراً بإضافة (كل) إليه وذلك في:

- قوله تعالى: ﴿ وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ ﴾ .
- وقوله تعالى: ﴿ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ ﴾ .
- وقوله تعالى: ﴿ فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِئَةَ جَلْدَةٍ ﴾

- فأما الآية الأولى: فإن (لكل واحد منهما) بدل من (لأبويه) بتكرير العامل، قال الزمخشري [1] وفائدة هذا البدل أنه لو قيل (ولأبويه السدس) لكان ظاهره اشتراكهما فيه، ولو قيل: ولأبويه السدسان، لأوهم قسمة السدسين عليهما على التسوية وعلى خلافها، فإن قلت: فهلا قيل: لكل واحد من أبويه السدس، وأي فائدة في ذكر الأبوين أولا، ثم في الإبدال منهما؟؟ قلت: لأن في الإبدال والتفصيل بعد الإجمال تأكيداً وتشديداً كالذي تراه في الجمع بين المفسَّر والتفسير، والسدس مبتدأ وخبره لأبويه والبدل متوسط بينهما".
- وأما الآية الثانية: فإن ﴿لكل واحد منهما﴾ خبر مقدم والسدس مبتدأ مؤخر.
- وأما الآية الثالثة: فإن ﴿كل واحد﴾ مفعول به ومضاف إليه.

---

(١) الكشاف ١/٢٥٢.

تعقيب: وفي ضوء المواضع التي ورد فيها لفظ (واحد) في القرآن الكريم على اختلاف إعرابه رفعا أو نصبا أو جراً ؛ فإن الملاحظ أن موقعه من الإعراب في أغلب هذه المواضع كان (صفة):

- ففي المرفوع أربعة عشر موضعا من سبعة عشر.
- وفي المنصوب هو في المواضع الخمسة صفة.
- وفي المجرور هو صفة في خمسة مواضع من ثمانية.

وفي بداية الحديث عن (واحد) ذكرت قول النحويين إن (واحدا).ومعه (اثنان) يختلفان عن ألفاظ العدد في أنه لا يجمع بينهما وبين المعدود لا بالإضافة ، ولا بالوصف إلا أن يقصد بالوصف بيان أن المراد باسم الجنس المعدود لا الجنسية، والسر في ذلك أن في كل من المفرد والمثنى دلالة على الجنس والعدد معا، بخلاف ألفاظ الجموع فإنها لا تدل إلا على الجنس دون العدد الخاص.

فإذا تساءلنا: لماذا كثر في القرآن الكريم الجمع بين (واحد) والمعدود بالوصف ؟ فالجواب أن ذلك إنما جاء لأن موضع العناية هو بيان العدد لا الجنس وللزمخشري في هذه المسألة كلام منيد إذ يقول[1]:

في تفسير قوله تعالى: ﴿ أَنَّمَا إِلَهُكُمْ إِلَـهٌ وَاحِدٌ ﴾ [2] : فإن قلت إنما جمعوا بين العدد والمعدود فيما وراء الواحد والاثنين فقالوا عندي رجال ثلاثة وأفراس أربعة لأن المعدود عار عن العدد الخاص، فأما رجل ورجلان وفرس وفرسان، فمعدودان فيهما دلالة على العدد فلا حاجة إلى أن يقال رجل واحد ورجلان اثنان، فما وجه قوله تعالى: ﴿إلهين اثنين﴾ قلت: الاسم الحامل لمعنى الإفراد أو التثنية دل على شيئين على الجنسية والعدد المخصوص، فإذا أريدت الدلالة على أن المعنىَّ به منهما والذي يساق إليه الحديث هو العدد ، شُفِع بما يؤكد العدد فدُلَّ به على القصد إليه والعناية به ألا ترى أنك لو قلت (إله) ولم تؤكده بواحد لم يحسن وخُيِّل إليك أنك تثبت الإلهية لا الوحدانية.

أمر آخر أختم به كلامي هنا وهو أنني وجهت كثيرا من العناية بإعراب الموصوف في الآيات التي تعرضت لها لأنني وجدت أن إعراب الصفة مرتبط تماما بإعراب الموصوف فمن ثم دعت الحاجة إلى ذلك.

---

(١) الكشاف ٤١٣/٢، وينظر الدر المصون ٢٣٥/٧ ـ ٢٣٦.

(٢) من الآية ٥١ من سورة النحل.

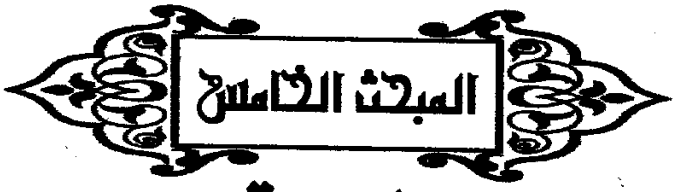

واحـــدة

أولا: واحدة بالرفع

وقد ورد هذا اللفظ بالرفع في خمسة مواضع من القرآن الكريم هي:-

قوله تعالى: ﴿ فَإِنَّمَا هِيَ زَجْرَةٌ وَاحِدَةٌ ﴾ ١٩ / الصافات.

وقوله تعالى: ﴿ وَلِيَ نَعْجَةٌ وَاحِدَةٌ ﴾ ٢٣ / ص .

وقوله تعالى: ﴿ وَمَا أَمْرُنَا إِلا وَاحِدَةٌ ﴾ ٥٠ القمر.

وقوله تعالى ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾ ١٣/الحاقة.

وقوله تعالى: ﴿ فَإِنَّمَا هِيَ زَجْرَةٌ وَاحِدَةٌ ﴾ ١٣/النازعات.

وبتأمل هذه المواضع نجد أن لفظ (واحدة):

أ- قد وقع خبرا لمبتدأ:

في موضع واحد منها وذلك في قوله تعالى: ﴿ وَمَا أَمْرُنَا إِلا وَاحِدَةٌ كَلَمْحٍ بِالْبَصَرِ ﴾ ٥٠ / القمر.

ففي إعراب القرآن للنحاس[1] ﴿ما أمرنا إلا واحدة﴾ مبتدأ وخبر.

وقد نقل النحاس عن على بن سليمان الأخفش[2] الصغير قوله: "المعنى إلا أمْرَةٌ واحدة" ، وقال أبو حيان[1] " وما أمرنا إلا

---

(١) ينظر إعراب النحاس ٣٠٠/٤ – ٣٠١ والنحاس هو أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي يعرف بابن النحاس أبو جعفر النحوي المصري، رحل إلى بغداد وأخذ عن الأخفش الأصغر والمبرد والزجاج وصنف كتبا كثيرة منها إعراب القرآن ومعاني القرآن ت٣٣٨هـ(البغية ٣٦٢/١).

(٢) هو على بن سليمان بن الفضل النحوي أبو الحسن قرأ ثعلب والمبرد واليزيدي ذكر له ابن النديم تصانيف منها شرح سيبويه ، الأنواء ، التثنية الجمع ت٣١٥هـ(البغية ١٦٧/٢ – ١٦٨).

واحدة" إلا كلمة واحدة وهي "كن".

أقول وما ذكره الأخفش الصغير وأبو حيان يشير إلى أن (واحدة) في الآية الكريمة هي في الأصل صفة لموصوف محذوف هو الذي قدراه، وظاهر أن الموصوف هنا قد حذف وقامت الصفة مقامة فأخذت حكمه أي أعربت إعرابه أي أعربت خبرا في الآية، وفي التذييل يقول أبو حيان[٢] " وإذا حذف الموصوف فهل يتنزل الوصف منزلته ؟ ..... أو لا يتنزل؟" إلى أن يقول: " فإن لم يكن فضلة ـ يعني الموصوف ـ أعرب- أي الوصف ـ بإعرابه" وفي الارتشاف [٣] "فإن لم يكن فضلة أعرب بإعراب الموصوف المحذوف" وأذكر في هذا السياق قول ابن مالك رحمه الله في التسهيل[٤] " يقام النعت مقام المنعوت كثيرا إن عُلم جنسه ونعت بغير ظرف أو جملة".

بـثم إنه في المواضع الأربعة الباقية جاء لفظ (واحدة) صفة لموصوف نكرة، وهذا الموصوف قد وقع:

١ـفي واحد من هذه المواضع مبتدأ، وذلك في قوله تعالى على لسان أحد الخصمين ﴿ وَلِيَ نَعْجَةٌ وَاحِدَةٌ ﴾ ٢٣/ ص.

٢ـوورد في موضعين خبرا لمبتدأ وذلك في:

ـقوله تعالى: ﴿ فَإِنَّمَا هِيَ زَجْرَةٌ وَاحِدَةٌ ﴾ ١٩/ الصافات.

وقوله تعالى: ﴿ فَإِنَّمَا هِيَ زَجْرَةٌ وَاحِدَةٌ ﴾ ١٣/ النازعات.

٣ـوورد في موضع واحد نائب فاعل وذلك في قوله تعالى ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾ ١٣ / الحاقة.

أقول: وظاهر أن الغرض من الوصف بـ (واحدة) هنا هو الغرض من الوصف بواحدة في المبحث السابق أعني كما قال الزمخشري[٥]: "الدلالة على أن المعنيَّ به منهما ـأي من الجنسية والعدد المخصوص- والذي يساق إليه الحديث هو العدد"، وفي البيان[٦] (نفخة واحدة) رُفع لأنه مفعول ما لم يُسَمَّ فاعله، ووصفت (نفخة) بواحدة وإن كانت

---

(١) ينظر البحر المحيط ١٣٨/٨.
(٢) التذييل والتكميل ٣٠٠/٥ ـ ٣٠١
(٣) ينظر الارتشاف ١٩٣٩/٤
(٤) متن التسهيل في شرح التسهيل لابن مالك ٣٢٢/٣.
(٥) الكشاف ٣٣٢/٢.
(٦) البيان في غريب إعراب القرآن ٤٥٧/٢، وينظر التبيان ١٢٣٧/٢.

(النفخة) لا تكون إلا واحدة على سبيل التأكيد كقوله تعالى: ﴿وَقَالَ اللَّهُ لَا تَتَّخِذُوا إِلَٰهَيْنِ اثْنَيْنِ﴾ وإن الإلهان لا يكونان إلا اثنين".

ثانيا: واحدةً (بالنصب)

وقد ورد هذا اللفظ منصوبا في تسعة عشر موضعا من الكتاب العزيز، وبالنظر في هذه المواضع نجد أن لفظ (واحدة) المنصوب قد جاء في المواقع الإعرابية التالية:

١- ورد في موضع واحد خبراً لكان وذلك في :

- قوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ﴾ ١١/النساء وذلك بناء على أن (كان) ناقصة وأن اسمها ضمير يعود على المفهوم مما سبق، جاء في إعراب النحاس[١]، وهذه قراءة حسنة أي وإن كانت المولودة واحدة مثل "فإن كان نساء"[٢]، قال: وقرأ أهل المدينة "وإن كانت واحدة" يعني بالرفع -تكون (كانت) بمعنى وقعت، مثل: كان الأمر" يعني أن توجيه الرفع على أن (كان) تامة وواحدة فاعل وفي الإتحاف[٣]" فنافع وأبو جعفر بالرفع على أن (كان) تامة والباقون بالنصب على أنها ناقصة".

وقال الزجاج[٤] يجوز واحدةٌ وواحدةً ههنا، وقد قرئ بهما جميعها إلا أن النصب عندى أجود بكثير لأن قوله "فإن كن نساء" فوق اثنتين" قد بين أن المعنى فإن كان الأولاد نساء، وكذلك: وإن كانت المولودة واحدة ، فلذلك اخترنا النصب وعليه أكثر القراء".

٢-وورد في موضع واحد مفعولاً به وذلك في: قوله تعالى: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً﴾ ٣/النساء والقراءة بالنصب (فواحدة) قراءة الجمهور[٥] ، وقد وجهت على أن (واحدة) مفعول به لفعل محذوف والتقدير: فانحكوا واحدة[٦] ، أو فالزموا واحدة أو فاختاروا واحدة[٧]،

---

(١) إعراب القرآن للنحاس ٤٤٠/١.
(٢) النساء من الآية ١١.
(٣) إتحاف الفضلاء البشر ص١٨٧، وينظر حجة القراءات ص١٩٢.
(٤) معاني القرآن وإعرابه له ١٨/٢.
(٥) ينظر الاتحاف ص١٨٦.
(٦) معاني الفراء ٢٥٥/١، والبيان ٢٤٢/١، والتبيان ٣٢٩/١، والمحرر الوجيز ٧/٢.
(٧) الكشاف ٢٤٥/١.

وقرأ الحسن والجحدري وأبو جعفر وابن هرمز بالرفع[1]، قال ابن عطية[2] ورويت هذه القراءة عن أبي عمرو.

وذكروا لها توجيهين[3]:

أحدهما: أن تكون خبرا مبتدأ محذوف وتقديره: فهي واحدة والثاني: أن تكون مبتدأ محذوف الخبر وتقديره: فامرأه واحدة تقنع، قال أبوالبركات[4] والأول أولى، وأجاز الزمخشرى أن تكون (واحدة) فاعلا، إذ ذكر بين التقديرات (فكفت واحدة)[5] ، وعلى القول بأن (واحدة) مبتدأ فقد ذكر في الاتحاف[6] أن مسوغ الابتداء بها اعتمادها على فاء الجزاء.

أقول وفي هذين الموضعين فإن (واحدة) في الأصل صفةحذف موصوفها فقامت مَقامَه وأخذت إعرابه.

٣- ثم إنه- أعنى لفظ (واحدة) المنصوب جاء في سبعة عشر موضعا صفة لموصوف وكلاهما نكرة منصوبة وتتنوع هذه المواضع على النحو التالي:

أورد في خمسة مواضع صفة لخبر كان وهي:

١- قوله تعالى:﴿ كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً ﴾ ٢١٣/ البقرة.

٢- وقوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ النَّاسُ إِلاَّ أُمَّةً وَاحِدَةً ﴾ ١٩/يونس.

٣- وقوله تعالى: ﴿ إِن كَانَتْ إِلاَّ صَيْحَةً وَاحِدَةً ﴾ ٢٩/ يس.

٤- وقوله تعالى: ﴿ إِن كَانَتْ إِلاَّ صَيْحَةً وَاحِدَةً ﴾ ٥٣/ يس.

٥- وقوله تعالى: ﴿ كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً ﴾ ٢٣ / الزخرف.

أقول : وفي الموضعين الثالث والرابع مما سبق يعتمد ما نقرر من أن (واحدة) صفة لخبر كان على أن (كان) ناقصة ، وعلى أن القراءة بنصب (صيحة)، وهناك من قرأ برفع (صيحة) على أن (كان) تامة ، جاء في الإتحاف [7] ، واختلف في (إن كانت إلا صيحة) في الموضعين (يعني

---

(١) البحر المحيط ١٦٤/٢.

(٢) المحرر الوجيز ٧/٢.

(٣) البيان ٢٤٢/١، والتبيان ٣٢٩/١، والكشاف ٢٤٥/١، والمحرر ٧/٢، والاتحاف ص١٨٦.

(٤) البيان ٢٤٢/١.

(٥)الكشاف ٢٤٥/١.

(٦)الاتحاف ص١٨٦.

(٧) الإتحاف ص ٣٦٤.

الآيتين ٢٩، ٥٣ من سورة يس) فأبو جعفر برفعها فيهما على أن (كان) تامة أي ما حدثت أو وقعت إلا صيحة" إلى أن يقول: "والباقون بالنصب في الموضعين على أنها ناقصة واسمها مضمر أي إن كانت الأخذة إلا صيحة واحدة".

ب- وورد في أربعة مواضع صفة للمفعول الثاني للفعل (جعل) وذلك في:

١- قوله تعالى : ﴿ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً ﴾ ٤٨/ المائدة.

٢- وقوله تعالى: ﴿ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً ﴾ ١١٨/ هود.

٣- وقوله تعالى: ﴿ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً ﴾ ٩٣/ النحل.

٤- وقوله تعالى: ﴿ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً ﴾ ٨/ الشورى. وجعل في هذه الآيات بمعني (صيّر)[1] أي أنها من أفعال التصيير التي تنصب مفعولين.

حـ- وورد في ثلاثة مواضع صفة للمفعول به وذلك في:

١- قوله تعالى: ﴿ مَا يَنظُرُونَ إِلا صَيْحَةً وَاحِدَةً ﴾ ٤٩/ يس.

٢- وقوله تعالى:﴿ وَمَا يَنظُرُ هَؤُلاء إِلا صَيْحَةً وَاحِدَةً ﴾ ١٥/ ص.

وقوله تعالى:﴿ إِنَّا أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ صَيْحَةً وَاحِدَةً ﴾ ٣١/ القمر.

وأقـــول: فأما الموضعين الأول والثاني فإن الموصوف مفعول به للفعل (ينظرون) ومعناه – كما في التفسير – (ينتظرون) [2] .

أما الموضع الثالث فهو مفعول للفعل (أرسل)، والوصف بواحدة في هذه المواضع للتأكيد على أن المعنّى به وموضع الاهتمام هو بيان العدد، لأن الصيحة لا تكون إلا واحدة، كما قيل -وقد تقدم- إن النفخة لا تكون إلا واحدة.

د-وورد في موضعين صفة للمصدر الواقع مفعولا مطلقا، وذلك

---

(١) ينظر في معاني (جعل) شرح التسهيل لابن مالك ٧٨/٢، وينظر في (جعل) التي للتصيير المرجع نفسه ٨٢/٢.

(٢) المحرر الوجيز ٤٥٦/٤.

في:

١ ـ قوله تعالى:﴿فَيَمِيلُونَ عَلَيْكُم مَّيْلَةً وَاحِدَةً﴾ ١٠٢/النساء.

٢ ـ وقوله تعالى: ﴿فَدُكَّتَا دَكَّةً وَاحِدَةً﴾ ١٤/الحاقة. والوصف بواحدة في الآيتين مقصود به التوكيد، لأن الميلة لا تكون إلا واحدة وكذلك الدكة.

هـ ـ وورد في ثلاثة مواضع صفة للحال وذلك في:

١ ـ قوله تعالى : ﴿إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾ ٩٢/الأنبياء.

٢ ـ وقوله تعالى:﴿وإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾ ٥٢/المؤمنون.

٣ ـ وقوله تعالى:﴿لَوْلا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً﴾ ٣٢الفرقان

وأقـــول: فأما الآية الأولى[١] فقد قرأ الجمهور (أمتكم) بالرفع خبر (إن)، (أمة واحدة) بالنصب على الحال، وهي حال من الخبر والعامل فيها معنى الإشارة[٢]، وظاهر أنها حال موطئة لأن القصد إلى (واحدة)، قال الزجاج[٣]: المعنى إن هذه أمتكم في حال اجتماعها على الحق، فإن افترقت فليس من خالف الحق داخلا فيها".

وقرأ الحسن[٤] (أمتكمُ) بالنصب على أنه بدل من (هذه) أو عطف بيان عليه، و(أمة واحدة) بالرفع على أنه خبرا إن.

وقرأ هو أيضا ـ أي الحسن ـ وابن إسحاق والأشهب العقيلي وأبو حيوة وابن أبي عبلة والجعفي وهارون عن أبي عمرو والزعفراني برفعهما على أنهما خبران، وقيل الأول (أمتكم) خبر، والثاني بدل منه بدل نكرة من معرفة.[٥]

أو هو ـ أي الثاني ـ خبر مبتدأ محذوف أي: هي أمة واحدة[٦].

وأما الآية الثانية : ﴿وإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾ ٥٢

---

(١) البحر المحيط ٣٣٧/٦ والاتحاف ص٣١٢.
(٢) روح المعاني ٢٤١/٩، وحاشية الشهاب: ٣٣٦/٦.
(٣) معاني القرآن وإعرابه ٤٠٤/٣.
(٤) روح المعاني ٨٥/٩، والدر المصون ١٩٦/٨.
(٥) البحر ٣٣٧/٦، وروح المعاني ٨٥/٩، والمحتسب ٦٥/٢.
(٦) وينظر في هذا الإعراب أيضا البيان ١٨٦/٢، والتبيان ٩٢٦/٢.

/المؤمنون.

فقد ذكر صاحب الاتحاف[1] اختلاف القراء في همزة (إن) ثم قال "وأمة منصوبة على الحال في القراءات الثلاث" .

أقول ومن يقرأ هذا يغلب على ظنه أنه لم يقرأ برفع ﴿أُمَّةً وَاحِدَةً﴾ في آية المؤمنون واحد من القراء الأربعة عشر، ومنهم الحسن، ولكنني وجدت الأخفش في آية المؤمنون يقول[2] وقرأ بعضهم ﴿ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً ﴾ على البدل ورفع ﴿ أُمَّةً وَاحِدَةً ﴾ على الخبر ، كما وجدت أبا جعفر النحاس يذكر قراءة الرفع في ﴿ أُمَّةً وَاحِدَةً ﴾ في المؤمنون، وعبارته :" وقرأ الحسن وابن أبي إسحاق ﴿وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾ برفع كل شئ "، وهو قد ذكر قراءة الرفع في الأنبياء ونسبها إلى ابن أبي إسحاق[3] كما وجدت أبا البقاء يذكر القراءة برفع ﴿أُمَّةً وَاحِدَةً﴾ في الموضعين[4] ، وإن كان لا يسند القراءة إلى أصحابها.

وممن ذكر الرفع مع قراءة النصب أعني في ﴿أُمَّةً وَاحِدَةً﴾ في آية المؤمنون ابن خالويه[5] وابن عطية[6] ونسبها إلى الحسن وابن أبي إسحاق:

وأما الآية الثالثة: ﴿لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً﴾ ٣٢ /الفرقان. فإن (جُمْلَةً) حال من (القرآن) أي: مجتمعا[7] ، وفي حاشية الشهاب على البيضاوي[8] و(جملة) حال بمعني دفعة واحدة وواحدة صفة مؤكدة لها.

---

(١) الاتحاف ص٣١٩.
(٢) معاني القرآن له ٦٣٨/٢.
(٣) إعراب القرآن له ١١٥/٣ ـ ١١٦ ، ٧٩.
(٤) إعراب القراءات الشواذ ١١٥/٣- ١١٦ ، ١٥٨.
(٥) إعراب القراءات السبع ٩١/٢، ونسبها إلى الحسن.
(٦) المحرر الوجيز ١٤٦/٤.
(٧) البيتان ٩٨٥/٢، والدر المصون ٤٨١/٨.
(٨) حاشية الشهاب ٤٣١/٦.

ثالثا: واحدةٍ (بالجر)

وقد ورد لفظ (واحدة) مجروراً في سبعة مواضع من الكتاب العزيز، وبالنظر في هذه المواضع نجد أن لفظة (واحدة) المجرورة قد وردت في المواضع الإعرابية التالية:

أ-ورد مجرورا بالحرف في موضع واحد ذلك في:

١- قوله تعالى:﴿قُلْ إِنَّمَا أَعِظُكُم بِوَاحِدَةٍ﴾ ٤٦/ سبأ ، وظاهر أن (واحدة) هنا في الأصل صفة حذف موصوفها فقامت مقامه وأن المعني: أعظكم بخصلة واحدة، وقد نكره غير واحد[١] .

ب-وورد في موضع واحد مجروراً بالإضافة وذلك في:

١- قوله تعالى:﴿وَآتَتْ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِّنْهُنَّ سِكِّينًا﴾ ٣١/يوسف.

وما هنا مماثلة لما في الآية السابقة من حيث إن لفظ (واحدة) صفة قد حذف موضعها فقامت مقامه، والمعنى: " وآتت كل امرأة واحدة منهن ... إلخ."

حـ- وورد في خمسة مواضع صفة لموصوف نكرة مجرور بالحرف:

وهذا الحرف هو (مِنْ) في أربعة منها:

١- قوله تعالى: ﴿ خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ ﴾ ١/ النساء.

٢- وقوله تعالى: ﴿ أَنشَأَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ ﴾ ٩٨ / الأنعام.

٣- وقوله تعالى: ﴿ خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ ﴾ ١٨٩/ الأعراف.

٤- وقوله تعالى: ﴿ خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ ﴾ ٦/ الزمر

وأقول:

أما الإعراب فإن أبا البقاء يقول[٢]: ﴿مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ﴾ في موضع نصب بخلقكم و(من) لابتداء الغاية، ويقول السمين الحلبي[٣] (من

---

(١) ينظر معاني القرآن للزجاج ٢٥٦/٤ – ٢٥٧، وإعراب النحاس ٣٥٤/٤، والكشاف ٢٦٣/٣، وحاشية الشهاب ٢١٠/٧.

(٢)التبيان ٣٢٦/١.

(٣) الدر المصون ٥٥١/٣.

نفس) متعلق بخلقكم فهو في محل نصب، و(مِنْ) لابتداء الغاية.

وعن تأنيث الوصف (واحدة) يقول الزجاج[1] : ﴿خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ﴾ يعني آدم عليه السلام وإنما قيل في اللغة واحدة لأن لفظ (النفس) مؤنث ومعناها مذكر في هذا الموضع، ولو قيل : من نفس واحد لجاز ، وقال النحاس[2] :" ﴿مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ﴾ : أنثت على اللفظ ويجوز في الكلام من نفس واحد.

وفي الدر المصون[3] : وابن أبي عبلة من غيرتاء وله وجهان: أحدهما مراعاة المعنى لأن المراد بالنفس آدم عليه السلام، والثاني أن (النفس) تذكر وتؤنث.

- وورد الموصوف بـ(واحدة) في موضع واحد مجروراً بالكاف وذلك في:

١- قول تعالى: ﴿مَّا خَلْقُكُمْ وَلَا بَعْثُكُمْ إِلَّا كَنَفْسٍ وَاحِدَةٍ﴾ ٢٨ /لقمان، قال مكي[4] قوله : ﴿كَنَفْسٍ وَاحِدَةٍ﴾

الكاف في موضع رفع خبر (خَلْقُكُمْ) وتقديره: إلا مثل بعث نفس واحدة.

ويقول أبو البركات بعبارة أوضح[5]: خلقكم مبتدأ ، والكاف في موضع رفع لأنه خبر المبتدأ، ولا تعمل (ما) لمكان (إلا) إلى أن يقول:

وتقديره: ما خلقكم ولا بعثكم إلا كبعث نفس واحدة، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه"

أقول: وتعرض هنا مسألة (اسمية الكاف)، لأن قول مكى وأبي البركات: الكاف في موضع رفع خبر المبتدأ، يعني أن الكاف اسم، وورود الكاف اسما موضع خلاف بينهم، يقول ابن هشام [6] : ولا تقع كذلك – يعني الكاف اسما – عند سيبويه والمحققين إلا في الضرورة كقوله:

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ٥/٢.
(٢) إعراب القرآن للنحاس ٤٣٠/١.
(٣) الدر المصون ٥٥١/٣.
(٤) مشكلة إعراب القرآن ٥٦٦/٢.
(٥) البيان ٢٥٧/٢.
(٦) المغني بهامش حاشية الأمير ١٥٤/١.

يضحكن عن كالبرد المنهم [1]

وقال كثير منهم الأخفش والفارسي: يجوز في الاختيار، فجوزوا في نحو (زيد كالأسد) أن تكون الكاف في موضع رفع والأسد مخفوضا بالإضافة ، ويقع هذا في كتب المعربين كثيراً".

أقول ومن هؤلاء المعربين مكي وأبو البركات وقد تقدم كلامهما.

وابن هشام لا يرضيه هذا المذهب حيث يقول [2]: " ولو كان كما زعموا لسمع في الكلام مثل: مررت كالأسد".

وأقـــول: وعلى ذلك فالمختار في الآية الكريمة أن الكاف حرف جر وأن (كنفس) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر للمبتدأ (خلقكم). ومن يتأمل ما سبق يجد أن المعربين قدّ رُوا مضافا ذكروا أنه حذف وأقيم المضاف إليه مقامه[3] . وما هذا التقدير إلا من أجل صحة المعني.

---

(١) البيت من شواهد المغني ١٥٤/١، وهو منسوب في حاشية الأمير للعجاج، وذكر صاحب معجم شواهد العربية ٥٣٨/٢. أنه في ملحقات ديوان العجاج ص٨٣، وإليه نسبه البغدادي في الخزانة ٢٦٣/٤، وهو من شواهد ابن يعيش ٤٤/٨، والتصريح ١٨/٢، والأشموني ٢٥/٢. والضمير في (يضحكن) للنعاج المكني بها عن النساء في البيت قيلة والبرد: الثلج ، والمنهم: الذانب.

(٢) المغني بهامشه حاشية الأمير ١٥٤/١.

(٣) ينظر معاني القرآن للفراء ٢/ ٣٢٩، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢٠٠/٤، وإعراب القرآن للنحاس ٢٨٨/٣، والدر المصون ٧٢/٩.

وحيـــد

ورد لفظ (وحيد) في القرآن الكريم مرة واحدة وذلك في قوله تعالى: ﴿ ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا ﴾ الآية ١١ من سورة المدثر عليه الصلاة والسلام.

وقد جاء في الصحاح[1]، ورجل وحَد ووحِد ووحيد، أي منفرد.

وقد ذكر الرضي[2] أن الواحد اسم فاعل من وَحَد يَحَد وحْدًا وحِدَة أى انفرد" ثم قال:" ويقال في الصفة المشبهة منه (وحِدَ) بفتح الحاء وكسره و(وحيد)" هذا عن اللغة التصريف.

أما الإعراب: فقد ذكر جمهور المعربين في الآية أنه منصوب على (الحال) [3].

ثم فصّلوا القول في ذلك على تفاوت بينهم في التفصيل:

فبينما يكتفي مكي وأبو البركات بأنه حال من الهاء المضمرة في (خلقت)، أي: خلقته وحيدا، ووصف الهاء بأنها مضمرة من كلام مكي، أما أبو البركات فقد قال (الهاء المحذوفة) وهو الصواب، لأن الإضمار - ومعناه التقدير- لا يكون في ضمائر النصب.

أما الفراء والزجاج فيذكر أن في نصبه على الحال وجهين:

أحدهما أن يكون (وحيدا) من صفة الله عز وجل، والمعني ذرني ومن خلقته وحدى، لم يشركنى في خلقه أحد.

ويكون (وحيدا) من صفة المخلوق ويكون المعني: ذرني ومن خلقته وحده لا مال له ولا ولد.

وقد رجح الفراء هذا القول الثاني بقوله "وهو أجمع الوجهين"

---

(١) الصحاح / وحد / ٢/ ٤٧٨.

(٢) شرح الكافية ٣٥٨/٣ ـ ٣٥٩.

(٣) ينظر: معاني القرآن للفراء ٢٠١/٣، ومعاني القرآن للزجاج ٢٤٦/٥، وإعراب القرآن للنحاس ٦٦/٥، ومشكل إعراب القرآن لمكي ٧٧١/٢، والبيان لأبي البركات ٤٧٤/٢، والتبيان لأبي البقاء ٢٥٠/٢، والكشاف ١٥٧/٤، والبحر المحيط ٣٧٣/٨.

وهذا ما استظهره أبو حيان[1].

أما أبو البقاء فقد ذكر في ذلك أربعة أوجه بعبارة موجزة حيث قال:

وحيدا: حال من التاء في خلقت، أو من الهاء المحذوفة، أو مِنْ (مَنْ)، أو من الياء في (ذرني).

أقـــول : وترجع هذه الأوجه إلى المعنيين السابقين، لأنه إن كان حالا من التاء في (خلقت) أو من الياء في (ذرني)

فهو من صفة الله عز وجل، وإن كان حالا من الهاء المحذوفة أو مِنْ (مَنْ) فهو من صفة المخلوق.

وقد أشار أبو حيان إلى جواز وجه آخر هو النصب على الذم وذلك بقوله: وإذا كان -أي الوليد- يدعي (وحيدا) فلا يجوز أن ينتصب على الذم لأنه لا يجوز أن يصدقه الله تعالى في أنه وحيد لا نظير له، ورُدّ ذلك بأنه لمّا لُقّب بذلك صار عَلَما ، والعَلَم لا يفيد في المسمَّى صفةً[2]".

---

(١) البحر المحيط ٨/٣٧٣.

(٢) ينظر : البحر المحيط ٨/٣٧٣، والدر المصون ١٠/ ٥٤٢.

خاتمة
في نتائج البحث

١- وردت مادة (وحد) في القرآن الكريم في ست صور هي: أحد - إحدى - وحده - واحد - واحدة - وحيد.

٢- مجموع المواضع التي وردت فيها هذه المفردات واحد وخمسون ومائة موضع من الكتاب العزيز، تفصيلها فيما يلي:

أولا (أحد) : وله استعمالان :-

أ- المختص بالنفى وشبهه، وقد ورد في تسعة وأربعين موضعا:

- جاء في عشر منها مرفوعا.
- جاء في عشرين منصوبا.
- وفي أربعة عشر مجروراً بالحرف.
- وفي خمسة مواضع مجروراً بالإضافة.

ب- وورد (أحد) المستعمل في الإثبات باستعمالاته الثلاثة (مع التنييف ومضافا ووصفا بمعنى واحد) في ثلاثة وعشرين موضعا من القرآن الكريم:

- مع التنييف في موضع واحد
- مضافا في واحد وعشرين موضعا، ولم يرد إلا مضافا إلى الضمائر: (أحدنا) في موضع واحد، (أحدكما) في موضع واحد، (أحدكم) في سبعة مواضع (أحدهما) في خمسة مواضع، (أحدهم) في سبعة مواضع.
- وصفا بمعنى (واحد) وذلك في موضع واحد.

ثانيا (إحدى): ولم يرد إلا مضافا وذلك في أحد عشر موضعا:-

أ- مضافا إلى الظاهر في خمسة مواضع:

مرفوعا في موضع، ومنصوبا في ثلاثة، ومجرورا بالحرف في موضع، ولم يرد مجرورا بالإضافة.

ب- مضافا إلى الضمائر وذلك في ستة مواضع:

- مضاف إلى ضمير المثنى الغائب في خمسة مواضع.
- مضاف إلى ضمير جمع المؤنث في موضع واحد.

ثالثا (وحده) :- وقد ورد في القرآن الكريم في ستة مواضع، جاء فيها جميعها مضافا إلى ضمير الغائب المفرد، ولم يرد إلا منصوبا وقد اختلفوا في وجه نصبه.

رابعا (واحد): وقد ورد في ثلاثين موضعا :-

- جاء مرفوعا في سبعة عشر موضعا منها:
- وجاء منصوبا في خمسة.
- وجاء مجرورا في ثمانية:
- منها ثلاثة جاء فيها صفة لموصوف نكرة مجرور بالحرف أيضا.
- ومنها اثنان جاء فيهما صفة معرفة مجرور بالحرف أيضاً .
- ومنها ثلاثة جاء فيها مجرورا بإضافة (كل) إليه.

خامسا (واحدة): وقد ورد في القرآن الكريم في واحد وثلاثين موضعا:-

- بالرفع في خمسة.
- وبالنصب في تسعة عشر.
- وبالجر في سبعة.

سادسا (وحيد) : وقد ورد في موضع واحد جاء فيه منصوبا على الحالية :-

٣- كان من مقتضيات البحث أن اتسع القول في مبحثين من مباحثه هما:

- أحد، وحده، وذلك لما فيهما من تفاصيل .

٤- فيما يتعلق بـ(أحد) في استعماليه المختص بالنفي وشبهه،والمستعمل في الإثبات فإن الهمزة والحاء والدال فرع، والأصل الواو، أطلق صاحب معجم المقاييس القول بذلك ولم يخص واحداً من الاستعمالين، وقد صرح ابن ولاد في الانتصار بأن اشتقاقها واحد، وعلى هذا يدل ما في الصحاح واللسان والأساس، وما ذكر الزمخشري في الكشاف ، وقد ذكر المحقق الرضي أن هذا القول هو الأولى، وعليه فهو الراجح .

٥ـ نُسِبَ إلى أبي علي الفارسي القول بأن همزة (أحد) المختص بالنفي وشبهه أصل غير منقلبة، ولم يقطع ابن جني بنسبة ذلك إليه.

٦ـ تابع أبا علي فيما نُسب إليه كثيرون منهم ابن يعيش وأبو حيان والسمين الحلبي والألوسي.

٧ـ (إحدى) مؤنث على غير بناء مذكره (أحد) وإنما خولف فيه نهج التأنيث بالتاء إشعاراً بكونه اسما للعدد، وليس وصفا جاريا على فعله، واستلزم تغيير منهج التأنيث تغيير بنية الكلمة.

٨ـ ينحصر استعمال (إحدى) في صورتين: مع النيف، وبالإضافة، ولم ترد في القرآن الكريم إلا مضافة.

٩ـ اختلفت أقوال النحاة في إعراب (وحده) وفي نوعه:

أ- فذهب فريق إلى أنه منصوب على الحالية، ثم اختلفوا:

- فمنهم من ذهب إلى أنه اسم وضع موضع المصدر الموضوع موضع الحال وهو مذهب سيبويه.
- ومنهم من ذهب إلى أنه مصدر ، وقد نسب الرماني ذلك إلى الخليل، وإليه ذهب الزمخشري وابن يعيش وابن مالك وأبو حيان، واختلف هؤلاء :
- فمنهم من ذهب إلى أنه مصدر على توهم حذف الزوائد.
- ومنهم من ذهب إلى أنه مصدر له فعل مستعمل، وهذا ما رجحه أبو حيان، وعضدته أقوال اللغويين.

ب- وذهب الفريق الثاني إلى أنه منصوب على الظرفية في موقع الحال، ونُسِبَ هذا إلى الكوفيين ويونس من البصريين.

ج- وذهب الفريق الثالث إلى أن (وحده) منصوب على المصدرية (المفعول المطلق) وهو أحد قولين عن المبرد، وقول هشام الضرير وأبي علي الفارسي، ورجحه أبو البركات في البيان.

وأرجح هذه الآراء أنه منصوب على الحالية، وأنه مصدر له فعل مستعمل.

١٠ـ اختلف النحويون في نحو: ضربت زيدًا وحده، ومررت بعمرو وحده، أهو حال من الفاعل أم من المفعول؟

- فذهب سيبويه إلى أنه حال من الفاعل ، وهو قول الزجاج والرماني.
- وذهب يونس إلى أنه حال من المفعول وهو قول أبي بكر بن أبي طلحة.

- ونسب إلى المبرد جواز الوجهين، كما نسب ذلك إلى سيبويه.

وقد رجح مذهب سيبويه ومن وافقه كل من ابن عصفور وأبو حيان وابن عقيل والأشموني.

١١- أكثر ما ورد في القرآن من لفظ (واحد) و(واحدة) هو وصف للمعدود، إشارة إلى أن المعنى به والذي إليه القصد هو بيان العدد لا الجنس.

١٢- سيظل القرآن الكريم مصدرا غنيا للكثير من البحوث اللغوية، وسيظل عطاؤه متجدداً لكل من يتدبر آياته الكريمة حتى يرث الله الأرض ومن عليها.

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

دكتـــور

رفعت عبد الحميد محمود الليثي

مدرس اللغويات في الكلية

المراجـــع

١- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر للشيخ أحمد بن محمد الدمياطي البناء - رواه وصححه على محمد الضباع - ط. عبدالحميد أحمد حنفي - المشهد الحسيني بالقاهرة د.ت.

٢- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي- تحقيق وشرح د. رجب عثمان، مراجعة،د. رمضان عبدالتواب ط. أولى ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م. مطبعة المدني.

٣- أساس البلاغة للزمخشري- دار ومطابع الشعب ١٩٦٠م.

٤- أسرار العربية لأبي البركات الأنباري بتحقيق محمد بهجة البيطار مطبعة الترقي بدمشق ١٣٧٧هـ ١٩٥٧م.

٥- الأصول في النحو لابن السراج تحقيق د. عبدالحسين الفتلي، ط. أولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٦م، مؤسسة الرسالة.

٦- إعراب القراءات الشواذ لأبي البقاء -دراسة وتحقيق محمد السيد أحمد عزوز ط. أولى ١٤١٧هـ ١٩٩٦م- عالم الكتب بيروت.

٧- إعراب القرآن وبيانه لمحيي الدين درويش ط. رابعة ، دار ابن كثير، واليمامة للطباعة والنشر - دمشق.

٨- إعراب القرآن للنحاس بتحقيق د. زهير غازي زاهد عالم الكتب- مكتبة النهضة العربية ط. ثانية ١٤٠٥ هـ١٩٨٥م.

٩- الانتصار لسيبويه على المبرد لابن ولاد - دراسة وتحقيق د. زهير عبدالمحسن سلطان ط. أولى ١٤١٦هـ ١٩٩٦م مؤسسة الرسالة.

١٠- الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري، ومعه الانتصاف من الإنصاف للشيخ محمد محي الدين عبدالحميد - دار الفكر بيروت - د.ت.

١١- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري ومعه (عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك) تأليف الشيخ محمد محيى الدين عبدالحميد - المكتبة العصرية - صيدا بيروت - د.ت.

١٢- البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي - دار الفكر ط. ثانية ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٧م.

١٣- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة لجلال الدين السيوطي

تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - ط. ثانية ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩م دار الفكر.

١٤- البيان في غريب إعراب القرآن تأليف أبو البركات الأنباري تحقيق د. طه عبدالحميد طه، مراجعة مصطفى السقا- الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠م.

١٥- تاج العروس من جواهر القاموس للزبيدي - دراسة وتحقيق على شيري - دار الفكر بيروت ١٩٩٤ - ١٤١٤ هـ.

١٦- تاج اللغة وصحاح العربية بحواشي ابن بري وكتاب الوشاح للتادلي - مكتبة التحقيق بدار إحياء التراث بيروت - ط. أولى ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩م.

١٧- التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء العكبري- تحقيق محمد على البجاوي- دار الجيل بيروت ط ثانية ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧م.

١٨- التذكيل والتكميل : جـ١، ٢، ٣، ٤، بتحقيق أ.د. حسن هنداوي دار القلم دمشق ط. أولى ١٤١٩ هـ ١٩٨٩م إلى ١٤٢١ هـ ٢٠٠٠م والجزء الخامس بتحقيق الباحث محمد محمود عبدالجواد عبدالله وهو رسالة العالمية (الدكتوراه) المقدمة إلى كلية اللغة العربية بالقاهرة بإشراف أ.د. إبراهيم حسن إبراهيم - مصورة د.ت.

١٩- التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري دار إحياء الكتب العربية د.ت.

٢٠- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدماميني - تحقيق د. محمد بن عبدالرحيم بن محمد المفدي جـ١- ٦ ط. أولى. من ١٤٠٣ هـ ١٩٨٣م إلى ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م- بساط بيروت .

٢١- التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح لابن برى، جـ١، بتحقيق مصطفى حجازي ، مراجعة على النجدي ناصف، جـ٢ بتحقيق عبدالعليم الطحاوي، ومراجعة عبدالسلام محمد هارون. ط أولى ١٩٨١م- الهيئة المصرية العامة للكتاب .

٢٢- توجيه اللمع لابن الخباز شرح كتاب اللمع لابن جنى - دراسة وتحقيق أ.د. فايز زكي دياب ط. أولى ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م دار السلام القاهرة.

٢٣- الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ط. دار الكتب.

٢٤- الجمل في النحو صنفه أبو القاسم عبدالرحمن الزجاجي، حققه وقدم له د. على توفيق الحمد ط. أولى ١٤٠٤ هـ ١٩٨٤م، مؤسسة الرسالة.

٢٥ـ حاشية الأمير على مغني اللبيب ـ دار إحياء الكتب العربية بدون تاريخ.
٢٦ـ حاشية الشهاب المسماة عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي ـ دار صادر بيروت ـ د.ت.
٢٧ـ حاشية الصبان على الأشموني ـ دار إحياء الكتب العربية ـ د.ت.
٢٨ـ حاشية يس العليمي على التصريح ـ دار إحياء الكتب العربية ـ د.ت.
٢٩ـ حجة القراءات لابن زنجلة تحقيق وتعليق سعد الأفغاني ط. رابعة ١٤٠٤ هـ ـ ١٩٨٤م، مؤسسة الرسالة.
٣٠ـ خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ط. بولاق ١٢٢٩ هـ.
٣١ـ الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي تحقيق د. أحمد محمد الخراط ـ دار القلم دمشق ط. أولى ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦م.
٣٢ـ ديوان النابغة الذبيان بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ط. ثالثة ١٩٩٠م، دار المعارف مصر.
٣٣ـ روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني لأبي الفضل شهاب الدين الآلوسي، ضبطه وصححه على عبدالباري عطية ـ دار الكتب العلمية بيروت ط. أولى ١٤١٥ هـ ١٩٩٤م.
٣٤ـ شرح الأشموني على الألفية ـ دار إحياء الكتب العربية ـ د.ت.
٣٥ـ شرح التسهيل لابن مالك ـ تحقيق د. عبدالرحمن السيد، ود. محمد المختون ط. أولى ١٤١٠ هـ ـ ١٩٩٠م ـ هجر للطباعة والنشر.
٣٦ـ شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه فؤاد الشعار بإشراف د. إميل بديع يعقوب ـ دار الكتب العلمية ط. أولى ١٤١٩ هـ ـ ١٩٩٨م.
٣٧ـ شرح الكافية للرضى الاستراباذي، قدم له ووضع حواشيه وفهارسه د. إميل بديع يعقوب ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ط. أولى ١٤١٩ هـ ـ ١٩٩٨م.
٣٨ـ شرح كتاب سيبويه للسيرافي الجزء الخامس تحقيق أ.د. محمد عوني عبدالرءوف ـ مطبعة دار الكتب والوثائق القومية ١٤٢٤ هـ ـ ٢٠٠٣م.
٣٩ـ شرح المفصل لابن يعيش ـمكتبة المتنبي د.ت.
٤٠ـ القاموس المحيط للفيروز آبادي مؤسسة الرسالة ط. ثانية

١٤٠٧ هـ ١٩٨٧م.
٤١- كتاب السبعة لابن مجاهد -تحقيق د. شوقي ضيف - دار المعارف ط. ثالثة - د.ت.
٤٢- كتاب سيبويه شرح وتعليق عبدالسلام هارون - دار القلم ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٦م.
٤٣- الكشاف عن حقائق التنزيل للزمخشري - دار المعرفة بيروت د.ت.
٤٤- لسان العرب لابن منظور - ط. دار المعارف بمصر.
٤٥- المحتسب لابن جني بتحقيق على النجد ناصف، والدكتور عبدالفتاح إسماعيل شلبي - ط. المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٣٨٩ - ١٩٦٩م.
٤٦- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطيةالأندلسي - تحقيق عبدالسلام عبدالشافي محمد - دار الكتب العلمية- ط. أولى ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
٤٧- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل تحقيق وتعليق د. محمد كامل بركات مركز البحث العلمي جامعة الملك عبدالعزيز المملكة العربية السعودية ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠م.
٤٨- مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب القيسي تحقيق د. حاتم صالح الضامن - مؤسسة الرسالة ط. ثانية ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٤ م.
٤٩- معاني القرآن للأخفش، دراسة وتحقيق د. عبدالأمير محمد أمين الورد - عالم الكتب بيروت ط. أولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥م.
٥٠- معاني القرآن وإعرابه للزجاج شرح وتحقيق د. عبدالجليل شلبي ط. أولى ١٤١٤ هـ ١٩٩٤م دار الحديث القاهرة.
٥١- معاني القرآن للفراء جـ١ بتحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد على النجار، جـ٢، تحقيق ومراجعة الاستاذ محمد عل النجار، جـ ٣، تحقيق د. عبدالفتاح إسماعيل شلبي مراجعة الأستاذ على النجدى ناصف دون تاريخ.
٥٢- معجم شواهد العربية تأليف عبدالسلام محمد هارون ط. أولى ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م مكتبة الخانجي بالقاهرة.
٥٣- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم بحاشية المصحف الشريف -وضعه محمد فؤاد عبدالباقي- دار الحديث الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

٥٤- معجم مقاييس اللغة لابن فارس بتحقيق وضبط محمد عبدالسلام هارون ط ثانية ١٣٨٩هـ ١٩٦٩ م مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر.
٥٥- مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري وبهامشه حاشية الشيخ محمد الأمير - دار إحياء الكتب العربية- فيصل عيسى البابي الحلبي.
٥٦- المفردات في غريب القرآن للراغب الأصفهاني تحقيق وضبط محمد سيد كيلاني - دار المعرفة بيروت - د.ت.
٥٧- المفصل في علم العربية للزمخشري وبذيله كتاب المفضل في شرح أبيات المفصل للسيد محمد بدر النعساني - دار الجيل - بيروت - د.ت.
٥٨- المقتضب صنعة أبي العباس محمد بن اليزيد المبرد - تحقيق الشيخ محمد عبدالخالق عضيمة ط. المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - مصر .
٥٩- المنصف شرح أبي الفتح عثمان بن جني لتصريف المازني - بتحقيق إبرايهم مصطفى وعبدالله أمين - مطبعة مصطفي البابي الحلبي وأولاده بمصر ط أولى ١٣٧٣هـ ١٩٥٤م.
٦٠- همع الهوامع شرح جمع الجوامع لجلال الدين السيوطي -تحقيق وشرح د. عبدالعال سالم مكرم مؤسسة الرسالة -١٤١٤ هـ - ١٩٩٤م.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
مقدمة	٥
المبحث الأول: أحد	٧
أولا: أحد المختص بالنفي وشبهه	٧
-ما جاء منه مرفوعا:	١١
-اسما لكان	١١
فاعلا	١٢
-نائب فاعل	١٣
-ما جاء منصوبا	١٥
-(مفعولا به)	١٥
- ما جاء مجرورا:	١٨
المجرور بالحرف	١٨
-المجرور بالإضافة	٢١
ثانيا: (أحد)	٢٢
المستعمل في الإثبات	٢٤
الصورة الأولى: مع التنبيف	٢٤
الصورة الثانية: مضافا:	٢٤
أ- أحدنا	٢٤
ب- أحدكما	٢٥
حـ أحدكم:	٢٥
فاعلا	٢٥
مفعولا به	٢٥
د-أحدهما:	٢٦
فاعلا	٢٦

مبتدأ ٢٦
مجرورا بالحرف ٢٦
هـ أحدهم ٢٧
فاعلا ٢٧
ـ نائب فاعل ٢٧
ـ مفعول به ٢٧
ـ مجرور بالحرف ٢٨
ـ مجرور بالإضافة ٢٨
الصورة الثالثة: ٢٨
وصف بمعنى (واحد) ٢٨
المبحث الثاني: إحدى ٢٩
ـ مضافا إلى الظاهر ٣١
أ ـ مرفوعا ٣١
ب ـ منصوبا ٣١
حـ مجروراً ٣١
ـ مضافا إلى الضمير ٣٢
ـ إلى ضمير المثنى الغائب ٣٢
ـ إلى ضمير جمع المؤنث ٣٣
المبحث الثالث: وحده ٣٤
مواضع وروده ٣٤
ـ مذاهبهم في إعرابه ٣٥
المذهب الأول (منصوب على الحالية: وأصحابه فريقان) ٣٥
الفريق الأول ٣٥
الفريق الثاني ٣٦
ـ المذهب الثاني (منصوب على الظرفية) ٣٩
من القائل بذلك؟ ٤٠
حقيقة النصب على هذا المذهب ٤١

- هذا المذهب بين الترجيح والرد ٤٣
المذهب الثالث (منصوب على المصدرية) ٤٤
تعقيبات ٤٧
(وحده: حال من الفاعل أم المفعول؟) ٤٨
المذهب الأول: أنه حال من الفاعل ٤٨
المذهب الثاني: أنه حال من المفعول ٥٠
مذهب المبرد ٥٣
الترجيح ٥٣
صوره استعمال (وحده) ٥٤
وجه آخر بين الاستعمال ٥٤
المبحث الرابع : واحد ٥٦
مواضع وروده ٥٧
القسم الأول: ما ورد منه مرفوعا: ٥٧
النمط الأول : نكرة صفة لنكرة هو لفظ إله ٥٧
النمط الثاني ٦١
القسم الثاني: ٦٢
القسم الثالث: ما ورد فيه مجروراً ٦٥
تعقيب ٦٨
المبحث الخامس : واحدة ٦٩
ثانيا: واحدة بالنصب: ٧١
ثالثا: واحدة بالجر: ٧٦
المبحث السادس : وحيد ٧٩
خاتمة في نتائج البحث ٨١
فهرس مراجع البحث ٨٥
فهرس الموضوعات ٩٠